



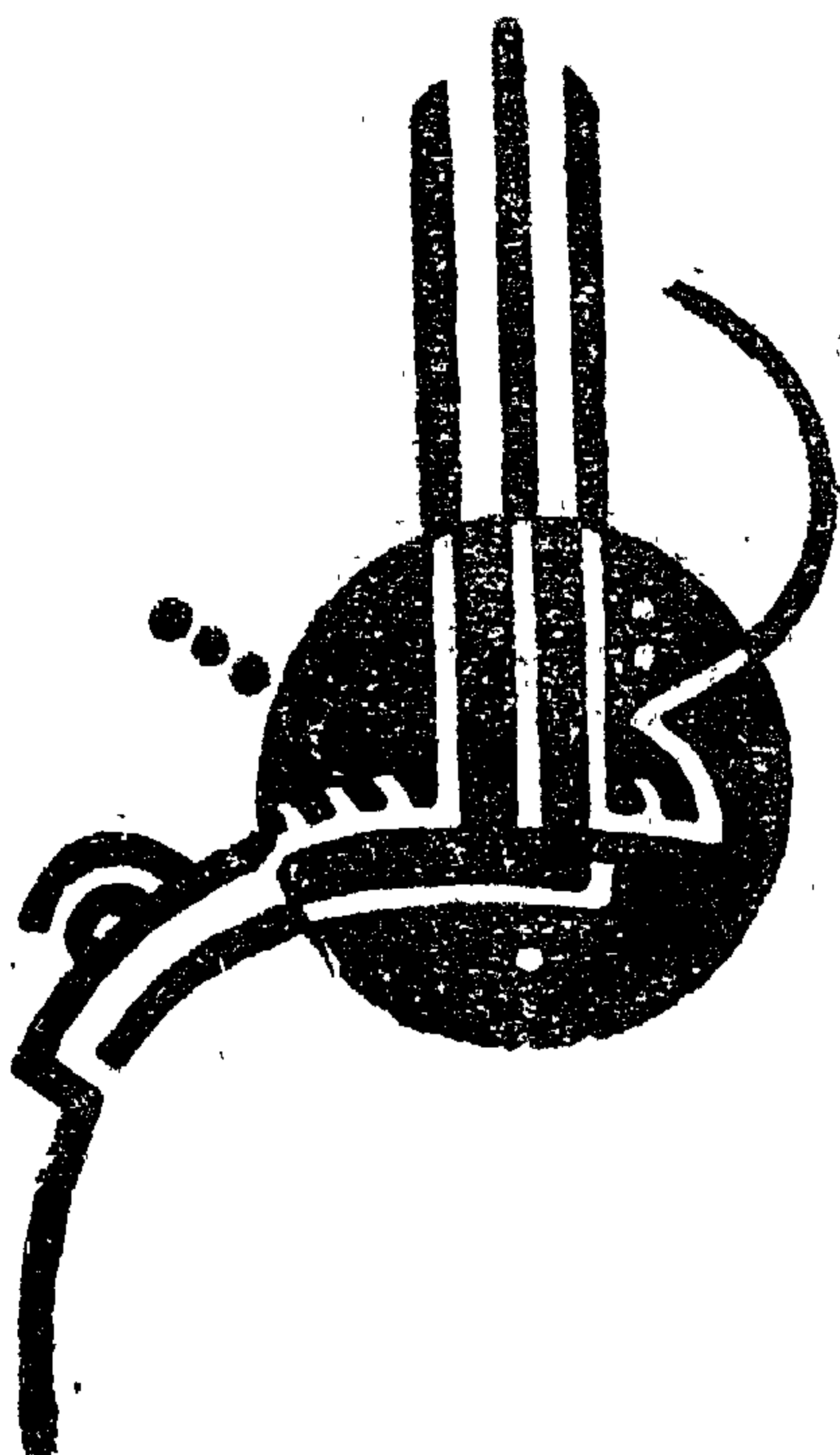
کتاب الشہر
محمد صبیح



استدراك

ورد في صفحة ١٢٢ أن
المغفور له جلالة الملك فؤاد
وافق سعد باشا على طلباته
الأربعة ، وهذا ما قاله أهم
مصدر أرخ حياة سعد - وهو
الأستاذ العقاد

ولكننا بعد طبع الكتاب
رجعنا إلى المصادر المختصة
فبحققتنا أن سعداً عرض على
الملك طلباته إلا أن هذه
الطلبات لم تنفذ ، وما يزال
العمل منذ ذلك الوقت سائراً
على أن يكون النظر في مسائل
الأزهر ، ومناصب القصر ،
ومناصب السلك السياسى ،
والرتب والنياشين ، من
اختصاص القصر



فؤاد الأول

محمد : ح

طبعة الأولى ١٩٨٥
دار إحياء الكتب العربية
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ما أعظم الحرج ، وما أكثر التردد الذى عانيت به ، وأنا ادون هذه السيرة . والذى كان يعاودنى خلال سبع سنوات مضت كلما عزمتم على إنجاز هذا العمل .. ذلك لأن تدوين التاريخ على النحو الذى أقدمه للقراء فى كتب الشهر ، عمل متعب مضمّن . فأنا أجمع فى صفحات محدودة قليلة ، ما كان يمكن أن أبسطه فى أضعافها عدداً وحجماً . ولأمر ما كتب سعد زغلول لأحد أصدقائه رسالة مسهبّة ، واعتذر عن هذا الاسهاب ، بأنه لم يجد لديه وقتاً للإيجاز . . . ! . . .

ولكن ليس هذا سبب الحرج والتردد ، فقد أصدرت قبل هذا الكتاب عشرات مثله . .

ترى هل تهيبت الكتابة عن فؤاد الأول لأنه ملك جلس على

عرش مصر ، كما جلس على نفس العرش من قبله أصحاب السمو
والعظمة أبوه اسماعيل ، ثم أخوه توفيق ، ثم أخوه حسين ، ويتربع
على كرسي الملك في مصر الآن ابنه الفاروق العظيم ، كما تقسم
تاج الأكرسة في إيران ابنته الأميرة فوزية ؟ ! .
لا أحسب أن هذا هو السبب .

فلم يعد التاريخ يخشى الملوك ، كما كان يخشاهم من قديم .
وحقهم المقدس في الملك الذي كان يستمد في القرون السالفة من
عزة الإله الهابطة من السماء ، أصبح يستمد الآن من إرادة الشعب
الصاعدة إلى السماء .

لا . . ففؤاد الأول « الملك » لا تخفى الكتابة عنه . ولكن
فؤادا الأول « البطل » هو الذي أخشاه . لأن بطولته تملأ نفسي
وتهز مشاعري من الأعماق . وسيؤنبنى ضميري تأنيباً شديداً إن
أنا قصرت في رسم صورة صادقة لجوانب هذه الشخصية العظيمة
التي يسمح لي الظرف الحاضر بتناولها .

فقد فتحت بصري وبصيرتي على الحياة التي تحيط بي ، فإذا
هي مطبوعة بطابع هذا الملك البطل ، ومهما حاولت أن أتخلص
من تأثيره ، فلن أستطيع . كذلك لن يستطيع أى شاب من
أبناء مصر عاش حياته على ضفاف النيل بين الحريين ، وفي ظل

العهدين، وتحت تأثير المدرستين ، إلا أن يحس بثقل الدين الذى عليه لهذه الشخصية القادرة العاملة المريدة . وقد ذكرت جريدة التيمس وهى تصفه : « إنه كان من أنشط وأذكى من رعاو التعليم العالى والدراسات العلمية المختلفة ، ومن أكبر من أعلو شأنها، ولكن معظم رعاياه كانوا شديدي الانهماك فى الحركة الوطنية¹ والسياسية ، وتقلبات سعر القطن ، فلم يتأثروا كثيرا بنشاطه هذا . . . » .

وهذا القول صحيح بالنسبة لمعاصرى الملك ، أو الدين ولدوا قبل هذا القرن إجمالا . أما الجيل الجديد من المصريين ، فهو مدين له بشيء لم يشترك معه فيه غيره ، وهو التعليم فى الجامعات المصرية والازهرية . . والتعليم العالى والخصوصى بصفة عامة . فمن هذه المعاهد — التى بناها فؤاد الأول حجرا حجرا كما سئى — تخرجت مصر الحديثة ، وتربت الناشئة التى تحمل ، وستحمل فى مقبل الأيام مسئولية اضطراد النهوض والتقدم لهذا الشعب .

فإذا قلت إن الجهاد العلمى للملك فؤاد، قد صاغ العقل المصرى الحديث على طرازه، فأنت صادق ، وأنت لاتقول شيئا قليل الخطر . وأما الجهاد الوطنى ، وشئون السياسة ، وأمور المال والاقتصاد — أو أسعار القطن كما عبرت التيمس — فلم تكن تشغل رجالا

عصره وحدهم ، ولكن كانت تشغله أيضا ، أكثر من أى
مصرى آخر .

حقيقة لقد مضى الزمن الذى كان الملوك يتربعون فيه على
عروش السلطان ، ولا يكافهم حكم الرعية أكثر من سيف مسنون
ونطع ممدود ، وجلاد احمر العينين مفتول الذراعين . . وعصبة
من الحرس ذات بأس وبطش . . فهذه الأدوات لم تعد تقيم ملكا ،
أو تدعم عرشا . وإنما يقوم الملك ، وتثبت دعائم العرش إذا كان
الجالس عليه لا يستمد سلطانه من حقه فى الميراث فقط ، ولكن
من كونه الوطنى الأول ، والعالم الأول ، والبانى الأول ، والمضحى
الأول ، إذا احتاجت حياة الوطن إلى تضحية .

مضى عهد الدم الأزرق ، وحل محله العمل ، والأرق والعرق ،
والجهد المتصل . ولم تصبح صناعة الملك أسمى ما يحكم به الحالمون ،
حتى نرى وارث العرش بعد السلطان حسين يتنحى لأن للتاج
متاعب ومخاطر لا يستهين بها أصحاب العقول الراجحة .

ولقد أمضينا الآن حقبة ليست بالقصيرة فى ظل العهد الفاروقى ،
مكننا من أن نلقى على العهد الفؤادى نظرة أكثر شمولاً وإحاطة ،
وأصبح حكمنا الآن أصدق وأصح من حكمنا فى أثناء ملك فؤاد
الأول أو بعد انتهائه مباشرة .

واستطعنا الآن أن نعلم بشواهد لا تخطيء ، لماذا أحب الملك
الراحل مصر كما لم يحبها من قبله إنسان . .

استمد حبه هذا من علمه . فقد كان عقلاً كبيراً بصيراً لا يهدأ
ولا يسترخ . وكان شديد العناية بتاريخ جده الكبير محمد علي .
وجد أن محمد علي مدين لمصر بهذا العرش ، أجلسه عليه
بارادتها . فلما فكر في أن يصون هذا العرش بجند من الألبان ،
اخفقت تجربته إخفاقاً أليماً ، ولما حاول أن يؤلف من السودان
— قبل إندماجه في مصر — جيشاً يؤدي هذا الغرض ، تكرر
الفشل . ولما وكل إلى سواعد المصريين هذا العمل ، لم تصن هذه
السواعد العرش وحده ، ولكن بسطت ظله ، وامتد صولجانه إلى
الشرق الأوسط كله ، حتى صيرت البحر الأحمر وشرق البحر
الابيض بحيرتين مصريتين .

هذا هو الدرس الذي وقف عنده فؤاد الأول ، وهو أمير ،
واطال الوقوف . فلما ألقى القدر إليه مقاليد الملك عرف كيف
يستفيد منه ، بل كيف يرد لمصر الجميل ، ويقابل الفضل الذي
أسدته للبيت العلوي بفضل مثله بل يزيد . .

ولقد عملت عوامل كثيرة على حجب عواطف الملك فؤاد عن
شعبه ، أهمها عنف الأعاصير التي كانت تحتاج سطح الحياة المصرية

في أيامه . ولكن مصر كانت تحس بغريزتها توهج هذه
العاطفة وتوقدها . كانت تحس بالهامها الخفي ، أن هذه
الحياة النامية ، وهذه النهضة السارية ، إنما تتحرك بيد بصيرة
ماهرة ، ولكنها غير ظاهرة ؛ ولم يقل أحد للجواهر إنها يد الملك
فؤاد ، ولكنها أدركتها ببساطة ويسر ، ولمستها بغير مشقة أو إجهاد
فكر . فلما أوشكت أيام الملك أن تنقضي ، كان شعب مصر
— الشعب كله رجاله ونسائه وأطفاله — يقتبع برعب هذا
الصراع المريع بين إرادة الملك في الحياة من أجل بلاده ، وبين هجمات
المرض الفتاك ، فلما حم القضاء ، وأعلن الطبيب بكلمة موجزة
لرئيس الوزراء [كان على ماهر باشا] أن الملك مات ، انتشر
النبا ، وكأنه الصاعقة تنقض على كل أذن ، وود هذا الشعب
— كل فرد فيه — لو أنه فادى آلام الملك ، ثم حياته بروحه
وروح أهله وبنيه . لأن كل إنسان أحس أنه فقد بفقده سنداً
كان يتكئ عليه ويحميه . فقد قوة وكفاية كانت تحرس
كرامة هذا الوطن وتزود عن مواطنيه . فقد ملكا له عند كل
مصري يد ، وله في كل بيت ذكر ، وله على كل فرد دين .

وهنا تفجرت عواطف الشعب وهي تشيع جثمان الملك وتبكيه

وهنا . . وهنا فقط عرفت مصر أنها لم تفقد ملكا كالملك، ولكنها
فقدت بطلا كانت ترتجيه . .

وقد تحدث الواصفون عن جنازة محمد عبده وجنازة مصطفى
كامل ثم عن جنازة سعد زغلول ، وقال الواصفون إن قلب مصر
خفق في هذه المواقب الثلاثة كما لم يخفق قبلها من قبل . . وأضافوا
الملك فؤادا إلى هؤلاء ، فقالوا أربعة .

ولكنهم يخطئون . فمصر التي بكت فؤادا ، إنما بكت بطلها
الذى لم يعيش معها كما عاش هؤلاء معها ، وإنما حجبته ظروف كثيرة
عن الاختلاط بالشعب ، وإنما كانت تحس به وبأنه يندمج فيها
بعاطفته أكثر من أى إنسان آخر .

كانت تبكيه ، لأنها عاشت معه في الصور وفي الأنباء القليلة ،
والزيارات الرسمية المقيدة ، وكان يودها أن تسمعه يتكلم فلم
تسمعه ، وأن تشهده في صدر محافلها بغير هذه القيود الثقيلة فلم
تشهده . فلما قضى . . ألقى عليها الخطبة الأخيرة التي سمعها ضمير
الشعب فهزته كما لم تهزه أبغ الخطب وأفصح الآيات . وسار بين
الناس في رحلته الأخيرة ، فكان أقرب لكل فرد من نفسه ومن
أمه وأبيه وصاحبه وبنيه .

وكل مصرى يذكر هذا اليوم ، ويذكر كيف بكى .

وكل مصرى يذكر كيف عادت العاطفة تتفجر مرة أخرى
عندما عاد الشبل فاروق من دار علمه في إنجلترا ، وهى تحاول أن
تقول له بكل لسان وبكل أسلوب من أساليب التعبير والبيان ،
إننا فقدنا الأسد الذى كان يحمى العرين ، وسنرد دينه لك حبا
وولاء وإخلاصا .

ومن هذه اللحظة عاش الشعب مع الملك ، وعاش الملك مع
الشعب ، وهما وحدة لا فاصل يقوم بين جزأيهما .
وهكذا خدم فؤاد بلاده فى الحياة ، وخدمها فى الممات . فامتزج
العرش والشعب ، وارتبط الراعى والرعية بما لم يسبق له نظير فى
تاريخ البلاد . . وهكذا نظرت مصر إلى فؤاد فى الحالىن ، ورأت
بطولة صمته فى الدنيا ، ورأت بطولة حديثه فى الآخرة . فأمنت
به ، ورفعته بين أبطالها إلى مقام الخالدين .



ونحن إذا نظرنا إلى تاريخ مصر الحديث نظرة محيطة شاملة،
فاننا نجدها تبتدىء بمحمد على ، إذ لمع اسمه فى سماءها كالشهاب
الوضاء . ولا نكاد نعثر على اسم له مثل هذا السناء المضىء غير اسم
فؤاد الأول .

فقد حكم محمد على مصر ، فى وقت كانت البلاد فيه ضائعة

منسية بين مجموعة الدول ، فرفع اسمها ، وأعلى ذكرها ، وأخرجها من غمرة الإهمال والخبول إلى عالم الحياة الحرة الطليقة . وحدثت لمصر من بعده نكسة كادت تعود بها القهقري إلى ما كانت عليه . فكان طب هذه النكسة على يدي فؤاد الأول ، الذي لم يعد بمصر إلى الصحة بعد المرض فحسب ، والأمان بعد الخوف فقط ، ولكن عهده أمد جذور الحياة لهذا الشعب بما ناه وقواه وأصلب عوده وسان وجوده .

فؤاد الأول ، هو أول جالس على عرش هذه البلاد ، حمل لقب «ملك» بعد أن انتزع هذا اللقب من حاكم المصريين بانتهاء عهد كليوباترا ، أي منذ ألفين من السنين .

فهذا لقب أضاعته كليوباترا واستعاده فؤاد . . .

وهو أول ملك نظم أمته على أحدث طراز نظمت عليه الأمم فأوجد فيها الحكم الدستوري ، وأشعر الشعب بوجوده عن طريق الدستور الذي صيغ في عهده على آخر ما وصلت إليه الشرائع المستنيرة الراقية . وبذا وجد الرأي العام المصري ، ووجدت مسئولية الحاكم أمام المحكوم . . وما كان الأمر كذلك منذ سكن هذا الشعب أرض النيل حتى عام ١٩٢٣ . . . وهو أول ملك وصل بلاده بالأسرة الدولية .

ففي عهده استقر سفراء مصر في عواصم العالم ، ومثلوا ملكهم وأمتهم ، وكان التمثيل قبلهم عالة على الغير ، أو ابن الصدق والمناسبات. ولا يستهين أحد بقيمة التمثيل السياسي في بلاد الغير ، لأنه دليل وجود الأمة ، ومشاركتها في المحيط الدولي بقدر ما تسمح ظروفها . وأهم خطوة من خطوات الاستقلال أن تشعر الدول بأن أمة من الأمم لم تعتمد على غيرها ، وإنما تعتمد على نفسها في تحقيق سيادتها وتنفيذ ارادتها ، وقد كان ينوب عنا فيما مضى ممثلو تركيا ، ثم ممثلو إنجلترا . أما اليوم ، فمصر قادرة على أن تبعث من بينها بالوزراء والسفراء يرفعون رايها على المفوضيات والسفارات ويحققون شخصيتها الدولية على أحسن مثال .

وهو أول ملك لمصر ، وسيع نطاق التعليم ، وفتح أبوابه للراثدين والرائدات من أبناء الشرق القريب والبعيد ، فاصبحت عاصمته مثابة لأبناء الأمم ، وتحققت في عهده زعامة مصر العالمية للشرق وهي أول الزعامات واسماها مكانا . . .

وهو أول ملك رعى معالم الحضارة ونماها ، وجذب إلى بلاده أنظار العلماء والكبراء وذوى المكانة المرموقة في كل مكان .

فهذه الصناعات الكبيرة التي وضع أساسها في أيامه ، وصلت بين
حاضر البلاد وماضيها العتيد .

وهو أول ملك لمصر ، طاف عواصم الغرب ، وبهر بنيه بقوة
شخصيته ، وسعة علمه ، ودقة نظرته ، فكان أعظم من مثل مصر
الحديثة بين هذه الشعوب الراقية التي جهلتنا حتى عرفتنا عن
طريق ملىكننا .

وهو أول ملك لمصر ، تكامل في عهده نظام الأحزاب السياسية ،
التي أوجدت في البلاد — وللمرة الأولى — رأيا عاما حيا قويا
يقظا متتبعا لسير الحياة في الداخل والخارج .

وهو أول ملك لمصر ، نمت في عهده الصحافة ، وحركة
التأليف ، والمجامع والمؤسسات العامة الرسمية والأهلية ، بما
لا يوجد له نظير إلا في أرقى بلاد العالم ، وأثبتها قدما في الحضارة والرقى .
هذا هو رأى المؤرخ المنصف .

فقد وضع محمد على الأساس ، وجاء حفيده فؤاد من بعده ،
فبنى على هذا الأساس ، وأوثق البناء .



ولكن فؤادا الأول — رحمه الله رحمة واسعة — لا يقر هذا
التعريف بتاريخ مصر الحديث ، وينكره إنكاراً شديداً .

فهو لا يريد أن يصل عهده بعهد محمد على مباشرة ، ويرى من الظلم والتسرع أن يهمل عهد أبيه اسماعيل . فهو ينظر إلى اسماعيل كالباني الحقيقي فوق الأساس الذي وضعه مؤسس الأسرة العلوية . هو يرى أن عهده — أى عهد فؤاد — لم يكن إلا اكتمالا لجهود اسماعيل ، وسيرا على نفس الخطوط التي وضعها أبوه . وفؤاد الأول يرضى التاريخ مرة ، ويرضى عاطفة البنوة مرتين . يرضى التاريخ ، لأن رأيه يعتمد على حقائق كثيرة يعلم الناس بعضها ، ويعلم هو من أمرها ما لا يعلمه أحد . ويرضى البنوة ، لأنه في الحقيقة تتلمذ على اسماعيل أكثر من جميع أبناء اسماعيل . فقد عاش طفولته وصباه وصدره من شبابه تحت رعايته ، وسمع منه ، وقرأ عنه ، ما لم يسمع أو يقرأ مثله إنسان . فإذا امتلأت نفسه بالحب لأبيه ، وبالغضب على من يجهلون قدره ويشوهون صحيفته ، فهو ابن صادق العاطفة . ونخطيء أعظم الخطأ إذا نحن حللنا شخصية فؤاد ، ونفذنا إلى أعماق تاريخه ، ثم أهملنا تأثير اسماعيل عليه . وسنرى في صلب كتابنا كيف كان فؤاد أميناً على تاريخ أبيه ، حريصاً على أن يحقق في عهده ما لم يتمكن من تحقيقه اسماعيل . فهو قد بر بالأبوة ورعى حقها ، وأدى الواجب عليه أكمل أداء .

وإذا نحن أخذنا بالنظرة « الفؤادية » إلى تاريخ مصر الحديث ، فسنبجد في معظم الحركات الكبرى التي تمت في السنوات العشرين إلا قليلا التي حكمها الراحل الكريم، أصلا ثابتا في عهد اسماعيل . وعلى هذا الهدى سنسير، مع عدم إهمال العوامل الأخرى التي أوجدتها تقدم العصر وسير الزمن إلى أمام سبعة وخمسين عاما هي التي فصلت بين أيام اسماعيل وأيام فؤاد . . .



ولقد كان فؤاد الأول ملكا عالما . ومن الوفاء لذكره ، أن نرعى أمانة العلم وأن نخفي عاطفتنا حياله قدر مانستطيع . وسنبجد بعد فراغنا من هذا البحث أن العلم والعاطفة يجتمعان معا ، ويمتزجان كأنهما وجهي الدرهم ، يكمل أحدهما الآخر، أو لا يتصور أحدهما من غير الثاني . . .

وهذا دين نؤديه . . وكان واجب الأداء من سنين . وسنضعف الأداء ، ونزيد في أجزاء هذا الكتاب عندما يأذن الله وتسمح الظروف .



وتأليف كتاب عن « فؤاد الأول » يحتاج للرجوع إلى

مصدرين : أولهما صدور الرجال الثقة . وثانيهما بطون الكتب
والمذكرات .

أما ثقة الرجال ، فقد كان من حسن حظي أن تحدثت مع
من أعلم ويعلم الجميع أنهم خير من عرف المليك الراحل ، لأنهم
عملوا معه ، واستودعهم بعض سره ، وكانوا أهلا لثقتهم طوال
صحبته لهم . ولولا أن ظروفهم ، وظروف مصر الحاضرة ، لا تسمح
بأن أذكر أسماءهم لككرتها . ولكن للقراء فطنة سيدركون بها
من هم أعوان الملك الراحل الذين يمكن الرجوع اليهم .
وعندما يأذن الله بإذاعة أسمائهم - وعندما يأذن كذلك بإذاعة كل
مأعلمناه منهم على وجهه دون إيجاز - فسيقدر الجميع أى خدمة
أدوها للتاريخ . .

أما الكتب والمذكرات ، فهي كثيرة ، إلا أن الهام فيها قليل
ومع هذا فأهميته ليست محل شك . .

وقد رجعنا فى الانجليزية إلى مؤلفات ملنر وكرومر ولورد لويد
وهى أشبه بالوثائق التى تمثل وجهة نظر الجانب البريطانى فى
السبعين سنة الأخيرة من تاريخ مصر .

وكتب هندسى كبير - هو السردار إقبال على شاه - كتابا عن الملك
فؤاد . إلا أنه رغم إحاطته بكثير من المسائل ليس دقيقا الدقة
الكافية التى يمكن أن نعدده معها مصدرا تاريخيا .



وفي العربية رجعنا إلى حوايات شفيق باشا ومذكراته في نصف قرن . وإلى كتاب الأستاذ العقاد عن سعد زغلول . وإلى تاريخ مصر القومي الذي وضعه الرافعي بك . وإلى كتاب الأستاذ كريم بك ثابت عن الملك فؤاد الذي صدر أخيراً ، وتضمن - في عرض حسن كثير التوفيق - الجانب الاصلاحى من سيرة الملك الراحل . وكذلك كتاب المسألة المصرية لرتشتين ، وترجمة الأستاذين العبادى وبدران . وكتاب اسماعيل المفترى عليه للقاضى كرايتس . وترجمة الأستاذ فؤاد صروف .

ومع هذه المؤلفات الهامة رجعنا كذلك إلى مخطوطات كثيرة لم يحن الوقت لكرها . والتي تعد مرجعاً رئيسياً في الكشف عن كثير من أسرار السياسة في الفترة التي نؤرخها .

ويضاف إلى كل ماتقدم مجموعات الأهرام وبعض المجلات الاسبوعية ، ومجموعة التيمس الانجليزية .

وإني أقدم الشكر الجزيل لأصدقائى الكبار الذين يسروا لى مهمة كتابة هذه الفصول الموجزة عن سيرة ملك عظيم حكم مصر في عهد دقيق خطير . . وأرجو أن يكون هذا الكتاب فاتحة لتاريخ أوفى وأشمل نضمنه كل ما علمنا وما قرأنا عن عصر فؤاد الأول أجزل الله له المثوبة بقدر ما وفى الأمانة لشعبه وبلاده .

صبيح

الشهس الغاربت

١

فى القصر الحزين . . .

رست الباخرة براكبها العظيم فى ميناء نابلى ، وكان قصر
« لا فافوريتا » قد أعد لاستقباله ، مع اسرته وحاشيته ، ومتاعه
الكثير . . .

وانتقل الجمع إلى القصر ، وحمدوا الله على أن يسر لهم الرحلة ،
ويسر لهم هذا المقام الموطأ ، الذى مهدت فيه أسباب الراحة تحت
إشراف صاحب العرش الايطالى ، مجاملة منه للضيف الكبير .

كان القصر نفما ، وكان الجو صحوا ، وكان الفصل صيفا ،
وقد اكتست الطبيعة الايطالية كلها أبهى زيتها ، ولكن هل
كان صفاء الهواء وإشراق الشمس ، ينسى الضيف أمسه القريب
فى بلاد أحبها وأخلص لها الحب ، وعاش فيها زهرة أيام الحياة ،
ونضر زمانه بأنواع من الرواء والجلال لم يسمع عنها إلا فى الأساطير .

هل كان قصر « لا فافوريتسا » ينسى اسماعيل قصر عابدين .
وقصر القبة وقصر الاسماعيليه وقصر الجيزة وبقية القصور ؟ . .
لا . . هل كان ماء التبير الضحل ، ينسى اسماعيل نهر النيل العظيم ؟
لا . : هل كانت شمس ايطاليا ، وجبالها وسهولها ، تنسى اسماعيل
هذه الطبيعة السهلة السمحة التي كافح اسماعيل ليخرجها من بطن
التاريخ إلى هامته ورأسه ؟ .

لا . . ما كان لاسماعيل أن ينسيه كل هذا في يومه الأمس
القريب . وما هو بقادر على النسيان إن اراده .

ووضع رأسه بين يديه وراح يفكر . . ثم مضت الأيام ، وهو
مسلم نفسه للتأمل وللتفكير ، ولطائفة من الأحزان ، لا يخفف
من لوعتها حادث ولا إنسان .

راح يسأل نفسه ، ويسأل نسمة الهواء التي تطوف حوله ،
وشعاع الشمس الذي يمر عليه ، عن مصر وحالها .

راح يسأل : هل لا تزال ترعة الابراهيمية تذكره ، وتذكر
أنه شقها لتكون مفخرة الدنيا ، لأنها أطول ترعة في العالم كله ؟

وهل لا يزال يذكره قنال السويس الذي ربط به شقي العالم ،
وعائق عنده ماء الابيض ماء الاحمر ، وجرت البواخر تحمل

ثروات العالم مشرقة مغربة ، تحتضنها في الذهب وفي الاياب أرض
النيل ؟ . .

وهل لا تزال تذكره مئآت المدارس التي نثرها في أنحاء مصر
لكي تخرج أهل البلاد من ظلام طال عليها أمدده ، إلى نور يحمل
معه أماله ؟ . .

وهل لا تزال تذكره خطوط السكك الحديدية ، بمئآت الأميال .
وخطوط التليفون والتلغراف التي قربت النائي وأدنت البعيد من
أنحاء النيل ؟ .

وهل لا تزال تذكره القناطر الخيرية التي تركها جده معطلة
فأصلحها هو وأجرى الماء من عيونها بحساب ومقدار ؟ .

وهل لا تزال تذكره الاوبراء ، وحديقة الحيوان وجمعية الجغرافيا؟
وهل لا تزال تذكره مصانع السكر والورق والمنسوجات التي بثها
على شاطئ النيل ؟ .

وهل لا تزال تذكره القاهرة التي جمها وكملها لكي تستقبل
ملوك الأرض والملكات ، فيفتنهم مرآها ؟ .

وأخيراً هل لا تزال الامبراطورة اوجيني تذكر أنها عند ما وصلت
إلى بورسعيد كادت تفقد لها من روعة ما رأت ، فأبرقت إلى

زوجهها الامبراطور نابليون الثالث تقول : « الاستقبال فخيم : لم أر في حياتي مايمثل ذلك » ؟ ! .

أجل . ووقف اسماعيل بالك كريات برهة طويلة عند هذه الامبراطورة ، وأيامها في مصر . . وكيف رجا من قدومها وقدم زمرة الملوك والامراء الذين أغرقهم في كرمه إلى الاذقان ، أن ينفذ مشروعه الكبير ، ويحقق حاما طالما هفت اليه نفسه ، وهو أن يعلن على الملأ العظيم أن امبراطورية افريقية قد تكونت ، وأن امبراطورها ، اسماعيل ، أصبح يدين بتاجه وحكمه لجهة واحدة — ليست تركيا ، وليست أحداً من سلالة عثمان — لجهة واحدة هي مصر وشعب مصر .

أجل الاستقلال التام الذي كان أمنية اسماعيل المشتهية ، هو الغاية التي من أجلها عقد المؤتمر العظيم في افتتاح القنال . . وقد اعد خطبة ، ورأى من واجب اللياقة أن يسر إلى امبراطورة الفرنسيين بعزمه الذي انتواه ، إذا كان الغد واجتمع في الحفل المجتمعون . وهنا اصفر وجه الامبراطورة ، وراحت تفكر في هذا الأمر الكبير الخطير ، ورأت أنها ستكون في مأزق حرج شديد الحرج إن اعلنت رضاها ، أو سككت سكوت المذعن لهذا الاعلان الذي انتواه اسماعيل . فقد يؤدي الأمر إلى حدوث أزمات دولية بين

فرنسا وتركيا . و ربما بين فرنسا ومصر . . و ربما . . و ربما وهكذا
أخذت الهواجس تخيفها . وهكذا رأت أن يعدل اسماعيل عن
بيانه ، حتى يأخذ موافقة فرنسا . . أو تعتذر عن حضور احتفالاته .
ولم يفلح النقاش في اقناع الامبراطورة . ولم يشأ اسماعيل أن
يغضبها وهي ضيفة على أمير من أكبر امراء الشرق .

وهكذا فوتت اوجيني على اسماعيل عمله الكبير و بددت حلمه
الذى عاش له وعاش عليه بضع سنين .

أخذ اسماعيل في مجلسه بقصر لافافوريتا يحاول استعادة هذا
الحادث ، ويسأل نفسه ويعيد السؤال : ترى لو أنه لم يكثر
لمعارضة الامبراطورة ، وأعلن استقلاله ، وفرض حقه وحق بلاده
على العالمين . فماذا كان يكون المصير ؟ .

هل كانت اوربا تعاديه أكثر مما عادته بعد مهرجانه بسنين ؟
هل كان ينتظر مصيراً أسوأ من المصير الذى هو فيه ؟ .

لا . فقد كانت أسباب النجاح تفوق أسباب الاخفاق عشرات
المرات . .

وإلا فلماذا ضحى تضحياته الكبرى بفتح السودان ومهاجمة
الحبشة ، والوصول إلى خط الاستواء ، واقناع الملك ماتيسا صاحب
اوغندا برفع العلم المصرى على بلاده واعتناق الاسلام ؟ .

وإلا فلماذا ضم إلى مصر كل أرض جرى فيها ماء النيل من
منبعه إلى مصبه ؟ .

وإلا فلماذا حقق أمنية المثاليين في أوربا فألغى النخاسة ،
وحارب الرقيق ، وجامل الأوربيين من انجليز وأمريكيين
وإيطاليين وألمانيين وجعل منهم عدته وأعوانه في نشر معالم الحضارة
في البقعة الظلماء من القارة الأفريقية ؟ .

لقد فعل الكثير من أجل إنشاء إمبراطوريته الأفريقية . .
فلماذا تردد . . لماذا أصغى إلى احتجاج هذه الضيفة الفرنسية ؟ :
وضرب إسماعيل رأسه بيده ، ثم مشى براحته على لحيته واعتدل
بعد أطراق ، وسبح بنظره في الفضاء القريب .

وهنا قطع السكون خطو خفيف ، وهمس رقيق ، وذراع
حالة صغيرة امتدت إلى عنقه وطوقته . . وسأله ابنه الصغير
الحبيب فؤاد :

— فيم تفكر يا أبي . . وعلام كان أطراقلك ، وتنهك . . هلا
قمت نسير قليلا في الحديقة ؟ !

فهز إسماعيل رأسه وقال :

— لم يحىء وقت الحديث معك يا بني عما يشجيني . . ولكني
أرملق يوما يشتد فيه ساعدك ، وينمو عودك ، ويكمل إدراكك

لكي ابثك ذات نفسي ، واودع صدرك همى ونجواى .
ثم انحنى على ابنه الحبيب الصغير وقبله قبلة العطف والحنان .
ولم يكف فؤاد عن الحديث ، بل تابع سؤاله بقوله :
— هل سأعود معك يا أبى إلى مصر بعد إنتهاء هذا الصيف؟
وهنا لم يطق اسماعيل على فتاه صبراً ، فقام من مجلسه ، وقال له :
— الافضل يابنى أن نذهب إلى الحديقة كما طلبت .

وقد سرّت حماسة الصبي ، وحيوته المتدفقة ، الكثير من هم
اسماعيل . بل لقد بعثت في نفسه وميضاً من الأمل ، ولكنه لم يدرك
كيف سيحقق القدر هذا الأمل .

فعندما أجبرته عجلة الأيام التي تدور على أن يترك مصر، ويترك
الحكم ، خلف وراءه على عرش البلاد أكبر ابنائه « الخديوى »
توفيق . ولولا ساعات من نهار أضافها الحظ الحسن إلى توفيق ،
لما ولى الأمر بعد أبيه ، ولتولاه الأمير حسين ، لأنه ولد بعد أخيه
بفترة قليلة من الزمن ، لا تسمى يوماً ولا نصف يوم ، ولكنها
أقل بقليل . وقد كان حسين [السلطان حسين كامل فيما بعد]
يعتقد أن أباه سيخلع عليه تاجه ، فهو أحب إلى قلب أبيه من
توفيق ، وهذه الساعات لا تكفى لأن تنزع الأمر منه إلى أخيه .
ولكن اسماعيل عمل بحكمة على أن يهدىء من ثائرة حسين ،

ويسكن مابه من غيظ كظيم . بل استعان بكل مهابته ، وقوة
تأثيره حتى اركب حسينا إلى جانب توفيق ، وكان أول المهنيين له
بولاية أمر المصريين .

ولقد جد اسماعيل حتى جعل الأمر من بعده وراثيا في أكبر
ابنائه . ولتوفيق ابن — هو عباس — وإذا تخطى الأمر عباس ،
لأمر أو لآخر ، فيوجد من اخوة توفيق حسين ، وحسن ، وابراهيم
حامى ، ومحمود حمدي . . . ثم فؤاد .

وجدد اسماعيل ما بين فؤاد ، وما بين العرش شوطا بعيدا ،
بكاد يكون من أشق الأمور أن يرتجى له الفوز فيه .

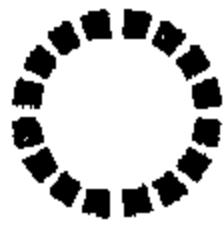
ومع هذا فقد قرر أن يرعى تنشئة هذا الشبل الذي بقى له في
منفاه ذخراً وقرّة عين ، وأن يودعه كل سره ، وخفايا أمره . .
وهي بذور قد تصيب أرضا خصبة ، وقد تخيب ، فعلم أمرها عند
علام الغيوب .

وكان اسماعيل يعلم أن الدنيا كلها تحالفت على أن تشوه سيرته ،
وأن تبرر عزله عن عرشه ، وأن تهيل عليه من الكذب والافتراء
الزائفا واحمالاً . . ومن يدري ، فقد ينهض هذا الابن الذي يقفز
بجواره قفزات الفرح والسرور ، بعد حين من الزمن طويل أو

قصير ، ليدفع عن اسم ابيه ما ليس بحق ، وأن يظهر صفحته على
حقيقتها للعالمين .

وتأسى اسماعيل بنابليون ، الذى لم ينفق وقته فى سانت هيلانه
عبثاً ، ولكنه أخذ يكتب ، ويكتب مبرراً أعماله ، ومدافعا عن سيرته ،
حتى يضمن الملك من بعده لبيته وذويه .

ولم يكن اسماعيل كاتباً ، ولا هو من أهل البصر بفنون التاريخ
والقلم . وإذن فليكن كتابه المسطور صدر ابنه الصغير ، الأمير
احمد فؤاد .



الصبا والسباب

كان الأمير الصغير في هذا الوقت الذي نقص فيه قصته ، لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره .

وكان أبوه قبل عام — أى وفؤاد في العاشرة — قد أرسله إلى معهد كبير في جنيف بسويسرا اسمه معهد « توديكوم » Tudicum ليبدأ حياته الدراسة المنظمة . وقد حقق اسماعيل بايفاد ابنه إلى بلاد بعيدة في سبيل العلم وهو صغير السن ، صورة قديمة لسيادة العرب من أمراء وخلفاء وغيرهم ، الذين كانوا يرسلون صغارهم ، واهابهم ما يزال غضا ، لكي يتلقنوا لسان العرب ، وشعرهم ، وبقية علمهم في بيئته الأولى . وكانت أوروبا — بالنسبة لاسماعيل — هي بيئة العلم ومثابة الذين يريدون تربية صحيحة . . .

وقد احتمل فراق صبيه الصغير في سبيل تنشئته ، وتثقيف عقله كأحسن ما تكون التنشئة والتثقيف .

ولكن ما لبث القدر أن حرم اسماعيل من مصر ، وعرشه فيها ، وردّه إلى هذا المنفى في ايطاليا . فأستدعى إليه ابنه وكان قد أكمل في معهده السويسرى عاما وشهرين ، لكى يلحقه بالمعهد الدولى فى تورين .

وقد أتاح له الدراسة فى ايطاليا إجادة اللسان الايطالى كأنه أحد أبناء هذه البلاد . ولما بلغ السابعة عشرة من عمره ، أى فى عام ١٨٨٥ ، ألحقه أبوه بالأكاديمية العسكرية فى تورين . ثم تعلم المدفعية العملية ثم الهندسة العسكرية .

وما لبث بعد إتمام دراسته العسكرية أن عين ضابطا فى الجيش الايطالى ، بالفرقة ١٣ بحامية روما .

فلما بلغ الثانية والعشرين من عمره ندبه السلطان عبد الحميد لكى يشغل وظيفة ملحق بالسفارة التركية فى فيينا . وظل مقبلا بعاصمة آل هابسبرج عامين من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٢ .

وفى هذه الفترة كانت أمور مصر قد تبدلت تبديلا عجيبا عن الوقت الذى تركها فيه أبوه . فقد حدثت فى أيام توفيق الثورة العرابية ، التى تدخل الانجليز لقمعها تدخلا عسكريا ، احتلوا على أثره البلاد احتلالا مؤقتا حسب تصريح ساستهم . ثم مات توفيق بعد أن حكم البلاد على طريقته . وتولى من بعده ابنه عباس

الثانى فى مارس سنة ١٨٩٢ . وكان عباس شابا صغير السن لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ، ممتلئا بالحياة والنشاط . وكان من أول ما فكر فيه ، أن يستدعى عمه الأمير فؤادا من خدمة السلطان عبد الحميد ، لكى يعمل معه فى مصر .

لجى الأمير الدعوة ، وقدم إلى مصر فوراً ، وكانت سنه اربعة وعشرين عاما ، أى أنه كان أكبر من خديويه بستة أعوام ، وقبل المنصب الذى عرضه عليه ، وهو كبير ياورانه . وظل الأمير فى بلاط عباس ثلاثة أعوام ، لم يكن خلالها سعيداً بمنصبه ، ولا بجواره للخديوى ، لاختلاف ثقافتهما ، ونظرتهم إلى الحياة .

وفى سنة ١٨٩٥ توفى أبوه . وكانت وفاته على ضفاف البسفور بعيداً عن مصر ، صدمة لاشك فيها للأمير . ولما حمل جثمان اسماعيل إلى مصر ، لم يقابل بالتكريم اللائق بأعظم خديوى تولى عرش هذه البلاد . . وقد فضل الأمير فؤاد أن يعتزل العمل الرسمى ، وحسبه ثلاث سنوات من الضيق ، فاستقال ، وكان فى السابعة والعشرين من عمره .



انفق الامير فى اوربا سبعة عشر عاما ، تعلم فيها — وهو فى

فجر الحياة — من المعاهد ، ومن المشاهد اليومية ، ومن معيشته
في البلاط الايطالى ، ثم فى البلاط النمساوى ، ومن طوافه بأكبر
عواصم الغرب ، ما فتح بصره و بصيرته على الوان من المعرفة أبهجته
وازعجته . . أبهجته لأنها أرضت عقله ، وحببت إليه الحياة فى
ظل الرقى العظيم الذى اندفعت فيه أوربا أواخر القرن التاسع عشر .
وازعجته لأنه يقارن هذه الحياة المنطلقة ، القوية فى انطلاقها ،
التي تحياها شعوب الغرب ، والحياة المتخلفة البائسة التي يحياها
معظم شعبه من المصريين .

حقيقة لقد جاهد أبوه جهاد الجبابة ، لكي يسلك مصر فى
سلك الدول الأوروبية المتحضرة ، ولكنه لم يصل من هذا إلى
كل ما يريد . .

ولكن ما هى العوامل التي أدت بالنهضة الاسماعيلية الى النكسة
التي صارت اليها فى آخر أيامه وبعد حكمه بسنين ؟
لقد تأمل اسماعيل تأمل الحاذق البصير فى سيرة أبيه ابراهيم
وجده محمد على الكبير وأحاط علما بالعقبات التي وقفت فى
طريق نهضة هذا الجد المصلح الذى علت همته حتى صاغت
وجه السماء . .

وجد أن جده أراد ان يظفر باستقلال مصر من تركيا وكان

سبيله إلى هذا الحرب التي لا تهدأ ، ولا تلين . شن الغارة بعد الغارة على املاك الدولة العلية في تركيا . حتى أطلت جيوشه برأسها من دروب طوروس على هضبة الأناضول . . ولكن هذا الفتح الكبير ما لبث أن انحسر ، وتضاءل حتى وقف عند حدود مصر لشدة ضغط الدول الأوروبية ، وبذا حرمت بلاد النيل من ثمرة فتوحها ومن دماؤها التي اريقت وأموالها التي بذلت على هذه الحروب . . .

فليتفاد اسماعيل اذن بحرب تركيا بالسلاح ، ولينفق المال الذي يحتاج إليه القتال ، في حرب بيضاء ، لاتراق فيها الدماء ، . ولكن تشتري فيها الدم والأهواء . .

أجل . . انه كان في حاجة إلى فرمانات « علية » تقربه من الاستقلال وتبعده عن التبعية . ولا بأس من أن ينفذ إلى غرضه من المناطق الضعيفة في السياسة التركية . . لا بأس من أن يشتري رجالها المسؤولين فردا ، فردا ، بالمال . . حتى السلطان ، اغرقه بالهدايا ، وكانت من أعجب الأنواع — كانت طيورا يهواها السلطان ، ويعلن عن إستعداده لعمل كل شيء في سبيل الحصول عليها — فنفذ اسماعيل إليه من هذا الباب .

ولقد وصل الأمر باسماعيل إلى حد أنه كان يتدخل في تأليف

الوزارات العثمانية ، ويقصى عنها من يلمح فيه العداوة ، أو
لايستجيب لإغراء المال . . .

هذه هي حرب الإستقلال — الحرب البيضاء — التي شنها
اسماعيل على الدولة العلية .. وكانت تكون من نفقاته قسما كبيرا .
وقد نجح فيها نجاحا تاما . وكاد يصل — كما ذكرنا وكما شهد
كبار من الأحياء اتيحت لهم معرفة أسرار ذلك الزمان — كاد
يصل إلى اعلان امبراطوريته الأفريقية في حفلات القنال .

ونظر من زاوية أخرى إلى حروب جده محمد على الكبير .
فوجد أن من الخير ان يوجه عجلة الفتح — لا إلى الشرق العربي
الآسيوى — ولكن إلى الجنوب الأفريقى ، حيث يمتد نيل مصر
وحيث تقع ارض مصر ، وحيث لم تكن المطامع الاستعمارية قد
تنبّهت إلى هذه المجاهل . .

واصاب اسماعيل فى تقديره لأهمية هذه المناطق لمصر . واخطأ
فى ظنه أن الاستعمار الاوربى لم يلق باله إليها . . فما أن وصل
اسماعيل إلى الغاية من فتحه وكشفه للمناطق الإستوائية حتى تحركت
اوربا . . تحركت كأنما ضغط ضاغط على زر كهربائى اقامها كلها قومة
رجل واحد . . فجميع العواصم أخذت تتحدث — حتى بسمارك
فى المانيا — راح يزجر ويكيد للامبراطورية الإسماعيلية .

وكانت الحجة التي تذرعت بها الدول للتدخل هي الديون وارتبها كات اسماعيل المالية — ولكنه لم يكن يعلم أن الأمر لم يكن أمر المال وحده — ولو أن حجاب الغيب رفع في وقته لعلم أن عصره راح فداء امبراطوريته الافريقية التي كاد يحققها ، ويصل من تحقيقها إلى كل ما يريد .

ونحن لا نؤرخ عصر اسماعيل ، ولكننا نشرح العوامل الخفية التي لا بست سياسة عصره ، والتي اتيح للأمير الشاب أن يقف عليها ، وأن ينصب نفسه لاداعتها عندما يحين الأوان — ولو استطاع — وواتاه الحظ لعمل على أن يتابع بنفسه سياسة أبيه ، متنبها طريق العثرات الذي اودى باصلاحه ، وبعرشه ، وبالآمال الكبار التي كانت تجيش في صدره .

وكان أهم ما يحز في نفس اسماعيل وهو على عرش مصر ، أن الوقت لا يتسع لتحقيق كل آماله في حياته ، فسار على عجل ، ولا بست سياسته — نتيجة هذه السرعة — أخطاء لا شك فيها . وكان يعلم أن ابنه ليس من الكفاءة والمقدرة بحيث يسير على هداية ، ويتابع من بعده خطاه . فأحب أن يحقق كل شيء ، ولم يعرف معنى الصبر ، ولا التريث فكان في أيامه ما كان .

ولعله ، وهو في مقامه الطويل المسمم بقصر «لافاوريوتا» قد

حدث ابنه الأمير الشاب بكل هذه الحواطر، وكل هذه الهواجس .
ولعله لم يكن من وحي المصادفة ، أن الأمير عند ما أصبح رب
العرش والتاج ، كتب كلمة « الصبر » بخط جميل على لوحة وضعها
على مكتبه حتى يراها معظم ساعات يومه ، وحتى تذكره بما حدث ،
وبما يجب أن يسير هو عليه .

وهكذا أملت سيرة الأب على ابنه الدرس الأول والأهم وهو :
« يا بني كن صبوراً ؟ »

وهكذا سنجد لهذا الدرس تأثيره الكبير عندما ألقى القدر إليه ،
بتوقيقاته الغريبة التي يخطئها كل حساب ، مقاليد الأمر في مصر .



ودرس ثان أملته حوادث الزمان على الأمير الشاب .
فقد وجد أن جده الأكبر كان شديد العناية بأمر التعليم ،
لأنه هو لم يكن متعلماً . ولو أنه كان ذا بصر بشئون الدنيا ، عن
طريق القراءة والاختبار الشخصي ، لعلم من أسرار السياسة
الدولية أكثر ، بكثير مما كانت تحمله إليه أذناه من تقارير رجاله
والمبعوثين السياسيين في بلاطه .

حقيقة كان محمد على آية زمانه في الذكاء والأقترار على إدراك

ما في صدور الرجال .. ولكن العالم في وقته كانت أموره قد تعقدت
ووصلت مكائد دهاة الدول والساسنة إلى الذروة .. كان عصر
تاليران وميترنج ووليم بت . كان عصر الكفاح الرهيب بين القوى
العسكرية ، التي مثلها نابليون . والقوى السياسية التي مثلها
رجال انجلترا . . كان عصرا شادا في كل شيء . وكان الغوص
على اسراره يحتاج إلى علم واسع غزير . . وكانت مصر في عهد
محمد علي تنهض من تحت التراب وتنفض عنها آثار القرون السالفة .
ولما بعث محمد علي ببعثاته إلى اوربا ، حملت ثقافة الغرب معها ،
ولكن الزمن كان قصيرا . ولم يسمح بأن تنشأ في مصر طبقة
من أصحاب الخبرة العالية بشؤون السياسة الدولية . وهذه الطبقة
لا تنشأ بعد جيل أو جيلين ، ولكنها ميراث تحصل عليه الأمم
بعد كدح وكفاح طويلين . .

فلما تولى اسماعيل كان أميرا عالما بصيرا ، ذا اقتدار في معرفة
سياسة الدول . ولكن مصر كانت ملتبقة سياسة العالم في ذلك الوقت
وقد ظل هذا الحاكم القوي يسبح في تيارات هذه السياسة العنيفة
القاسية سبعة عشر عاما كاملة ، حتى أصابه الإعياء ، وغلب على
أمره في آخر الشوط . . .

واقعد ادرك الأمير الشاب هذا كله . وعامه من أبيه ، وقرأه
في سيرته الصحيحة كأنما يقرأ في كتاب مسطور .

وقدر انه لكي يكون نافعا لأمته ، وليبته المالك لأبد من أن
يكون عالما . . وعالما بالمعنى الكامل الفسيح المدى الذي يمكن أن
تحمله هذه الكلمة . ومن حسن حظها انه عاش سبعة عشر عاما
في اوربا ، بلاد العلم والحضارة الرفيعة . .

فلما ترك العمل في بلاط عباس ، اراد أن ينفذ فورا وبغير
إبطاء ، الوصية الثانية التي املتها عليه سيرة جده وأبيه ، وسير
الحوادث التي مرت به . . وهذا الدرس هو :

« يا بني . . كن عالما » .

يقول السردار اقبال على شاه في كتابه عن الملك فؤاد :

« ظل الأمير فؤاد ثلاث سنوات حتى ١٨٩٠ يجاهد لكي
يحتفظ بموقفه الرسمي ياورا ، وناصحاً للخديوى . ولكنه لم يستطع
الاستمرار ، فاستقال من كل المناصب ، وأصبح فرداً عادياً .
وكان هذا التصرف راجعاً إلى ثقافته وسعة عقليته التي هذبت
من نظره إلى الحياة . فقد حاز ثقة الباب العالي ، ونجح في مركزه
في العالم الاوربي . ثم جاء إلى مصر ليقدم نصائحه إلى ابن اخيه .
ولكن ابن اخيه لم يكن يعمل بهذه النصائح فاستقال بعد مناقشة

حادثة بينهما قال الأمير فيها للخديوى الشاب : انه لا يستطيع أن يترك نفسه فى مهب الريح العاصفة بالعرش ، ويفضل أن يبذل جهوده فى سبيل من يقدرها .

ظل الأمير فؤاد يعلم نفسه ، ورأى أنه لا يكفى أن يحس هو بأنه يرضى عقله وضميره بما يستوعب صدره من علم ، بل لابد من أن يساهم فى فتح باب التعليم الصحيح لمواطنيه . . لابد من أن يعمل على تربية الطبقة « العالمة » فى مصر من بنيتها . فبدأ جهاده فى هذا الباب ، وانفق عليه معظم جهوده طوال الفترة التى ظل فيها أميراً . . وسنتناولها بالبحث والتفصيل بعد حين .



في انتظار الحوادث

ترى هل ستتحقق نبوءة قديعة قيلت للأمير فؤاد ، وهي أنه سيموت ملكاً ؟ . . هل ستتلاحق الأحداث ، ويدور الزمن دورته لكي يحقق أمنية أبيه ، فيجلس على عرش مصر ؟ .

لم ينظر الأمير بقلق إلى المستقبل ، وقرر — منذ الدقيقة التي انسحب فيها من بلاط عباس الثاني — أن يهجر السياسة هجراً تاماً ، وأن ينذر نفسه للأعمال الاجتماعية الإصلاحية .

إلا أن السياسة لاحقته مرتين : مرة في سنة ١٩١١ . والثانية في سنة ١٩١٣ .

ففي سنة ١٩١١ ، دعاه الخديوي عباس إلى مرافقته في رحلته إلى إيطاليا ، لما يعامه من محبة البيت المالكي الإيطالي للأمير ، ولأمام الأمير باللغة الإيطالية كأنه أحد أبناءها ، فاستجاب فؤاد لهذه الدعوة ، ورافق ابن أخيه في رحلته ، ويسرها له تيسيراً مدهشاً ،

ورحب به بيت سفواى الايطالى ترحيباً حاراً. مما دل على أن الأمير
فؤاد يتمتع بشهرة عالية فى بلاط الملوك الاوربيين .

أما فى سنة ١٩١٣ ، فقد حدث حادث أهم ، كاد يقترب
بنبوءة المنجم من التحقيق . فقد تعقدت أمور البلقان السياسية
تعقيداً شديداً بعد حروبها الاستقلالية الدامية . ورأى كبار ساسة
العالم أن إيجاد عرش فى البانيا المسماة قد يؤدى إلى إبعاد شعلة
الخطر التى تتراقص فوق مستودع البارود البلقانى . واستقر رأى
على إيجاد هذا العرش — وهو العرش الاسلامى الأول والوحيد الذى
ينشأ فى اوربا بعد أن ترك المسلمون الاندلس — فردوسهم المفقود —

ووضعت قائمة المرشحين من أمراء المسلمين ، فكان الأمير فؤاد
أول هذه القائمة . ودارت المخبرات معه . ولكنه رأى خيراً لنفسه
ولبيته ، أن يتابع جهوده السامية التى كرس وقته لها فى أرض
الوطن و بين عشيرته وأمتة .

لم يترجع الأمير على العرش الألبانى . ولو أنه قبل إذن لفقدت
مصر ملكاً من أقدر الملوك الذين شهدهم تاريخها الطويل .

هذان هما الحادثنان السياسيان اللذان طافا حول الأمير ، ولم
يكن له بعدها دور يذكر .

ولا صحة لما ذكره السردار اقبال على شاه ، من أن الأمير

كان دائم التطلع إلى عرش مصر ، يتحين الفرصة للظفر به . فقد كان العرش أمنية تجول في النفس ، ولكنها لم تحمل الأمير على أن يتحرك خطوة واحدة في سبيل تحقيقها . . ولهذا لم يحدث مطلقاً أن احصى التاريخ على الأمير أنه أخل بواجب الولاء للجالس على العرش ، سواء كان هذا الجالس اسماعيل ، أو توفيقاً ، أو عباساً ، أو حسيناً . كان العرش عنده رمزاً للاخلاص للبلاد وللأسرة المالكة . واستوى عند الأمير هذا الخديوى أو ذاك ، فكل منهم كان يؤدي واجبه جهد طاقته ، والاخلاص الصحيح كان يقتضى من كل فرد ، فضلاً عن أمير راجح العقل كفؤاً ، أن يؤازر ملك البلاد وألاً يضع في طريقه أى عقبة من العقبات . وتابع السردار اقبال خطاه ، عندما قال وهو يتحدث عن هذا الموضوع أن الأمير فؤاداً أصيب بخيبة أمل كبيرة عندما تخطته الحوادث ، وأجلست أخاه الصغير حسيناً على العرش . فما كان فؤاد أكبر من حسين . وعندما وافت المنية السلطان ، كان فى الثامنة والستين من عمره ، وكان خلفه فى الخمسين من عمره فقط .

ومن حسن حظ مصر — ومن حسن حظ الأسرة العلوية — أن امراءها لم يختلفوا مرة واحدة على العرش خلافاً يؤدي إلى

كوارث من النوع الذى عرفته الأسر المالكة على مر التاريخ .
والذى كان يؤدى إلى انقسام الشعوب ، وإلى حدوث أزمات
خطيرة فى حياتها . فقد كان الجميع يقتلون فى أنفسهم شهوة الحكم ،
مادام يجلس على العرش واحد منهم .

وفى الفترة التى كان مصير العرش فيها قلقا — وهى فترة الحرب
الماضية — لم يظهر فى صفوف الأسرة الحاوية أى انقسام من أى
نوع . ولو أن شيئا من هذا حدث لأدى إلى كارثة محققة .

وإذن فقد كان الأمير فؤاد ، يحس بأنه يستطيع إذا ولى
الملك أن يخدم بلاده خدمة جليلة . ولكن مادام القدر لم يضع فى
عنقه هذه الامانة ، فليشغل وقته بأعمال هامة ، تظهر فيها كفايته
وغيرته .

وكان الأمير يطمع فى أن يرى بلاده من المسكنة المرموقة بين
شعوب العالم ، مثلما رأى فى أثناء مقامه ، وأثناء سياحته فى أوربا .
وكان يوقن يقينا لا يتزعزع بأن اديسون المصرى ، أو ماركونى
المصرى ، أو باستير المصرى ، يفيدون بلادهم أكثر بكثير مما
يفيدها الانتصار فى مئة معركة حربية . . فمصر العسالة ، مصر
المساهمة فى سير الحضارة ، مصر البانية فى حاضر الدنيا ومستقبلها
هى مصر التى كان يرجوها الأمير ، ويخلص فى العمل لا بجادها .

وهذا هو السر في انهما كه الشديد في إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة . . وهذا هو السر في الأخذ بيد الشباب المصرى نحو آفاق المعرفة العالية . . وهذا هو السر في ترحيبه الشديد بعلماء الغرب وقادة الفكر فيهم . . وهذا هو ما عمل له أميراً ، وما عمل له ملكاً .

ولنضرب أمثلة للجمعيات العلمية التى شغل الأمير نفسه بها قبل ولاية العرش ، غير جمعية الجامعة المصرية ، التى سنخصص لها بحثاً خاصاً . .

فى سنة ١٨٧٥ أنشأ الخديوى اسماعيل الجمعية الجغرافية ، للمساعدة على نشر المعلومات وتشجيع الكشف عن المناطق المجهولة فى افريقيا ، وقد أدت هذه الجمعية خدمات جليلة فى سبيل تشجيع الرواد إلى قلب افريقية ، وفى سبيل جمع الوثائق والخرائط ، والنشر عنها فى كل مكان . وقد انضم لعضوية هذه الجمعية أعلام مشهورون من رجالات الغرب والشرق . وأدت للعلم خدمات جليلة الشأن .

ولكن ما أن انقضت أيام اسماعيل ، ودخلت مصر فى غمرة الاضطرابات العسكرية ، حتى بدأ الفتور يدب إلى الجمعية . وما أن أقبلت الحرب الماضية حتى وجدت هذه المؤسسة العلمية الهامة

جدثاً من غير روح . فصدر أمر السلطان حسين بإسناد رياسة الجمعية إلى اخيه الأمير احمد فؤاد . ومن ذلك الوقت أخذت تدب الحياة مرة أخرى في هذا الحدث الهامد . ومالبت أن استعاد نشاطه ، وبدأ ينمو ويتقدم في سلم الارتقاء ، ويتابع المهمة الجميلة التي انشئ من أجلها . وهذه المؤسسة اليوم مدينة بتجديد وجودها إلى الملك الراحل الذي تابع رعايته لها وهو على العرش ، وانفق عليها من ماله الخاص مبالغ جسيمة ، وأمدّها بمجموعات هامة جداً من الوثائق ، سافر رجاله إلى انحاء الأرض للظفر بها ، ودفع الأموال الطائلة للحصول عليها .

ورأى الأمير أن مصر في وضعها الجغرافي تقع على بحرين من أكبر بحار العالم ، وأن شواطئها الطويلة تسمح لمصر بأن تكون مركزاً من أهم المراكز لاصطياد الاسماك والاسفنج وغيرها . ولتحقيق هذه الفكرة ، أخذ يفكر في إنشاء معهد لهذه الاحياء المائية في الاسكندرية أكبر الثغور المصرية ، ليرسم هذا المعهد من خلال مباحثه العلمية المركزة ، أحسن الطرق لاستغلال ثروة البحار ، وما هي الانواع التي يجب تكاثرها ، بدراسة حياتها ومزاياها . وقد سبقتنا إلى هذا العمل اوربا واميركا واليابان ونيوزيلندا ، ووصلت في استغلال احيائها المائية إلى أن أصبحت

في بعض المناطق عماد الثروة الأهلية . وفي سنة ١٩١٢ شرع الأمير فؤاد في تنفيذ فكرته ، ولم يتأت له إخراجها إلى حيال العمل إلا بعد توليه العرش عام ١٩١٨ .

وكان جلالته يذكر المصاعب الكثيرة التي عاناها في فترة التحضير . ويضرب الأمثلة بمحطات الغرب الشهيرة ، مثل محطة نابلي التي انفق عليها نصف مليون مارك . ولكنه يجد صدوداً وانصرافاً من الجميع عن تحقيق هذه الفكرة . حتى أن أحد كبار المصريين نصح الأمير « بأن يعيش سعيداً ، بدلاً من أن يسلي نفسه بمخلق مثل هذه المتاعب ! »

وقد أشار اللورد اللنبي في تقريره عام ١٩٢٠ إلى هذا المعهد بقوله « انه تم بفضل جهود «السلطان» وحده ، وقد افتتحه رسمياً في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ . وتقدم العمل فيه تقدماً مرضياً على الرغم من العقبات الكثيرة التي ظهرت في طريقه . ومما لا يحتاج إلى اثبات أن لهذا المعهد قيمة كبيرة . وقد اقترح ضم عدد كبير من الاخضائيين اليه لكي يرسموا الطريق الذي يسير فيه العمل ، وتحديد علاقة هذا المعهد بمصلحة مصايد الاسماك ، وغيرها من مصالح الدولة . »

ويظهر أن القيمة الكبيرة لهذا المعهد التي قدرها اللورد اللنبي

فى تقريره ، والتى عمل من أجلها الأمير ثم السلطان ثم الملك فؤاد ،
لم تكن واضحة كل الوضوح للجنة المالية فى احدى الدورات
البرلمانية المصرية . التى أوفدت لجنة من النواب لفحص حالة المعهد ،
فعادت تقول ان فى المعهد ٦٠ سمكة ، والعناية بهذا العدد الضئيل
من السمك لا يبرر النفقات التى ترصد له !! وحذف الاعتماد
المخصص لمعهد الأحياء المائية .

وقد أسف الملك كثيراً لتسرع هذه اللجنة ، وفاتها أن مصر
تكون سعيدة لو أنها انفقت على فخص «دودة» واحدة من دود
القطن مليوناً من الجنيهات عسى أن تتوصل إلى استئصالها . وهى
بعد ، دودة واحدة ، لا ستون .

ورأى الملك أن يعهد إلى موظف كبير من بلدية الاسكندرية
بالإشراف على مبانى المعهد حتى يظهر المستقبل أن فخص سمكة
واحدة قد يفيد ثروة البلاد أضعاف ما أنفق على هذا الفحص .

وانشأ سموه وهو أمير جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء
والتشريع ، التى حظيت نشراتها الدورية وجهودها بتقدير جامعات
الغرب ، وتعد بحق أهم مؤسسة علمية ثابتة الأساس فى مصر .
ومجلة مصر المعاصرة التى تصدر بالفرنسية تعد من أعظم المراجع فى

جامعات الغرب عن تقديم مصر وسير نهضتها . كما أنها المجلة الوحيدة
التي تؤدي هذا الغرض .

وانشأ الأمير جمعية لحذب انظار السائحين إلى مصر، وامتدادهم
بالمعلومات المفيدة عن ماضي البلاد وحاضرها .

كما ساهم في الميدان الاجتماعي بجهد عظيم . فقد رأس جمعية
الإسعاف عام ١٩١٠ ، وما لبثت أن انتقلت من فكرة يسودها
التعصب الاجنبى ، إلى فكرة إنسانية نبيلة في غايتها ومراميها . وما
لبثت أن بنت دارها ، ونمت مواردها ، وامتدتها الحكومة والاقواف
وزادت التبرعات لها ، وأهم من هذا كله ، أنها أوجدت نظام
التطوع بين الشبيبة لخدمة الجرحى والمرضى ، فاقبل الشباب على
هذا العمل في جد ملحوظ ، ونما الشعور الاجتماعي العالى بينهم .
وأحسن الفقير للمرة الأولى أن يدا من الرحمة والحنان قد بدأت
تمسح آلامه . وما زال الأمير يتابع رعايته لهذه المؤسسة ، وتضاعفت
هذه الرعاية وهو ملك ، حتى انتشرت فكرتها في انحاء مصر ،
وحتى أصبحت من المؤسسات التي لا يستغنى عن خدماتها المصريون
إلا أن يستغنوا عن الماء والهواء ، ويستوى في هذا العواصم المكتظة
مثل القاهرة ، بما فيها من حوادث المرور وغيره ؛ والمدن الصغيرة
بما فيها من عدوان الأمراض والحشرات المؤذية على الأبدان .

وهذه الروح التي أملت على الأمير أن ينهض بجمعية الاسعاف
هى التي أملت عليه أن يبعث بنشاطه جمعية الهلال الأحمر . فقد
وجدت هذه الجمعية عام ١٩١٢ لمساعدة منكوبى الحرب الطرابلسية
ولما شبت نيران الحرب العظمى ، مست الحاجة إلى تجديد هذه
الجمعية لمتابعة مهمتها . ففي سنة ١٩١٦ تخاطب الجنرال مكسويل
القائد العام الانجليزى مع الأمير للاشراف على هذا العمل ، فقبله .
وما هو إلا أيسر الوقت حتى أنشأت الجمعية مستشفاهها الذى
ضم ٣٠٠ سرير ، مع أحدث أدوات الجراحة والتمريض ،
وحق كانت قطارات الاسعاف تنقل الجرحى من الاسكندرية
وبور سعيد والقنطرة ، ومعظمهم مسلمون ، إلى القاهرة حيث
تخدم الجمعية بالملايس والعلاج اللازم .
يقول السردار اقبال على شاه .

« كان الأمير فؤاد قد بلغ الثامنة والأربعين عندما دعى إلى
هذا العمل . فكان رجلا متين التركيب قوى البنيان ذا شارب
مفتول ، متزن ثابت الخطى . ولعل مرجع ذلك إلى شعوره بقيمة
العمل النافع الذى استطاع أن يؤديه لأمته . على أن أهم وأعظم
ما قام به الأمير هو تأسيسه مستشفى فى القاهرة مجهز بأحدث
الأجهزة . وكانت أسرته مشغولة دائما بمرضى المسلمين الذين كانوا

ينقلون من الدردنيل وسوريا وفلسطين . وكان يقوم بالعمل الطبي فيه أطباء مصريون وممرضات اوربيات بطريقة جعلته في مستوى أرقى المستشفيات الأوربية . وكان الأمير دائم السفر ، في قطارات المرضى ليضمن بنفسه حسن الاشراف عليهم طيلة الطريق . وكثيرا ما كان يساعد في نقلهم وفي مواساتهم من غير أن يعرف أحد شخصيته . وبلغ من كرمه أنه كان يعطى الناقهين منهم حين يتركون المستشفى نقودا يستعينون بها حتى يتمكنوا من الحصول على عمل [وهى نفس فكرة يوم المستشفيات التى يراها جلالة الملك فاروق هذه الأيام] .

« وظل الأمير شهورا يعمل الساعات الطوال كل يوم . وكثيرا ما كانت جمعية الهلال الأحمر ، وهى مستقلة عن المستشفى — مع خضوعها لرئاسة الأمير — ترسل مساعدات مالية أو طبية إلى فلسطين . وتساهم فى الاهتمام بالجرحى الأتراك » .



ويدخل فى باب نشاط الأمير الاجتماعى تأسيسه معهد الصناعات النسائية فى الاسكندرية الذى كان يضم الفتيات الفقيرات ويعلمهن أنواعا من الصناعات التى تحميهن من السقوط ، وتدبر لهن مورد رزق معقول . ويعلق السردار اقبال على هذا العمل بقوله :



السلطان حسين

« كان هذا المشروع جديدا على بلد كصر ، لم يكن مستعدا
لأن يستسيغ فكرة العمل النسائي من الناحية الاجتماعية ، كما
تفهمه الأمم العربية » .

وقدر لهذا المشروع أيضا النجاح . فبعد مضي عامين على
اليوم الذي قام فيه المشروع على اكتشاف عشرة من السيدات
بلغ عددعاملات ١٦٤ . ثم زاد العدد بعد هذا زيادة مضطردة .
حتى بلغ ٢٩٤ فتاة في عام ١٩١٧ و ١٩١٨ . وقد زادت مبيعات
المعرض في هذا العام على ٤ آلاف جنيهه ، وهو نجاح جدير
بالتسجيل لهذه الفكرة الوليدة النافعة .



عرش مصر

لا يتسع المقام في هذا الفصل لأن نقول على وجه التفصيل كيف وقع هذا ، أو لماذا وقع . . ولكن يكفي في بعض المواطن أن نقول ما وقع ففيه الكفاية .

في سنة ١٨٩٢ تولى عباس الثاني عرش مصر بعد أبيه توفيق . بموجب نظام توارث العرش الذي حصل اسماعيل على فرمان به من الباب العالي . . وكانت مصر في عهده قد خرجت من الثورة العرابية ، متعبة ، مشخنة بالكثير من الجراح . . وكانت تحتاج إلى ربان قدير ماهر يدير دفتها في هذا الظرف العاصف المليء بالنوء الذي يزجر من كل مكان . ولكن عباسا لم يكن هذا الرجل . . كان وطنيا . . كان يريد أن يعمل شيئا . ولكن ليس يكفي أن يكون الانسان وطنيا ، أو متحمسا ، ولكن يجب أن يعرف كيف يسير بوطنيته إلى طريق النجاح . ولا يكفي أن تكون

لدى الانسان الرغبة فى الانطلاق السريع ، ولكن يجب أن يعرف أى السبل يسلك ، ومتى يسرع ومتى يبطىء .

ارتطمت بعباس سفينة الحكم التى كان على رأسها . . ارتطمت مرة ومرة ومرة . وكان حكمه الذى استمر ٢٣ سنة مليئاً بالقلق والمتاعب النفسية والمادية . وقد انتهى هذا الحكم إلى نتيجة ما كان يمكن تفاديها ، وهى إنتهاز فرصة الحرب ، لكى تعزله السلطات البريطانية عن العرش ، لأنه انضم رسمياً إلى تركيا والمانيا ضد الانجليز ، وربط نفسه بمصيرهم . .

أما الاتراك فقد كانوا ضيقين به ، حتى رتبوا اغتياله ، ليظفر أحدهم بالعرش بدلاً منه . . ولما فكروا فى فتح مصر ، أبوا عليه حتى مصاحبته للحملة المسافرة لفتح بلاده !!

راهن عباس على الجواد الخاسر ، فخسر العرش ، ووقع نفسه فى حرج شديد . وكاد يعرض مصر لمتاعب أشد ، أكثر من كل مآلاته ، ومن كل ما كانت تعانيه .

أعلنت الحرب فى اغسطس سنة ١٩١٤ .

وكان حسين رشدى باشا قائمقام الحديوى عباس الذى تاركاً فى العودة إلى مصر فى ذلك الوقت .

وقد أصدر مجلس النظار قراراً جاء فى المادة ٣ منه :

« القوات البحرية والحربية لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب في اللوائىء المصرية أو فى أرض القطر المصرى من سفن حربية ، أو صراكب تجارية أو بضائع يجوز إحالة النظر فيه إلى أحد محاكم الغنائم البريطانية » .

وكانت هذه خطوة لبقة من رشدى باشا ، التى أعلن فيها أن مصر لا تريد أن تساهم فى المجهود الحربى البريطانى ، ولكنها تريد مساعدة القوات البريطانية بما لا يخرجها إخراجا تاما عن خطة الحياد التى يجب أن تتبعها .

وما كان رشدى بقادر على أن يسلك مسلكا آخر . فالإنجليز يحتلون مصر فعلا . ومسيرة خطة تركيا والخيوى قد تؤدى بالبلاد إلى كارثة محققة . .

ولسكن الناحية الرسمية الشكائية لم تحل بهذا القرار . فما تزال مصر تابعة إسميا للدولة العلية . وهى بهذا الوصف تعد بلداً معاديا لبريطانيا ، ويمكن ان تعامل معاملة الأعداء .

وأخذت المناقشات والرسائل تتوالى بين المعتمد البريطانى فى مصر السرملىن شيتهم ، وبين وزارة الخارجية البريطانية . . وكان من رأى وزير الخارجية إتباعا لنصائح كثيرين أن يلغى

عرش مصر، وأن تلحق البلاد بالامبراطورية البريطانية^(١).
وكان من رأى الرجال البريطانيين الرسميين في مصر — سواء في
دار الاعتماد أو في قيادة الجيش — عدم الالتجاء إلى هذه الخطوة
حرصاً على هدوء الشعب، وحتى لا يستثار المسلمون في كل مكان
بهذا الاجراء.

واستمرت المداوولات عدة أسابيع، والتيارات تميل بالقضية
ذات اليمين، ثم ذات اليسار.

وأخيراً اتفقوا على حل وسط وهو اعلان الحماية على مصر،
واستجيبترغبة رشدي باشا في اعلان الاحكام العسكرية.

ووفق رشدي باشا إلى أن يحصل من الانجليز على تأكيد
رسمى بالألا تشترك مصر في الحرب، وأن تتكفل بريطانيا بكل
مقتضيات حربها ضد دول الوسط وتركيا.

وبقيت مسألة العرش بدون حل، بعد أن رجحت كفة رأى
القائل بابقائه.

وكان مفهوماً، أن عباسا لن يعود — لا هو ولا ابنه —
وأصبح المرشح الطبيعي للعرش أكبر أمراء الأسرة الخديوية
وهو الأمير حسين كامل.

(١) تراجع التفصيلات الخاصة بهذا الموضوع في كتاب لورد لويد
Egypt since Cromer الجزء الأول.

وكان الأمير حسين مزارعاً كبيراً ، غير معنى كثيراً بالشئون السياسية ، ولكنه كان محبوباً من عامة المصريين . فاما عرض عليه العرش ، تأبى ، ورفض قبوله فى ظل الحماية . وظلت المحاولات لاقناعه مستمرة حتى وفق السررونالد ستورس إلى الحصول على موافقته ، بعد تأكيدات كثيرة عن مستقبل مصر (١) .

وكانت هذه المفاوضات تدور قبل اعلان الحماية رسمياً بطبيعة الحال ، ولكن كان مفهوماً فى الدوائر العالية أنها الاجراء الطبيعى الذى ستلجأ إليه بريطانيا .

ولما قبل الأمير حسين العرش الذى رفضه مدة طويلة اعلنت الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بهذا النص :

« يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد

(١) أيد رشدى باشا رئيس النظار هذا ، قبل أن يورده اللورد لويد فى كتابه فقال فى حديث له : « أما مسألة ضم مصر إلى الاملاك البريطانية فكانت فتحت قبل اعلان الحماية . وكانت لها فى بريطانيا دعاة وأنصار أقوياء ولا يزال لها فيها بعض الدعاة والانصار من ذوى النفوذ . وإن مصر قد اجتازت طوراً شديداً الخطر حتى كاد كيانها السياسى يهوى إلى هوة بعيدة الغور والقرار . »

مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

« و بذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها »
وفي اليوم التالي صدر الاعلان الآتي :

« يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمي خديومصر السابق على الانضمام لاعداء الملك ، قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية .
وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله » .

ولم تكن مهمة السلطان الجديد سهلة ولا ميسرة . فقد وجد نفسه فجأة في أخرج مركز يمكن أن يوضع فيه حاكم أو أمير . كان أكثر حرجا من مركز أخيه توفيق . ذلك لأنه كان يتمتع بسمعة طيبة بين أبناء قومه . وكان عليه أن يوفق في براعة بين حالة الاحتلال التي فرضت على بلاده ، وبين مطالب مصر التي وضعت أمانة في عنقه . . كان عليه أن يوفق بين رغبات بريطانيا التي تشبكت في حرب خطيرة ، هي حرب حياة أو موت بالنسبة لها ،

بين كرامة عرشه وكرامة وطنه ، وأن يخرج به من محنة الحرب
وظرف الاحتلال سليما لم يثلم .

لم تسبق للسلطان خبرة واسعة في شؤون السياسة : ولم يكن
الوارث الأصيل لملكات أبيه الكبيرة في الجرأة والدربة . ولكنه
عوض هذا كله بطبيعة الخير والسماحة التي كانت تملأ نفسه . .
عوض هذا كله بالحب العميق الذي كان يعمر قلبه لقومه وبنى
وطنه . . .

كان عليه أن يحفظ التوازن في مفرق الطرق الذي وجدت
فيه مصر . .

فقد ترتب على إعلان الحماية أن انتهت إلى غير رجعة تبعية
مصر للدولة العلية . وحق السيادة الذي كانت تفرضه تركيا العثمانية
على أرض النيل . .

واستقلال مصر عن كل تبعية ، معناه استقلالها التام في نظر
القانون الدولي ، لولا ظرف الحماية الجديد الذي فرض عليها . وكان
على السلطان وحكومته أن يجاهدا حتى يجعلوا الحماية ظرفا موقوتا
وأمرًا طارئا مرهونا بالحرب العظمى ومقتضياتها ، ويوم تنتهى
الحرب تنتهى الحماية، وتظفر مصر بمطامعها الأسمى ، وهو الاستقلال
التام . والمكانة المرموقة في المجموعة الدولية .

ثم ان السلطان يعلم أن سلفه وابن أخيه عباس عزل عن العرش وأقام في فينا عمالة لدول الوسط ، وانتظارا للحوادث . وأخذ يتذرع بحجة ولائه للخلافة ، ولفكرة الجامعة الإسلامية ، لكي يبقى لنفسه حقوقا في مقبل الأيام . .

والاستعانة بالعاطفة الدينية سلاح له خطره .

وفي الصلات الجديدة بين مصر وبريطانيا احتيط لهذا الأمر بمهارة . وفصل بين الحرب والسياسة ؛ وبين العاطفة الدينية التي تربط مصر بتركيا . فقد ورد في التبليغ البريطانى للسلطان : « ولا أرى لزاما لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير مصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة (يقصد جمعية الاتحاد والترقى) لم يكن ناتجا عن اى عدااء للخلافة . فان تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لاعلاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والاستانة » .

جلس السلطان اذن على العرش ، والحدوي السابق ينظر إليه . . وقد ذكر انه عندما أبلغ خبر عزله وهو فى فينا ، وتولية عمه مكانه قال : « فى محله » . . ولكن هذا « محل » لم يكن من الميسور أن يترك هنكذا إلا أن تجبره عليه الظروف اجبارا . . . وقد أثر

عن عباس أيضاً انه قال : « اللهم لك الحمد . لقد حكمت ٢٣ عاماً .
وهو زمن ليس بالقليل فلك الشكر » .

كان الخديوى السابق ينظر إلى السلطان .

وكان الانجليز ينظرون إليه .

وكان حزب الاتحاد والترقي ينظر إليه .

وكان الخليفة والقوى الاسلامية كلها تنظر إليه .

وأخيراً - بل أولاً وأخيراً - كان المصريون ينظرون إليه . .

وفي وسط أمواج الشكوك والريب وضع عرش مصر ، وكان
على السلطان أن يستعين بربه لكي يعينه في ظرفه . . وقد استجاب
الله لدعائه وأعاناه بعد طائفة غير يسيرة من المتاعب .

ولما انقضت أيام السلطان حسين ، وأوشك أن يلقى ربه كان
يتمتع بعطف شعبه الذى فقدته في الأيام الأولى من حكمه ، وقدر
له المصريون جميعاً صدق نواياه ، ومدى الخدمة التى أداها لبلادهم
بقبول العرش فى أعصب ظرف مر على هذا العرش . .

وإلى جانب ولاء المصريين له حمدت له السلطات الانجليزية
استقامته وحسن تصرفه ، وإيمانه الذى لم يتزعزع بانتصار الحلفاء
على دول الوسط ، فلما وافت منيته عد فقده خسارة كبيرة .

وكان مفروضاً أن ابنه الأمير كمال الدين حسين سيلي الأمر

بعده . . . ولكن الأمير رفض ، وأبلغ أباه هذا الرفض . ومع هذا ظل السلطان ، إلى اللحظة الأخيرة يرجو أن يقتنع ابنه بولاية السلطنة من بعده . . . فلما كتب له الأمير في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ كتاباً رسمياً يبلغه فيه تنحيه عن هذا الأمر (١) أصبح المرشح الطبيعي والوحيد هو الأمير أحمد فؤاد أخوه ، وأرشد أمراء الأسرة العلوية . . .

وقد أضيف اسم آخر إلى جانب اسم الأمير فؤاد إذا ظهر ظرف يحول دون توليه ، وهو اسم الأمير يوسف كمال . . . وهذا الظرف هو أن الأمير فؤاد لم تكن له ذرية في ذلك الوقت ينتقل إليها التاج من بعده . . . إلا أن هذا الاعتراض استبعد ، وأصبح الأمير فؤاد ولي العهد . . .

(١) مما ورد في هذا الكتاب الهام « واني لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف لى . على انى مع اخلاصى الثام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقاءى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى لذلك أرجو أن تأذنوا أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به فى ارث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد »

ولم تطل هذه الولاية للعهد إلا ساعات ، فقد أسلم السلطان
حسين الروح ، وقبل أخوه العرش ولقب السلطنة . .
وعندما رثى رشدى باشا السلطان الراحل قال عنه : سيلقبه
التاريخ حقاً وعدلاً بهذا اللقب الجليل « أبو الأمة (١) »



تولى فؤاد الأول عرش السلطنة وكتب إلى رئيس النظار
رشدى باشا مملخصه :

« عزيزى حسين رشدى باشا .

« يعلم رعايانا انه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان
حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان ، وملأت القلوب حزناً عليه
قد تولينا عرش السلطنة المصرية .

« منذ سنوات كان يظهر أن حدود بلادنا مهددة . وكانت
ثروتنا الزراعية توشك أن تصاب فى مصادرها . وقد لبى سلفنا

(١) قال حسين رشدى باشا عن السلطان حسين : « متى كتب التاريخ
الصحيح لهذه الفترة التى تقدمت بسط الحماية الانكليزية على مصر ، سيرى
الجميع ويعرفون أن حسيناً الأول إذا كان قد قبل عرش مصر ، فأنما قبله
بدافع وطنى محض » .

وذكر عن محاولات الاغتيال التى تمت فى ذلك العهد : « انهم لو نجحوا
فى ابعادنا عن الوزارة فانهم ولا شك يكون لهم وزراء من الانجليز »

رحمه الله نداء الواجب وتفانى في إخلاصه لمرافق البلاد ، فلم يتردد في حمل أعباء السلطة مع ما كان يحف به من المصاعب . وإعتادا على ولاء رعاياه ، وعلى تأييد الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذى اختطه في المرسوم الصادر منه الى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطة . وقد صار وضع أسس التعليم وبحث موارد ثروة البلاد والشروع في الوسائل التمهيدية التى من شأنها امداد مصر في مطاة الكرامة الملقبة بها في العالم الذى سيجبر على أثر انعقاد الصلح .

« ونحن اليوم ننشد ذلك نفسه من رعايانا في ظروف هى أكثر يمنا وتوفيقا . فقد زالت الأخطار التى كان يظهر أنها تهدد بلادنا ، وعادت ثروة القطر المصرى الى ما كانت عليه وبقي علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكا يزداد على الدوام لاتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا . وأن نحقق في جميع الفروع الاصلية التى من شأنها ضمان التقدم المادى والاقتصادى في بلادنا .

« ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية . فاننا نوجه الى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة .

«ومن الله نلتمس الاعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل»
وهذا البرنامج الذى ضمنه السلطان الجديد خطاب توليته
يتلخص فى ثلاث مسائل كبرى :

الأولى - احلال مصر مكانة الكرامة اللائقة بعد الحرب -
وهذا فى باب السياسة .

الثانية - الاشتراك مع نواب الأمة فى الحكم - وهذا باب الدستور .
الثالثة - الاصلاح الشامل فى مرافق الأمة كلها - وهذا باب
النهضة .

وقد حافظ فؤاد الاول على كلمته ... وعمل فى النواحي الثلاثة
بجد ، لا يكل ولا يمل ...

فماذا عمل ، وكيف سار . . هذا هو موضوع كتابنا ولكن
فى الناحية الثانية والثالثة . أما الناحية السياسية فسنشير إليها
إشارة خفيفة فى مواضعها .

مطلع الفجر

١

دستور اسماعيل

ما أعظم الشبه بين الظرف الخاص الذى تولى فيه اسماعيل العرش فى سنة ١٧٦٣ ، والظرف الخاص الذى تولى فيه ابنه فؤاد هذا العرش فى سنة ١٩١٧ . فلم يكن أحد منهما عند مولده وفى صدر شبابه وليا للعهد ، ولا كان ينتظر أن يلى أمر المصريين لوجود الورثة المباشرين للعرش ، وللطبقة التى تليهم من البنين .

ولكن هذا البعد عن منصب ولاية العهد ، لم يكن يعنى أن كلا الأميرين لم يكن يرمى للعرش ، ويرجو أن تتاح له فرصة لكى يظهر مواهبه العالية عن طريقه . فقد كانت نفساها — كل فى وقته — ممتلئتين بالرغبة فى العمل ، وبمشروعات الإصلاح ، وبتابعة السير على النهج الذى سار عليه جدهم الكبير محمد على ... وإلى جانب الشعور بالقوة الذاتية كان الأميران يؤمنان بأن فى

استطاعة مصر أن تصنع العجائب إذا ألهم حاكمها خطة السداد في قيادتها . .

ويظهر أن أبواب السماء كانت مفتوحة ، فاستجابت للرجبتين ، كل في حينها . . أما اسماعيل ، فقد قفز إلى ولاية العهد عند ما غرق قطار بأمراء البيت المال في كفر الزيات ، ومنهم ولي العهد وتاليه . . بات اسماعيل فردا عاديا ، وأصبح الأمير الثاني في البلاد .

وكذلك حدث مع الأمير فؤاد . فعند ما قدم من أوروبا إلى مصر بعد طول مقامه بها ، لم يكن يعلم أن الزمن سيولد حربا ، وأن الحرب ستبدل من كل شيء ، وأنه - بعد صبر طويل - سيرتقى عرش مصر ، الذي شهد أباه وأخاه وابن أخيه وأخاه الثاني يتسمنون ذروته قبله . .

وكان اسماعيل - عند ما أصبح وليا للعهد - مضطرا لأن يخفي شخصيته الحقيقية عن أعين سعيد الاول (١) ، حتى لا يستثير ريبه فعكف على مزارعه ، وأعماله الخاصة ، وكأنما لم يخبره أحد أنه قد

(١) قال قنصل أميركا في ذلك الوقت - أودين ده ليون : « لا شك ان اسماعيل قام بتمثيل دور « بروتس » خير قيام في أثناء المدة التي كان فيها « القيصر » حيا . فلم يكن أقرب المقرين إليه ليدري بالهمة التي كانت كامنة بين ضلوعه . والمطامع التي كانت نعومته وخطته المتحفظة تسترها » .

أصبح الأمير الثانى فى البلاد . ذلك لأن سعيدا كان كثير الريب والحذر . ولو أنه أحسن من وارثه بنشاط غير عادى ، أو شخصية متفوقة فى المجتمع ، فقد يبدل فى نظام الوراثة تبديلا يقضى إسماعيل عن المكان الذى هيأته له الأيام .

وكما كان إسماعيل يخشى غدرات عمه سعيد . فكذلك ابنه الأمير فؤاد ، لم يكن على ثقة من أن الأمر سيؤول إليه فى مقبل الأيام . ولكنه كان يحس فى دخيلة نفسه ، أن الله سيعده لدور كبير فى حياة أمتة . وكانت الوسيلة الوحيدة التى تؤهله لهذا الدور فى ظروف كالتى كانت تجتازها مصر إذ ذاك ، هى أن يبتعد عن السياسة ، وألا يكون له فيها دور واضح . . . ولو أن نوايا الأمير الحقيقية وخطته التى كان ينوى أن يسير عليها وهو أمير حاكم قد تجلت أو عرفت عنه ، فربما كان هذا يبعده عن غرضه أشواطاً ، بقدر ما كان يدنى غيره . . .

ومع هذا لم يطق الأمير فؤاد — كما لم يطق أبوه من قبله — أن يبقى خاملاً ، وهو يقضى فترة الانتظار الطويلة . . . وقد أثر الأب أن يعمل فى الزراعة ، ويخفى مواهبه عن الناس ، ويظهرها لأعواد النباتات ، وأنواع الزروع والثمار . وقد تجلت مقدرة إسماعيل مزارعاً على أحسن وجهه ، حتى أصبح من أغنى الأمراء ، ومن

أكثرهم دراية بالحقل وحاجاته ، وأكثرهم بعدا عن المدنية
ونزقها وطابعها . . فقد عرف عنه في هذه الفترة أنه محافظ ،
بخیل . . أجل بخیل . . وكانت النقطة القائمة في شخصيته عند
ما تولى أمر مصر ، هي شح يده . ذلك لان التوفر على جمع المال
عن طريق الزراعة البطيء يورث هذه الصفة . . بعكس جمعه عن
طريق التجارة أو الصناعة . . وكان دخل اسماعيل قد بلغ ١٦٠
ألف جنيه في العام من مزارعه النموذجية التي كان يديرها ، وهو
مبلغ ضخم في وقت كانت الاسعار فيه منخفضة إلى أدنى حد . .
ولم يعمل الامير فؤاد في الزراعة ، كأبيه ، ولكنه أخفى ذات
نفسه ، وصرف همته ونشاطه في الرحلات والمشاريع العامة التي
كان يغرم بها . وبدلاً من أن يختتم ميزانية عامه بكذا جنيه
صرفها ، وكذا جنيهه ربحها . . كان يختتمها بكم شاب عامهم ، وبكم
مصري أوفدهم إلى أوروبا ، وفتح أمامهم أبواب جامعات الغرب .
فلما آل إليه الامر بعد أخيه حسين ، وبعد تنحي ابن أخيه
عن ولاية الامر ، كان قد بلغ الخمسين من عمره . . وفي مثل هذه
السن لا يسهل على الانسان أن يغير من طبيعته أو خلقه شيئاً .
ففؤاد الامير ، هو فؤاد السلطان ، هو نفس فؤاد الملك الذي سار
بعد حين .

وقد ذكرنا ونعود فنذكر بأن السلطان الجديد ، تربى على
يدى أبيه تربية مباشرة ، وفر لها الوقت هذا المنفى الذى رد إليه
اسماعيل وكان يعرف دقائق سياسته ، وخفاياها كما لم يعرفها
إنسان . . .

وأراد السلطان الجديد ، وفاء منه لأبيه ، وتأثرا بخلقه الذى
أخذه عنه ، أن يتابع خطط الإصلاح التى سار عليها ، وألا يتورط
فيما تورط فيه . .

وقد ختم اسماعيل صحيفة حكمه ، بمحاولة جريئة قوية حاولها
لإدخال النظام الدستورى فى مصر ، وإقرار هذه الشرائع المحدثه
التي سارت عليها أمم أوربا الراقية ، فجمع على أساسها برلمانا ،
مثل فيه رأى العام واتجاهاته أصدق تمثيل ، وأراد أن يعتمد
اعتمادا صحيحا على الشعور الوطنى المصرى (١) .

(١) فى كتابنا عن « محمد عبده » أوردنا حديثا عن الخديوى السابق
نحدث به إلى جريدة التمس ورد فيه :
« قد يكون من السهل عليكم أن تحكموا مصر بهذا الوالى أو ذاك ،
إذا استعنتم بالشعور الوطنى . أما إذا قاومت هذا الشعور ، فلا أقول انكم
لا تستطيعون ان تحكموها بهذا أو ذاك ، ولكن عليكم أن تقرنوا ذلك
بالقوة والعسف » ص ٤٣

وموضوع الدستور والحياة النيابية الصحيحة في مصر من أهم
المواضيع وأخطرها . ولذا فسنستطرد قليلا لكي نصور كيف
تطورت هذه الحياة في آخر عهد اسماعيل ، وأصبحت أداة لها كل
القيمة وكل الخطر . وهي الاداة التي أراد « فؤاد الاول » أن
يستعين بها نفسها لكي تكون عديته في إنهاض مصر والسير بها
إلى أمام .

وسنرى أن مجلساً نيابياً في آخر عهد اسماعيل ، تمكن من
مجاهة حكومة أرادت أن تعيث بالدستور ، ولم تكن حكومة
ضعيفة ولا واهنة ، وحسبنا أن نذكر أن وزير داخليتها كان
رياض باشا أشهر وزراء عصره وكان رئيسها ولي العهد توفيق باشا .



ففي يوم ٢٧ مارس سنة ١٨٧٩ انعقد مجلس شورى النواب ، تحت
رياسة المرحوم احمد رشيد باشا ، وقال :

— عطوفتوا قدم رياض باشا ناظر الداخلية شرف الجلسة يحمل أمرا
عاليا سيتفضل بتلاوته على حضراتكم . .

رياض باشا — قبل أن أتلو على حضراتكم الأمر العالي الصادر من مولاي
ومولاكم أقدم لحضراتكم جزيل تشكرات الحكومة على ما أبداه المجلس
من النشاط في نظر المسائل التي عرضت عليه . وإني أتلو على حضراتكم
الأمر العالي المشار اليه .

« نحن خديوى مصر .

« بناء على ما حواه البند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب من أن مدة توليتكم عن الأهالي تكون ثلاث سنوات ، وما عرض علينا من مجلس النظار من أن المدة قد انقضت أضدنا أمرنا بانقضاء المجلس وكلفنا ناظر داخلتنا بتنفيذ ذلك .

اسماعيل

تحريرا بمحروسة مصر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ .
بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار .

توفيق

عبد السلام بك المويلحي — لا أرى معنى لتشكرات الحكومة لنا فإنا لم نعمل إلى الآن يكون له ولو شبه فائدة قد عادت أو ستعود على البلاد .
فما هي المآثر التي سنتركها وراءنا لتشكرنا عليها الحكومة فيما لو فرضنا المستحيل وانفض المجلس؟؟!

عطوفتو رياض باشا — مستحيل ينفض المجلس!!؟ ماذا تقول حضرتك!؟

مستحيل فض المجلس!! كيف يكون فض المجلس مستحيلا بعد أمر خديوتنا المعظم!؟

هل حضرتك فاهم جيداً قيمة مسئولية ماتقوله الآن!!؟

عبد السلام بك المويلحي — نعم أنا فاهم وفاهم جيداً ماقلتة ومقدر مسئولية ماأقوله تماماً ..

رياض باشا — هل حضرتك تتكلم عن نفسك فقط؟ وهل أخوانك يوافقونك على هذا الكلام؟ ما أظن أن حضراتهم يوافقونك على ذلك مطلقاً؟؟

محمود بك العطار (سر تجار مصر) — موافقون البك المويلحي على ماقاله يعطوفة الناظر .

عثمان افندى غزالى - أنا والله أوافق المويلحى بك بمجوارحى على أقواله
وأفكاره .

عبد الشهيد افندى بطرس - أوافق عبد السلام بك المويلحى على مقاله
وما سيقوله مقدما .

عطوفتو رياض باشا - إذن أنتم جميعا عصاة !!
عبد السلام بك المويلحى - حاكمك يا باشا لاتغضب سريعا ! والآن الحمد
لله قد ظهر لعطوفتك موافقة اخوانى لأقوالى وهم يعرفون كلهم مقدار المسئولية
التي قلت عنها عطوفتك ويقدرونها حق قدرها .

فاعلم يا عطوفة الناظر ان من الغريب أن تحمل لنا أمرا عاليا اليوم يقضى
بفض المجلس وهذا الأمر العالى مبنى على غلطة جوهرية فاضحة لأنها فى الواقع
مغالطة مزرية من الحكومة السنية لمجلس نواب أمتها . وهى كيف جاز
للحكومة أن تبني الأمر العالى بفض المجلس على أن مدة انعقاده - وهى
ثلاث سنوات - قد انتهت ؟

ومع ان الحكومة تعلم والنواب يعلمون جميعا أن تاريخ الديكريتو الذى
صدر بانعقاد هذا المجلس وبتعيين سعادة احمد رشيد باشا هذا رئيسا للمجلس
هو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فلم يمحض إذن على دور المجلس سوى
سنة وثلاثة أشهر . فكيف أصبحت هذه المدة على حساب الحكومة
ثلاث سنوات !؟

رياض باشا - أما حساب عجيب وغريب يا حضرة النائب .
ان مدة انعقاد المجلس هى بدء النطق الكريم الذى صدر من مولانا
الحديو المعظم فى حفلة طنطا (١) . فأحسب حضرتك تجد ان المدة فانت وزيادة

(١) ورد ذكرها فى الوقائع المصرية بالعدد ٦٧٢ فى ٢٧ أغسطس
سنة ١٨٧٦

عبد السلام بك المويلى - ما هذا الكلام يا عطوفة الباشا حفلة طنطا!!
وما هى حفلة طنطا؟! وما لنا وحفلة طنطا الآن؟! وما هو مقدار رسمية
حفلة طنطا.. وما قيل من الخطاب رداً على ما فاه به سمو الخديوى المحبوب فى
تلك العزومة لحضرات المدعوين اليها؟؟

إن الغريب والعجيب هو حساب الحكومة لاحسابنا.. عزومة شرفها
سمو الجناب العالى وتناول الطعام مع المدعوين اليها وقيل فيها كلام أو خطب
من سموه ومن المدعوين ولم يدون منه حرف واحد على الاطلاق لا بطريقة
رسمية ولا شبه رسمية تفيد أن كلام سموه فيها كان أمراً عاليا له قيمة القانون
ويؤثر فى مدة انعقاد مجلس شورى النواب وتحديد تلك المدة.

أليس إذن هذا الكلام عجيبا وغريبا من عطوفتكم لا منا؟!
ابراهيم افندى الوكيل - عجيبا جداً.. بالله اتركوا عزومة طنطا وما
حصل فيها.. واخلوا على رأى المثل العامى (زكايب الهم مقفولة) .
رياض باشا - يعنى حضراتكم تقلدون نواب فرنسا الذين ثاروا على
حكومتهم؟

يعنى حضراتكم الآن بعمائمكم وجيبكم مثل نواب أوروبا وأمريكا .
احمد على العويسى بك - يا باشا انت الآن شتمتنا... ما هذا الكلام؟!
يعنى عطوفتك شتمت نواب أمتك التى تعطيك أنت وغيرك مرتباتكم الشهرية.
عبد الشهيد افندى بطرس - أنا أعتبر هذه العبارة إهانة من ناظر
الداخلية للمجلس . وأطلب إثباتها فى المحضر . وأقول لعطوفتك أن كلامك
هذا وقاحة وإن المجلس لا يقبل من ناظر الداخلية هذه الوقاحة بل يرددها له
شيخ العرب احمد الصوفانى - أوافق حضرة العضو على رد هذه الالهانة.

لناظر وأطلب من المجلس أن ينظرها فيما بعد ليحاسب عطفه ان في البلاد
أمة حية ولها نواب أحياء يدافعون عن كرامتها وكرامتهم .

عبد السلام بك المويلحي - أسمعت ياباشا ؟؟ .

أرأيت عاقبة تسرع عطفك في الكلام وعدم ضبطك لعواطفك كما
قلت لك في أول كلامي ؟؟

ياباشا ! اعلم ان المسألة ليست مسألة زى وثياب بل المسألة مسألة نواب
لهم عقول تفهم جيداً رغائب الأمة التي أنابتهم عنها . واعلم ياباشا ان أهل
وطنك ليسوا بأقل شعوراً بما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات مثل
الأمم الأخرى التي هي في الواقع أقل منا كثيراً في المكانة المالية والعمرائية
كصربيا وبلغاريا وغيرها . ثم ثق إن كنت تعتقد أن مصر لم تتمخض ولم تلد
سوى عطفك من عهد رمسيس إلى الآن ... إنك غلطان جداً وألف
غلطان ياباشا . ألم يكن من العيب الكبير وأنت وزير وزارة يراملك فيها
وزير انكليزي وآخر فرنسي وها في الحقيقة خفيران عليكم وعلى الحكومة
ثم تجمع أمس مساء أمام هذين الوزيرين الأجنيين أصحاب الجرائد ، وهم
ميخائيل عبد السيد وتقلا وأديب اسحاق وسليم النقاش وغيرهم وتقول لهم
إن الحكومة عزمت على فض مجلس شورى النواب غداً فالحذر كل الحذر
من أن تنشروا كلمة واحدة على هؤلاء النواب في جرائدكم لأنهم ناس
جهلاء وهمج ؟

تقول ذلك ياباشا عن نواب بلادك مصر العزيزة ولا تزن قولاك قبل
صدوره منك . ولا تتألم في نبجواك من صدوره عنك ثم تكرر تقريراً
أمامنا اليوم مع أنك في الحقيقة « أعرق مني مصرية » .

ياباشا اتنا جميعاً قرأنا في الأزهر الشريف وفي غيره المعقول جميعه من

علوم البلاغة والأدب والفلسفة والأصول والمنطق وكذلك قرأنا المنقول من تفسير وحديث وفقه وتوحيد .

ولكن خبرني بالله عطوفتك ماذا قرأته وتعلمته أنت من كل ذلك ؟
وأن كنت تدرسه وتعلمه .

الشيخ الصباحي - تعلم ودرس في اورطة المفروزة !
عطوفتو رياض باشا - هذه وقاحة . هذه إهانة لا أقبلها ولا أسمع
بها لأحد .

حسن افندی عبد الرازق - ان مقاله حضرة عبد السلام بك المويلحي
هو إعراب عن أفكارنا ومطابق مطابقة تامة لأرائنا . ولا يشذ عنه أي
فرد منا وكلنا متحملون مسئولية هذه الأقوال مهما عظمت . أليس كذلك
يا اخواني ؟

أجاب جميع الأعضاء :

نعم . نعم . نوافق على جميع ما قيل من إخواننا النواب في هذه الجلسة .
عطوفة رياض باشا - إذن أنا منسحب .

وهنا هم رياض باشا بالقيام منسحباً من قاعة الجلسة وقائلاً بأعلى صوته .
أنتم عصاة .. أنتم ثوار .

وكرر هذا القول حتى خرج من قاعة الجلسة .

عند ذلك قال عبد السلام بك المويلحي - يامصطفى باشا وهي . بصفتك
سكرتير عام المجلس لا تحذف حرفاً واحداً مما قيل في كتابة المحضر حتى إذا
نقلته الجرائد اليوم عانت الأمة والناس جميعاً من هم الهمج . النظار أم
النواب .

ثم طلب عبد السلام بك المويلحي من هيئة المجلس قراراً باستمرار الجلسة

منعقدة ليل نهار فوافق المجلس بالاجماع . بما فيهم سعادة الرئيس على هذا الطلب . واستمر وجود الأعضاء بالمجلس وقاعاته بلا انقطاع واتفقوا على أن يكون ثلث الأعضاء بالتناوب يبقى في المجلس ليلا ويبيت به ويحضر بالنهار سائر الأعضاء وتستمر الجلسة منعقدة .

وقد اتفق حضراتهم على إحضار طعام العشاء ليلا لمن كان عليهم الدور من اخوانهم في المبيت . وقد بدأ ابراهيم بك الجيار باحضار الطعام جميعه وكان كثيراً وفاخراً جداً في الليلة الأولى .

وبعد ذلك استقالت الوزارة .

وفي ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ تشكلت وزارة وطنية برئاسة شريف باشا على أن تكون مسئولة أمام مجلس النواب .

وفي يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩ الموافق ١٨ ربيع آخر سنة ١٢٩٦ . تلى سعادة رئيس المجلس على حضرات الأعضاء خطاباً من دولة وزير الداخلية ونصه حرفياً كما ورد في الوقائع المصرية الصادرة في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ .

« ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق عن انقضاء مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم في ربيع آخر رقم ٣١ لكن حيث أن مقتضيات الأحوال مستلزمة إبقاءه للمذاكرة . والمفاوضة معه في بعض مواد مهمة قد تقرر بمجلس النظار الذي تشكل الآن استمراره واقتضى تحرره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهم حضرات أعضائه بعدم الانصراف »

امضاء

شريف باشا

وبمجلس ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ طلع شريف باشا على هيئة المجلس (فطلع البدر عليهم) وقال انه يقدم للمجلس اللائحتين المتعلقتين بأساس المجلس وبالاقتخاب وقد أحضر معه اللائحة الأساسية (الدستور) أما لائحة الاقتخاب الجديدة فهي تحت النظر بمجلس النظار .
وفي اليوم الثانى شكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر فى اللائحة التى قدمها إليه شريف باشا . اه .



نعتذر مرة أخرى عن هذا الاستطراد ، ولكننا قصدنا منه أن نبين أن السلطان الجديد ، تولى عرش مصر ، وفى نيته أن يحسن إلى ذكرى أبيه ، وما من احسان أجمل وأكمل ، من أن يتم ما بدأ به اسماعيل ، وأن يقر لمصر دستوراً ، وأن يشرك الشعب فى الحكم على أحسن النظم ، وأمثلة الوسائل التى ترتقى بها الأمم .

ولقد حسب بعض الناس ، أن فؤادا الأول وهو سلطان ، ثم وهو ملك ، لم يك دستورى الروح ، وأن الاستئثار بالسلطان المطلق كان من شيمه وخلائقه . . وسرى هذا الوهم إلى هؤلاء المتعجلين فى الأحكام ، لأنهم فسروا الخلافات الكثيرة المستمرة بين القصر وبين الوفد على غير وجهها . وجمعوا بين طريقة تطبيق الدستور التى كان للملك رأى فيها يخالف رأى الوفد ، وبين

الدستور نفسه ، روجاء ، ونظاما ، وأسلوبا للحياة تعيش عليه الأمة .
بدأ العمل على استئناف الحياة الدستورية المصرية بعد أن
هدأت عواصف الثورة السياسية ، واستقرت إلى حد ما حدة
الكفاح بين المصريين وبين سلطات الاحتلال . ولم يك هذا
الوقت متأخراً ، ولا كان متقدماً .

فما كان في الامكان والحرب مشتعلة الاوار ، أن يبدأ وضع
الدستور . وما كان ممكنا والثورة الداخلية متأججة النيران ، أن
يشرع كذلك في وضع الدستور .

كما أنه لم يكن مستساغاً أن تعاد إلى الوجود لأئحة الجمعية
التشريعية ، أو مجلس الشورى ، وقد صيغت في وقتها على أضيق
نطاق ، ولم توضح حق الأمة ولم تضمن حرياتهما ، ولم تحدد المسؤولية
الوزارية تحديدا واضحا .

ومن الخطأ أيضا أن يظن في أمة تتعدد فيها سلطات الحكم
وجهاً النفوذ ، أن يعتمد الجالس على عرشها إلى سلطة غير سلطة
الأمة يستمد منها قوته ونفوذه . ومهما كان الاعتماد على هذه
السلطة منقصا من رغبة الحاكم الفطرية في الاستئثار بالنفوذ ،
إلا أنه آمن عاقبة ، وأسلم سبيلا من الاعتماد على القوة ، أو الحماية
الأجنبية . . وقد جربت مصر في عهد الخديويين الحالات كلها ،

كما جرب الجالسون على عرشها هذه الحالات نفسها، وآمن الجميع حاكمين ومحكومين ، بأن العرش الدستوري هو أقوى العروش ، وأثبتها أساساً . . وإلا فهل كان عبثاً أن ينزل مثل اسماعيل ، في سطوته وقوته وتفرد به بالسلطان المطلق ، عن هذه الحقوق لنواب البلاد ، ويدعو شريف باشا « ابو » الدستور المصري ، لكي يلي الأمر على النحو الذي فصلناه ، إلا بعد اقتناع وبعد تجارب مرة شاقة طويلة ، بأن هذا الطريق هو آمن الطرق ، واصلحها .

على هذا النحو وطد فؤاد عزمه ، ولكنه كما قلنا كان صبوراً . . ولم يضع مع هذا وقته .

فهو عما قريب سينزل عن سلطانه لنواب الأمة، ولكي يكون أمره وأمرهم مستقيماً ، أنفق السنين السابقة — خمساً أو ستاً — في التعرف على كبار رجال أمته وأصحاب الرأي فيها . يستدعيهم ويجلس معهم ، ويسمع منهم ويقول لهم .

وكان يريد أن يمهّد لهذه الصبغة الدستورية التي أرادها لحكمه ، تمهيداً حسناً ، لبقاً ، ففكر في أن يضيف إلى وزارة رشدي باشا وزيرين جديدين ، يمثلان الرأي العام الجديد تمثيلاً حسناً ، ويكونان عدة للمستقبل ، وتجربة مأمونة العاقبة في

وقتها . فاقترح على السلطات الحامية ، أن يدخل سعد ، زغلول
وكيل الجمعية التشريعية إلى الوزارة . وأن يدخل فيها كذلك
عبد العزيز فهمي ، عضو هذه الجمعية (١) .

وهذه فطنة ليست غريبة على السلطان فؤاد أن يختار هذين
الرجلين من بقية الرجال . كان ذلك عام ١٩١٧ . ولم يكشف له
القدر عن حجابيه .. ولو أن هذا الحجاب رفع ، عن عامين تالين ،
لرأى السلطان أن هذين الرجلين ، اللذين قدر قيمتهما في بنية
الشعب المصري ، ومعهما ثالث هو شعراوى ، قد أشعلا شرارة
الحركة الاستقلالية في الأمة .

ولم يقبل اقتراح السلطان . واكتفى لارضائه باخراج فتحى
باشا وزير الاوقاف الذى كان مكروها منه ، واستبدل بزيور باشا .
وهذا هو التعديل الوحيد الذى تم ، والذى لم يحقق رغبة السلطان
كاملة ..

يقول الأستاذ العقاد في كتابه عن سعد :

« الملك فؤاد أقوى شخصية ملكية ظهرت على عرش مصر
بعد جده محمد على الكبير . واسع الاطلاع عظيم الخبرة ، نافذ

Egypt. Since Cromer P. 274 P.i 1 (١)

التفكير في شئون السياسة ، تولى الملك وهو في أوائل الشيخوخة
فقد مضى ست سنوات أو سبعة لا تبدر منه حركة ، ولا يشعر الناس
له بسيطرة في الحكومة أو في الحياة الشعبية . فأخطأ الكثيرون
فهم هذا السكوت أو هذا الانتظار ، وحسبوه ضعفاً وخمولا وقناعة
بما وصل إليه من الملك بعد أن كان الوصول إليه في رأيه ورأى
الآخرين حاملاً من الأحلام .

« ولكنه في الحقيقة لم يكن ضعفاً ولا خمولا ، وإنما كان
تديراً مقدراً ، وتأهباً مدخراً إلى حين . . . فلبث الملك أحمد
فؤاد يترقب ويتأهب في هذه السنوات ، وطفق يجمع المعلومات
ويستمد الانصار في فترة سكونه الطويل ، فلم تنقض تلك السنوات
حتى كان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة
ورؤساء الحكومة . وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون
ويخافون » .

وقبل أن نستطرد إلى الحديث عن الحياة الدستورية في عهد
فؤاد الأول يحسن أن نشير إلى حوادث هامة وقعت قبل اعلان
الدستور عام ١٩٢٣ .



ففي خلال هذه الفترة الهادئة في القصر ، فترة التأمل والدرس ،

صدر دون دعاية أو اعلان طويل ، بلاغ رسمى ، يعلن اقتران
عظمة السلطان فى ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ ، وهذا نصه :

- « نظر حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان فؤاد الأول »
« سلطان مصر المعظم ، بعين الحكمة العالية الدينية إلى »
« وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف من أمر »
« الزواج والاهتمام به ، عملاً بسنة رسول الله صلى الله عليه »
« وسلم . فرأى وفقه الله وأسعد أيامه إنجاز ما عقد عليه »
« عزمه الشريف نحو ذلك . وتم عقد القران السلطاني »
« السعيد بقصر البستان فى صبيحة أمس ، على سنية »
« بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية »
« نازلى . وقد تولى مولانا السلطان أيده الله قبول العقد »
« لنفسه بنفسه اجلالاً لأحكام الشريعة المطهرة حيث كان »
« الوكيل عن عظمة السلطنة حضرة صاحب المعالي »
« والدها الماجد عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة حالا »
« بشهادة كل من حضرات أصحاب المعالي محمود شكرى باشا »
« رئيس الديوان العالى السلطاني وسعيد ذو الفقار باشا »
« كبير أمناء الحضرة السلطانية . وقد باشر صيغة العقد »
« المبارك حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناجى رئيس »



رشدی باشا

« المحكمة العليا الشرعية، بحضور حضرة صاحب الفضيلة »
« الشيخ احمد هارون رئيس محكمة مصر الابتدائية »
« الشرعية .

وبعد أن ذكر البلاغ المهني قال :

« . . جعله الله قرانا سعيدا محفوقا باليمن والبركات ، عاندا ، »
« على البلاد بالخير والسعادات ، بجاه سيد العرب والعجم ، »
« القائل انى مباه بكم الأمم . صلى الله عليه وعلى آله »
« الطيبين الطاهرين »



ولم تكن الحالة الاقتصادية في مصر عند ما تولى السلطان
الجديد العرش ، مما يبشر براحة واطمئنان . فقد توسعت السلطة
العسكرية في طلباتها ، وأدت قلة الواردات إلى ارتفاع كثير في
الاسعار ، ارتفاعا يشبه من بعض الوجوه ارتفاع الاسعار في هذه
الأيام من الحرب الحاضرة . .
وكانت الأزمة الاقتصادية واضحة في بعض المواد الرئيسية
وضوحا شديداً ، يذكره الذين عاصروا تلك الحرب وهم كبار .
فقد قلت المواد البترولية قلة شديدة أدت إلى صرفها عن طريق
البطاقات . وارتفع ثمن الصفيحة من عشرة قروش إلى ٢١ قرشا

وزاد سعر الدقيق ثلاثة أضعاف ونصف.. ضعف ما كان عليه قبل
وارتفع سعر لحم الضأن من أربعة قروش للرطل إلى عشرة
قروش . وهكذا . .

وعمت الشكوى من الضنك الشديد ، فتمنحت الحكومة
الموظفين اعانة غلاء . ولكنها حصلت هذه الاعانة من زيادة اجور
السكك الحديدية .

ولكن ما لبث هذا الظلام الحالك أن انجاب فجأة باعلان
الهدنة ، وتسليم الألمان لدول الحلفاء . وكان ذلك فى الساعة الحادية
عشرة من اليوم الحادى عشر من الشهر الحادى عشر من
عام ١٩١٨ .

وقد أرسل ملك بريطانيا إلى سلطان مصر البرقية التالية :
إلى حضر صاحب العظمة سلطان مصر بالقاهرة
« فى هذه الفرصة السعيدة ، التى اعترف آخر اعدائنا فيها
بالانهزام ، أوجه لعظمتكم تهانى القلبية وتشكراتى على خالص
مساعدتكم .

« فلتشق مصر وأهلها بنيل نصيب كامل فيما سيكون
للامبراطورية البريطانية من العظمة والرجاء فى المستقبل » .
ورد عظمة السلطان فؤاد بالبرقية التالية :

« إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بلندن

« إن تلغراف جلالتم الذي تفضلتم بتوجيهه إلى بمناسبة
الاتصار النهائي على الأعداء قد قوبل من شعبي ، ومنى ، بعظيم
الابتهاج . وأى شهادة يتهيج لها قلبي أعظم من اعتراف جلالتم
بالخدمة التي فرضتها مصر على نفسها ، وقامت بها تلقاء القضية
المشتركة .

« وإني مع ابداء إجلالي العظيم للأعمال الفاخرة التي قامت
بها الجيوش البريطانية في البر والبحر في هذه الحرب العديدة المثل
أود أن أعرب لجلالتم غما يقوم بنفسى من الشكران تلقاء
التأكيدات الطيبة التي تفضلتم بإبدائها نحو مستقبل مصر . »



يقول سعد باشا زغول في مذكراته إنه في الوقت الذي كان
البحث والحديث عما تصنعه مصر في مؤتمر الصلح ، كان الأمير
عمر طوسون يقوم بنفس الحركة . ولكن الذي أدهشه أن رئيس
الحكومة رشدي باشا ، كله في هذا الموضوع وكلم غيره بطريقة
أشعرته بأن في الأمر شيئاً غير عادي . وعلق سعد على أحاديث
رشدي معه بقوله إن الأيام ستظهر من أمر هذه الحركة ما كان
خافياً ، إذ يبدو أن وراءها سرّاً خفياً .

ولم يكن هذا السر الذي جهله سعد في ذلك الوقت ، وجهله الجميع غير شخص السلطان ، وتفكيره ، الذي أحسن كتمانته ، وأحسن تدبيره ، بحيث يحرك الأمور ، ولا يظهر على مسرحها . . فلا شك أن تاريخ النهضة الاستقلالية المحدثه مدين لرشدي باشا رئيس النظر وقت الهدنة بالكثير . فقد أيد رسميا مطالب أعضاء الجمعية التشريعية ورئيسهم المنتخب سعد باشا ، وقف بكل سلطانه الحكومى فى جانبهم ، واستقال عندما تبين له تعذر تحقيق هذه المطالب . ولكننا نستطيع أن نفهم الأمور فهماً أصح إذا وضعنا رأى السلطان وراء كل حركة وكل سكتة تمت فى هذا الوقت . .

يقول شفيق باشا فى حوارياته :

« فاتح رشدي باشا زميله عدلى باشا فى أمر المطالب المصرىة ومصيرها ، واتفقا على مخاطبة من يثقان بهم من رجالات الأمة ، فأخذ رشدي باشا يستظهر بهم ، ويحضهم على المطالبة بحقوق البلاد . ويقال إنه كان يستدعيهم إليه بواسطة سكرتيه ، فرداً فرداً ، وباسم غير اسمه حتى لا يلفت نظر السلطة العسكرية إلى اجتماعاته بهم جميعاً . ثم يتباحث مع كل منهم على حدة ، فى كيفية هذه المطالبة . وكان أول من خطب سعد زغلول باشا ثم اخوانه

عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى بك واحمد لطفى السيد بك .
ولم تتمكن من معرفة تاريخ هذه المقابلات . فرأى دولته من
البعض تردداً خشية غطسة السلطة العسكرية وبخاصة في
ذلك الوقت الذى كانت فيه وطأة الاحكام العرفية قد اشتدت .
ولكن تشجيع رشدى باشا ، وحثه الجماعة ، وإبداء استعداد
لتوضيحية كل شىء في سبيل النود عنهم ، حمل هذا البعض على الثبات
ثم على الاقدام » .

وذكر صاحب الحوليات بعد هذا أحاديث الأمير عمر وأن
الاختيار وقع على سعد زغلول « لما يعهد فيه من الجرأة والقدرة على
المناقشة ولتوفر قوة الاقتناع لديه » .



وهكذا لم تكن الاحاديث عن مستقبل مصر قاصرة على جهة
دون جهة . ولم تكن أعز أمانى الشعب وقادته ، دون القصر . .
بل اندفع الجميع في هذا الطريق وكل يعمل والسultan يعمل فيه
عن طريق حكومته ، باراً بكتاب اعتلائه العرش ، وبالوعد الأول
الذى قطعه على نفسه .

وفي الوقت الذى كان سعد وعبد العزيز فهمى وشعراوى يطلبون

مقابلة العميد البريطاني، كتب رشدي باشا وثيقة رسمية إلى عظمة
السلطان يقول له فيها :

« إن الحوادث تتوالى سراخا . وسنبدأ مفاوضات الصلح
ويشرع في تسوية جميع المسائل التي أثارها الحرب . ومن أهم
الأمور أن تبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم في مصير مصر
السياسي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة . ولذا أقترح
على عظمتكم أن تعهدوا إلىّ وإلى زميلي عدلي باشا بهذه المهمة .
» وسينوب عني سري باشا في رئاسة مجلس الوزراء أثناء
غيابي . وينوب عني ثروت باشا في وزارة الداخلية . وينوب زيور
باشا عن عدلي باشا في وزارة المعارف » .

فوافق السلطان فوراً على هذه الخطة . ولكن السلطات
البريطانية عارضت هذا الطلب ، كما عارضت طلب الزعماء الثلاثة ،
لأن وقت هذه المباحثات لم يحن بعد . وأن مؤتمر الصلح يشغل
السلطات البريطانية عن كل ما عداه .

ولم يسمع رشدي باشا إزاء هذا الرفض إلا أن يستقيل في ٣
ديسمبر سنة ١٩١٨ .

وقبل أن يستقيل رشدي باشا — أبلغ السلطات البريطانية أن
وكلاء الجمعية التشريعية يجب أيضاً أن ينضموا إلى « وفد »

المفاوضات المصرية . وبذا أعطى لأحداث وحركات هؤلاء الوكلاء صبغة رسمية أو شبيهة بالرسمية .

وكانت الاستقالة مفاجأة . وظهرت الوحدة المصرية تامة في هذه النقطة . ولكن المعتمد البريطاني السير ونجت^(١) رجا السلطان في ألا يقبل الاستقالة حتى تتم مخبراته مع حكومته .

فلما طالت هذه المخبرات دون الوصول إلى نتيجة كرر رشدي استقالته في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، ذا كراً في كتاب الاستقالة أسبابها — لا الأسباب الصحية الماثورة — وسجل أيضاً جهود وكلاء الشعب بقوله :

« طلبت وفود مؤلفة من بعض أنظمتنا النيابية السفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر . فلم تهمل مشورتى فقط ، بل ورفض سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية . وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذى لم يسمع صوته فى الوقت الذى يسوى فيه مصيره نهائياً »

وفى ٣٠ ديسمبر قدم رشدي استقالة ثالثة قائلاً فيها :
« إنه لا يتنازل عن اعتزاله الحكم . وإنه يرجو قبول استقالته حالا خشية أن يؤدى التأخير فى البت فيها إلى تحميله مسؤولية عدم

(١) لايزال السير ونجت حياً حتى الآن وعمره ٨٣ سنة .

الاهتمام بمصير البلاد ، بصفته رئيس وزارتها، في الوقت الذي يفصل فيه في مصيرها نهائيا » .

ورأت الحكومة البريطانية أخيراً أن يسافر مندوباً بالحكومة دون وفد الأمة ، فرفض رشدي باشا هذه التفرقة، وأصر على سفر الجميع معاً . .

ولو أن رشدي وقف موقفاً غير ملائم من خطة الوفد في السفر ، ومن صفة وكالته عن الأمة ، لتغير تاريخ هذا الوفد تماماً . وإنما اكتسب سعد وأعوانه حقاً أصيلاً في النيابة . باعتراف الحكومة بهم ، في مفاوضاتها وتبليغاتها . بل أكثر من هذا في جمع المال ، وجمع التوكيلات . وموافقة رشدي ، تعني تماماً موافقة السلطان .

بل هناك ما هو أكثر من هذا . فإن السلطان ، وقد أعلن آراءه صريحة قاطعة في رسائل رئيس حكومته وتبليغاتها ، قرر ألا يباشر مهام منصبه ، وترك قصر عابدين ، إلى سراي البستان التي كان يقيم فيها وهو أمير ، وامتنع عن المقابلات ، اللهم إلا مداولاته مع رئيس وزرائه ، أو مع المعتمد البريطاني . ولم يذهب طوال هذه الازمة المستمرة إلى عابدين إلا مرة واحدة . وقد سبق أن وقع السلطان حسين في حرج مثل هذا عندما

اختلفت وجهة نظره مع وجهة نظر السلطات البريطانية في القاهرة
فترك قصر عابدين ، ورحل إلى مزارعه وظل يطوف بها حتى غير
السير ما كهون ، واستبدل بالسير ونجت .

وفي هذه الفترة كانت برقيات الوفد وغيره تنهال على زعماء العالم
وأعضاء مؤتمر الصلح .

وهكذا استغرقت الحركة السياسية جهود جميع المصريين
حاكين ومحكومين .

ولكن هل اختفت الرغبة في البحث عن نظام الحكم الداخلي
في مصر ، ووضع دستورها الذي تسير عليه ؟ .

لم تختف هذه الرغبة ، بل زادت ، وتأججت في الصدور إذ لم
ينب عن ذهن الجميع أن الدستور يكمل الاستقلال ، وأن
الاستقلال يكمل الدستور ، ولما بدأت السلطات البريطانية تصادر
الحركة الوطنية ، بالاعتقالات المشهورة ، ولما أخذت الوطنية المصرية
ترد على هذه المصادرة بالأساليب التي استطاعتها في ذلك الوقت ،
عما لاسبيل إلى تفصيله الآن ، كانت الحركة الدستورية تسير في
طريقها في بطء حيناً ، وفي قوة حيناً آخر .

الدستور المصرى

فى بيانات الوفد المصرى إلى الدول وزعماء العالم ورد ذكر الدستور ، والحياة النيابية كثيراً .

ومن هذا مثلاً ، مذكرة موجزة أعدت لعرضها على الدول ، وقد ورد فى بندها الأول حديث الاستقلال وفى بندها الثانى :

« تنتظر مصر أن تكون حكومتها دستورية . . . » .

وقد رت الدوائر الانجليزية ، أن الحركة الوطنية المصرية ،

إنما يقوم بها زعماء يستمدون صفتهم الأولى من كونهم أعضاء فى الجمعية التشريعية ، وهى المجلس النيابى الذى أوقفت أعماله الحرب

العظمى ، ولم يتح له العمل إلا بضعة أشهر قبل ذلك .

وإذن فلتبحث هذه الدوائر من جانبها موضوع التمثيل النيابى

والدستور ، والقانون النظامى كما كان يسمى ، وقد أعد عشرة من

المحاميين المقيمين فى مصر مشروعاً ، ظهر عدم ملاءمته فور عرضه ،

فأهمل . ثم قدم مستشار الحقانية المستر وليم برونيت مشروع
دستور ، رفض بدوره . وقد رد عليه سعد في خطبة من خطبه
كما رد عليه رشدي باشا ، بصفته الرسمية وبدأ هذا الرد بقوله :
« إن الإنسان ليستغرق في الدهول ، كأنه في حلم عميق ،
ويبهت من الدهشة التي تصدمه عندما يطلع على مشروع
الإصلاحات الدستورية الذي قدمه السير وليم برونيت »

وفي نهاية الرد قال رشدي باشا :

« والنظام الدستوري الذي يجب منحه لمصر ينبغي أن يكون في
إجماله على الشكل الآتي .

« أ — مجلس نيابي ومجلس عال (مجلس أعيان) يؤلف
كلاهما من المصريين دون سواهم . ويختار أعضاء مجلس النواب
بطريق الانتخاب . وأما أعضاء مجلس الأعيان فيعينهم ولي الأمر
لمدة حياتهم من بين الوزراء وكبار موظفي الحكومة السابقين »

« ب — لا يصدر قانون إلا بعد تصديق المجلسين عليه ، واعتماد
السلطان له . أما القوانين التي كان تنفيذها في الأجانب على عهد
الامتيازات يقتضي مصادقة الدول عليها ، فهذه القوانين لا يصرى
أحدها عليهم إلا بعد قبول بريطانيا العظمى باعتبارها حالة محل

الدول . ويجب ذكر هذا القبول في ديباجة القانون نفسه قبل
ايراد نصوصه واحكامه »

وبعد أن أورد طريقة تنظيم التشريع للأجانب التي رآها ، قال :
« ج — يكون الوزراء مسئولين بطريق التضامن أمام مجلس
النواب عن السياسة العامة للحكومة ، ويكون كل منهم مسئولا
عن كل عمل من أعمال إدارته يخالف القانون »

وواضح ان تصرفات رشدي باشا ، انما كانت تترجم عن آراء
عظمة السلطان . ولا شك في أن الصورة التي اقترحها رشدي
للدستور لا تتناسب مع الأنظمة الدستورية الحديثة ، والصورة التي
انتهى إليها أمر الدستور المصري بعد أربع سنين من هذه المحاولات
ولكن علينا أن نذكر أن مشروع برونيث الذي ردت عليه
هذه المذكرة كان يقضى بتعيين أعضاء أجنب في المجلس النيابي
وأن يسلب المصريين كل حق تمثيلي . فاذا جاء الرد يتوسط بين
هذا التطرف الاجنبي ، وبين التطرف المثالي من وجهة النظر
المصرية ، فانه يناسب وقته ..

وإذن فقد كانت الحركة الدستورية مستمرة ، وكانت موضوع
تجاذب بين الاطراف المختلفة . .

وقد قبلت استقالة رشدي باشا بعد هذه المذكرة بقليل ، وورد

في مرسوم قبول استقالتها الصادر في أول مارس سنة ١٩١٩ .
« ان استقالة دولتك التي رفعتموها إلينا كانت من أشد بواعث
الاسف لدينا ، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمت
به من الخدمات الصادقة ، ارجو الاستمرار في ادارة الأعمال إلى
أن يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان »
أجل والله المستعان .

وفي ٢١ مارس صدر قرار باعفاء السيرونجت من مهمته ، بعد
أن ظهر أن اعتقال الزعماء ، وإرهاب الأمة لم يؤد إلى نتيجة بل
زاد تأجيج الروح الوطنية . ورأت بريطانيا أن تعين في نفس
الوقت المارشال اللنبى مندوبا سامياً فوق العادة ، ومنح السلطة
العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية . .

وهكذا ظهرت على مسرح السياسة المصرية شخصية جديدة
لها كل تأثيرها ، وكل خطرها في سير الجوادث .

وقد أفرج اللنبى عن المعتقلين ، وأباح سفر وفد رسمى للمفاوضة ،
وأرسل الطائرات لتلقى منشوراً بهذا المعنى في جميع الجهات الهائجة .
وكان ذلك في ٨ ابريل سنة ١٩١٩ .

وفي ٩ ابريل صدر أمر السلطان لرشدى بتأليف وزارة جديدة
ولم تكن قد تألفت وزارة منذ استقالته او استقالاته المشهورة .

ولكن لم يحكم رشدى باشا هذه المرة غير أسبوعين اثنين ثم استقال
وفى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ تألفت وزارة محمد سعيد باشا .



ونطوى. على عجل عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ ، وعام ١٩٢١ ،
لنقف قليلا عند شهر فبراير سنة ١٩٢٢ ، الذى تمكن فيه المارشال
النبى من أن يحصل من حكومته على تصريح من طرف واحد أى
من الجانب البريطانى فقط يلغى فيه الحماية ، ويعلن استقلال مصر
مع التحفظات الأربعة المشهورة . وقد قبل ثروت باشا تأليف
الوزارة على أثر تبليغ هذا التصريح لعظمة السلطان .

وفى المذكرة التفسيرية التى أرفق بها المندوب السامى تصريحه
وردت اشارة إلى النظام النيابى هذا نصها :

« أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة
والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه
يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى »

ولاجدال فى أن المندوب السامى ، كان قد تشاور مع العناصر
السياسية التى استطاع التعامل معها فى مصر (باستثناء الوفد الذى
نفي زعماءه) وكان عظمة السلطان على علم بمراحل البحث بين

المنسوب السامى وحكومته (١) . وكان من مظاهر التوفيق أن
عظمة السلطان استطاع أن يكف يد الإنجليز عن التدخل فى
النظام الدستورى لمصر ، وأن يترك ذلك للمصريين وسلطانهم
يقررونه كما يريدون

وفى يقيننا ان هذا المكسب جدير بالتسجيل ، وانه يخفف
كثيراً من حدة التحفظات الأربعة التى أرجأها تصريح ٢٨ فبراير
إلى مفاوضات مقبلة هى التى عقدت على أساسها معاهدة ١٩٣٦ . .
وعندما أصدر عظمة السلطان أمره إلى ثروت باشا بتأليف
وزارته فى هذه الفترة نص فى خطاب التكليف على ما يأتى :

« ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى
يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، لذلك يكون أول ما تعنى به
الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام »

وكان تاريخ هذه الإرادة السلطانية أول مارس سنة ١٩٢٢
واذن فقد بر السلطان بعهددين من عهوده الثلاثة ، التى
أخذها على نفسه يوم توليه عرش مصر : أولها العمل على استقلال

(١) ورد فى تصريح لثروت باشا بعد أن أُلِف الوزارة « إننى ميال
من جهتي إلى تثنية المجلس النيابى . وقد اعربت عن هذا الرأى بصراحة فى
المفاوضات التى دارت بينى وبين الحكومة البريطانية قبل تأليف وزارتي » .

البلاد ، وثانيهما منحها دستوراً يحقق رقابة الأمة على الحكومة .
وفي كتاب ثروت باشا إلى عظمة السلطان ترديد للتنظيم
الدستوري المنتظر : « . . . فان الوزارة — عملاً بأوامر
عظمتكم — ستأخذ في الحال في اصدار مشروع دستوري طبقاً
لمبادئ القانون العام الحديث . وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية
الوزارية ، ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل
السياسي المقبل » .

وهكذا — وفي مارس سنة ١٩٢٢ — تجدد مرة أخرى ،
وبصورة قوية واضحة ، هذا العمل العظيم الذي كان المغفور له
شريف باشا قد وضعه في أواخر عهد اسماعيل ، والذي تقرر على
أثر نضوج التمثيل النيابي — وقد أفضنا في شرح قوته ، والعوامل
التي أدت إليه .

وفي ١٥ مارس من هذا العام ظهرت النتائج العملية لاعلان
الاستقلال ، فحمل السلطان ، لقب صاحب الجلالة الملك ، وأعلن
هذا التعديل للأمة في البلاغ التالي الموجه من جلالاته إلى الشعب
المصري :

« إلى شعبنا الكريم

« لقد منَّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا . وانا

لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك .
ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة
والاستقلال . وتتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر .
ليكون لبلادنا مايتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية
وأسباب العزة القومية .

« وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظيمة ،
أننا لن نألو جهداً في السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم ،
لخير بلادنا المحبوبة ، والعمل على إسعاد شعبنا الكريم .
» وانا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر
سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد .

صدر بسرأي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠

فؤاد

١٥ مارس سنة ١٩٢٢

وفي هذا الوقت أيضا أنشئت وزارة الخارجية المصرية، وأباحت
الدول بأن تمثيل مصر السياسي سيكون عن طريقها .
وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جانبها أيضا : « وسوف
لا تقوم بريطانيا العظمى ، في المستقبل ، بحماية المصريين في البلاد
الأجنبية إلا بقدر ماقد ترغبه الحكومة المصرية . وإلى أن يتم لمصر
تمثيلها في المملكة المختصة » .

وعندما شرع ثروت باشا في تأليف لجنة من علماء القانون ،
واعلام السياسة — دعا إليها جميع العناصر التي تؤلف الرأي العام —
ورفض الوفد الذي كان يعارضه بقسوة وعناد بالغين تلبية طلبه
باشتراك بعض الوفديين مع لجنة الدستور .

وهكذا دخل الدستور وتأليفه في هذا الكفاح المر بين الوفد
ورجاله ، وبين حكومة تصريح فبراير . . . وفي مصر تنسينا
الخصومة السياسية كل شيء . فقد كان يحسن أن يذكر المصريون
جميعا في ذلك الوقت ، حكومة ومعارضة ، وفدا ، ومن خرج على
الوفد . . أن التضحيات التي قدمتها مصر للظفر بدستور كامل ليست
قليلة ولا هي بنت زمن قصير . . كان عليهم أن يذكروا أن
احتلال سنة ١٨٨٢ إنما ترتب على مطالبة غرابي بالدستور ،
وبقدر ما بذل من تضحية ، في سبيل مطلب من المطالب بقدر ما
ينبغي ان يسمو هذا المطلب على الخلافات .

ولكن هذا لم يحدث .

فقد طلب الوفد من ثروت باشا أن يدعو البلاد إلى انتخابات
تختار عن طريقها لجنة تأسيس النظام النيابي ، فرفض هذا
الطلب ، لأن وضع الدساتير عمل فني يجب أن يوكل إلى فئة خاصة
من ذوي الدراية والمكانة .

وقد تألفت لجنة وضع الدستور من ٣٠ عضواً غير الرئيس
ونائبه وكان تأليفها في ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ .
أما الرئيس فكان حسين رشدي باشا .
وأما نائبه فكان احمد حشمت باشا .

وإذا تأملنا و بعد مضي ٢٢ سنة على تأليف هذه اللجنة ، فما
كان يمكن أن يختار رجل لرياستها في مثل نزاهة رشدي وارتفاع
مقاصده بعد أن أثبت في تاريخه الطويل ، وفي حكمه المستمر
كل حرص ونزاهة وجدارة عند اشتداد الازمات وضغط التبعات .
أما أعضاء اللجنة فهم :

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| ١ - يوسف سابا باشا | ١٢ - زكريا نامق بك |
| ٢ - أحمد طلعت باشا | ١٣ - ابراهيم الهلباوى بك |
| ٣ - محمد توفيق رفعت باشا | ١٤ - محمد على علوبة بك |
| ٤ - عبد الفتاح يحيى باشا | ١٥ - عبد العزيز فهمى بك |
| ٥ - السيد عبد الحميد البكرى | ١٦ - محمود أبو النصر بك |
| ٦ - الشيخ محمد نجيت | ١٧ - الشيخ خيرت راضى بك |
| ٧ - الأنبا يؤانس | ١٨ - حسن عبد الرازق باشا |
| ٨ - قلبنى فهمى باشا | ١٩ - عبد القادر الجمال باشا |
| ٩ - إسماعيل أباطة باشا | ٢٠ - صالح ملوم باشا |
| ١٠ - محمد أبو حسين باشا | ٢١ - إلياس عوض بك |
| ١١ - منصور يوسف باشا | ٢٢ - على ماهر بك |

٢٣ - أصلان قطاوى باشا ٢٧ - توفيق دوس بك

٢٤ - ابراهيم أبو رحاب باشا ٢٨ - عبد الحميد مصطفى بك

٢٥ - على المنزلاوى بك ٢٩ - حافظ حسن باشا

٢٦ - عبد اللطيف المكباتى بك ٣٠ - عبد الحميد بدوى بك

وقد قوبل تأليف هذه اللجنة باحتجاج عام، سمحت الحكومة
بنشر أنبائه فاستغرق معظم صفحات الصحف في وقتها . ولكن
ثروت باشا لم يأبه للاحتجاجات ، ومضى في العمل بشجاعة بحمده
التاريخ عليها الآن ، وبعد مضي الزمن الكافي لتهدة الحزازات
واطفاء نار الخصومات .

وافتح أول اجتماع للجنة الدستور في ١١ ابريل سنة ١٩٢٢
وقال رئيس الوزراء في خطبة الافتتاح : «انى باسم حكومة جلالة
ملك مصر المعظم فؤاد الأول ، أحبيكم في هذا الاجتماع الذى هو
أول اجتماع للجنتم الموقرة . كما أحي فيكم الغيرة الوطنية والرغبة
الصادقة في خدمة بلادكم العزيزة . إذ قبلتم أن تشاركوا الحكومة
في مهمة وضع مشروع الدستور للمملكة المصرية بعد إعلان
استقلالها .

وقال عن رفض الوفد الاشتراك في اللجنة :

« إن الحكومة لم تقتصر في الدعوة إلى معاونتها على فريق

دون آخر . بل وجهتها إلى من قضت عليهم الظروف بأن يعتبروا أنفسهم خصوما سياسيين لها . غير أنهم ، للأسف ، لم يريدوا أن يضافحوا اليد التي مدت إليهم ، وأبوا أن يتقدموا إلى المشاركة في هذا العمل الوطني الخطير . ولعمري ، إن في تصرفهم ما يقضى بالعجب . فإن مصير الدستور أن يطبق على الأمة جميعها لا على طائفة دون غيرها »

وقد اسمى الوفد لجنة الثلاثين بلجنة « الأشقياء » ، ولكن اللجنة مع هذا بدأت تعمل ، وكانت مخصصة في عملها ، لأنها ضمت عناصر من خيرة المصريين وطنية وإخلاصا وفقها .

وبرر الأستاذ العقاد في كتابه عن سعد زغلول امتناع الوفد عن الاشتراك في وضع الدستور مع هذه اللجنة بقوله :

« دعت الوزارة عضوين أو ثلاثة من الوفد المصري إلى الاشتراك في اللجنة ، فلم يجيبوا الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ٣٠ من انصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه ، عبث لا يناله منه إلا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها ، ويضعفه ويفل سلاحه . ولأنه كان من ناحية أخرى يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأى نواب البلاد ، لا برأى الوزارة ومن يشايعها » .

ولكن لم يسع الأستاذ العقاد إلا أن يعترف بأن اللجنة كانت تضم « مخلصين » وفوا بالعهد ، وكانوا أمناء عليه . فقد قرر أن الدستور « استفاد كثيراً من حيطة الوزارة وإخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستوراً لا بأس به في القواعد والنصوص »

فقد كان الوفد محققاً في ارتيابه لما جابهته به الظروف من صعوبات ومن مظالم حلت به ، ولكن ثروت باشا اثبت أنه كان يعمل لمصر ، ولخيرها ، ولم يتأثر في وضع الدستور ، ولا في تأليف لجنته بهذه الخصومات . .

واستمرت وزارة ثروت في الحكم حتى ٢٩ نوفمبر من هذا العام ، ولكنها انجزت في هذه المدة أعمالاً جساماً ، وانتقلت البلاد في عهدها انتقالاً لم تبد آثاره الكاملة في أيامها ، ولكن بعد أن تولت هذه الأيام .

وقد وجدت لجنة الدستور الطريق أمامها شائكاً كثير التبعات . فهي تريد أن توسع سلطة الأمة ، وتعتمد في سلطانها على أداة الحكم .

وقيل ان الملك فؤاداً كان يريد غير ما تريد لجنة الدستور من التوسع في هذه السلطات .

وذكر ايضا أن الانجليز عارضوا في النص على تلقيب الملك
بملك مصر والسودان .

أما الاعتراض الثاني فكان صحيحا ، وقد اشترى دستور
الدستور باطلاق لقب ملك مصر فقط ، بدلا من مصر والسودان
على الجالس على العرش .

أما الاعتراض الأول ، فلم تثبت الحوادث صوابه على اطلاقه ،
ذلك لأن الملك فؤادا يعبد من غير جدال بطل الدستور الحديث ،
ولكن هذا لا يمنع من أن تكون له بعض آراء ، وأن يقلق من
اطلاق السلطة بغير حد لمجلس النواب ، وتقييد السلطة بكل حد
للقصر . وستتضح لنا اعتراضات جلالته بعد حين . وسنرى منها
كيف أن ملك الدستور ، الذي أحيا فيه ذكر والده العظيم ، لم
يكن هو خصم الدستور ، كما راجت الاشاعات تقول ثم تعيد . .
هذه الاشاعات التي تجلت بطولته في احتمالها ، والاعتماد على الوقت
في تبديدها ، وظهور الأمور على حقائقها .

ومهما يكن الأمر فقد انتهت لجنة الدستور من عملها قبيل
استقالة ثروت باشا — وكان ذلك في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ،
وبذا لم تستغرق اللجنة وقتا طويلا .

وقد صدر بلاغ رسمي وصف فيه انتهاء اللجنة من عملها

والخطب التي ألقيت في هذه المناسبة . وقال ثروت باشا في خطبته :
« لقد زعموا أن الحكومة اختارت طائفة من الرجعيين لكي تضع
دستورا تمسوخا مشوها توحى به إليهم ، لا يفي بحاجة الأمة ولا
يحقق لها أملا ، وجاء عملكم هذا أقوى هادم لتلك المفتريات .
فانكم لم تألوا جهدا في الأخذ بأحدث النظم الدستورية لوضع
القواعد الأساسية لمشروعكم ، وهو لعمري جدير بأن يرضى حتى
المتطرفين لو أنصفوكم » .

وفي يوم انتهاء لجنة الدستور من عملها تألف حزب الأحرار
الدستوريين من الذين خرجوا على سعد ، وكان رئيسه عدلي
يكنى باشا . .

وتولى نسيم باشا رئاسة الوزارة بعد ثروت باشا . وكانت مهمته
تهدئة ثائرة الوفديين ، وإطلاق سراح المعتقلين . إلا أن رئيس
الوزارة الجديدة ، الذي مثل في السياسة المصرية دور راسبوتين
في حياة روسيا القيصرية ، كثيراً ما لاذ بالصمت ، وبإحاطة نفسه
بهالة من الطيبة ، ومحبة الأمة . وما كان أمره كذلك ، ولا كانت
طبيعته ، ولا تركيبه النفسى مما يؤهلانه للقيام بالدور الذى فرضه
الوفد فيه .

تكرر هذا منه مرتين . وخدع الناس فيه مرتين .

أما الأولى ففي سنة ١٩٢٢ . وأما الثانية ففي سنة ١٩٣٥ .
وما أكثر التفاؤل الذي صحب تأليف هذه الوزارة في أواخر
سنة ١٩٢٢ . وما أسخى المنحة التي منحها سعد لرئيسها عندما
قال انه يستحق تقدير الوطن ، وما كان مستحقا لها ، فقد أخذت
بيانات الوفد ترى وفيها مثلا :

« مضى على الوزارة شهران طويلان لم تحقق فيه مطلباً من
مطالب الأمة ... »

وظهر أن سبب تأخير الوزارة في انفاذ برنامجها ، وعلى الأخص
اصدار الدستور ، هو المجادلات الطويلة حول النص على السودان
في الدستور . وقد كتب نسيم باشا استقالته في أكثر من ألف كلمة
فكانت من أطول الاستقالات الوزارية التي عرفت .

وتولى الوزارة من بعده يحيى ابراهيم باشا ، وكان ذلك في ١٥
مارس سنة ١٩٢٣ .

وقد وجه عبد العزيز فهمي بك إلى رئيس الوزارة الجديدة
رسالة مفتوحة قال له فيها :

« عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث في شأن السيادة
على البلاد فرأت أنها تمحضت للأمة ، وأن كل سلطة قد أصبحت
الأمة مصدرها ، وأن سلطانها أضحي فوق كل سلطان . فجعلت

هذا المبدأ أساساً للدستور ، ودونته بالمادة ٢٣ من مشروعها —
لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه
هذه المادة من مشروع الدستور ، فقلبه بهذا الحذف على عقب «
ثم تابع عبد العزيز بك فهمي عرضه لتعديلات نسيم باشا
لمشروع الدستور ، ومنها ما هو خاص بالرتب والنياشين ، ومنها
حق الملك في حل المجلسين — الشيوخ والنواب — ومنها ما هو
خاص بالمساواة في العدد بين المنتخبين والمعينين من أعضاء مجلس
الشيوخ ، ومنها حق الملك في إصدار مراسيم لها قوة القوانين حتى
في أثناء دور انعقاد البرلمان . . الخ .

وقد فضحت هذه المذكرة نوايا نسيم باشا الدستورية ،
وأثارت الرأي العام عما كان يجري في فترة الصمت التي عاشها نسيم
باشا أيام حكمه القليلة ، والتي حسب أنها كانت مداولات من أجل
السودان والنص عليه في صلب الدستور .

وقد كانت هذه الوزارة تصفية للمتعاب الكثيرة التي عانتها
البلاد منذ انتهاء الحرب ، لا لجهود خاصة بذلتها هذه الوزارة أو
كفاية خاطرة تمتع بها رئيسها ، ولكن الأمور نضجت ، وآن
وقت قطافها .

أفرج عن سعد والمعتقلين .

ورفعت الاحكام العرفية .

وفي ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور المصرى .

ورفعته الوزارة إلى جلالة الملك فى ديباجة حسنة : « وقد اردتم حفظكم الله أن تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالداً على ممر العصور والأجيال » .

وفى نفس اليوم صدر أمر ملكى رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى رئاسة مجلس الوزراء وهذا نصه :

« اطلعنا على مشروع الدستور الذى عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا . وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة فى وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها .

« وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا اصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقاءها وعنوانا دائماً لمجدها وعظمتها .

« وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء .

« والله المعين على ما فيه الخير والبسداد » .

فؤاد

وقد وضعت للدستور مقدمة انيقة الصياغة صادرة من ملك
مصر ورد فيها :

« بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش اجدادنا وأخذنا على أنفسنا
أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائماً
لأمتنا بكل ما في وسعنا ، ونتوخى أن نسلك بها السبيل التي
نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقاءها وتمتعها بما تتمتع به الأمم
الحررة المتمدينة .

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام
دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في
ظله عيشاً سعيداً مرضياً ، وتتمكن به من السير في طريق الحياة
الحررة المطلقة ، ويكفل لها الاشتراك العملى في إدارة شئون البلاد
والإشراف على وضع قوانينها ، ومراقبة تنفيذها ، ويترك في نفسها
شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها
القوية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التي هى تراثها التاريخى العظيم .
« وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ، ومن
أعظم ماتتجه إليه عزائمنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا
التي يؤهلها لها ذكاؤه واستعداده ، وتتفق مع عظمتة التاريخية
القديمة ، وتسمح له بتبوأ المكان اللائق به بين شعوب العالم
المتمدين وأمه . . أمرنا بما هو آت . . . »

فهذه المقدمة التي تشبه قصيدة من أروع الشعر الحماسي ، أو
لحنا من أقوى الحان الموسيقى ، تصور حقيقة إحساس الملك فؤاد
بطل الدستور في مصر ، وتترجم عن آماله الكبار التي علقها على
إصداره . فهي عنده — حقاً وصدقاً — محور النهضة ، والنقطة
التي يتحول عندها تاريخ الأمة من الهبوط إلى الصعود والارتقاء .



فى موكب الدستور

وسارت مصر من ذلك الوقت فى موكب الدستور ، ولكنها لم تسر على طريق سوى ، ولم تنعم بخيره على النحو الذى رسمته مبادئه العالية المستمدة من تقاليد أرقى الشعوب وأعرقها ذلك لأن مصر كانت تعاني أزمة شديدة الخطورة ، وكان هذا النبت الكريم — وهو الدستور — يجابه أعاصير لا يثبت لها عوده الغض

فقد رفض الوفد دستور لجنة الثلاثين ، ولكنه بعد أن تبين أنه صيغ على مثال بعيد عن النقد ، قبل أن يدخل الانتخابات التى ترتبت عليه . وما لبث هذا الدستور أن أضاف إلى سعد زعيم الأمة ، رئاسة الحكومة .

وكان ذلك فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

وسعد الذى نفى مرتين ، وجرب حماسة الأمة فى محبته التى

وصلت إلى حد الجنون ، أراد ان يسقى الأمة العطشى من هذا الكوثر الذى تدفق فجأة بين يديه . . يسقيها — لا بقدر معلوم — وبالجرعات الذى تتسع لها معدتها وقد اضمرها طول الظمأ ، ولكن بغير حساب . فعب الشعب منه ، وتحول ريه فجأة إلى عوارض من الألم المفاجئ .

ولو ان الأمور أخذت بالرفق واللين . . ولو أن سعدا راعى القصد فى قسم المظاهر من الحياة الدستورية الجديدة ، اذن لجنبها العواصف التى تهب كل حين وحين .

وقد نصح سعد من أصدقاء ذوى بصيرة ، بأن يحفظ مقام الزعامة الوطنية من أن يحشر حشرا فى كرسى الحكم ، ويرفع إلى هذا المقام اعوانه ، والصف الذى يليه من رجاله . وان يبقى هو رقيبا على كل شئ ، حارسا لهذا الميراث الذى تسلمته الأمة بعد جهاد وإجتهاد شديدين . . لو ان سعدا نهج هذا النهج ، اذن لاستطاع الحكم الدستورى الأول أن ينجو من كثير من عوارض السوء التى احاطت به ، واذن لاستطاع هو بمراقبته من مرصد القيادة العليا — لا القيادة المباشرة — أن يرشد ويشير . . اذن لاستطاع الايشغل وقته بالكثير من الجزئيات وتوافه الامور التى تصاحب دائما ارباب المناصب . .

لو انه نهج هذا النهج ، اذن لزادت صلاته بالقصر توثقا ،
واذن لاستطاع أن يضم نفوذ القصر إلى حكم الشعب في رباط واحد ،
ولاسيما أن كل البوادر دبت على شدة حرص جلالة الملك على الدستور
وعلى أن تسير البلاد إلى آخر الشوط في تطبيق هذا النظام الذي
تمناه ، والذي حقق في انفاذه رغبته ورغبة ابيه اسماعيل الكبير .
كتب سعد بيانا وزاريا مطولا ، عندما اسند إليه جلالة الملك
منصب الرئاسة ، كان من خير البيانات التاريخية التي أعدت لمثل
هذه المناسبة قال فيه .

« ولقد لبثت الأمة زمنا طويلا وهي تنظر إلى الحكومة نظر
الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وتري فيه خصما قد يرايدبر الكيد
لها ، لا وكيلا أميننا يسعى لخيرها . وتولد من هذا الشعور سوء
تفاهم أثر تأثيرا سيئا في إدارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها .
فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن
بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما
من الأمة. تخصص لقيادتها والدفاع عنها ، وتدير شئونها بحسب
ما يقتضيه صالحها العام ... كما يلزم أن تبث الروح الدستورية في
جميع المصالح ، وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع



الاورد الانبي

لأحكامه . وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة ، وعدم السماح لأى كان
بالاستخفاف بها والإخلال بما تقتضيه . »



قلنا إن جلالة الملك كان شديد الحرص على رعاية هذا النبت الجديد ، حتى يقوى عوده ، ويغلظ ساقه — وهو نبت الدستور والحياة النيابية — وكان جلالته من جانبه متمسكا بالحكومة الدستورية الأولى ، حريصا على أن تبقى في دست الحكم ، مستعدا دائما لتلبية طلباتها حتى فيما لا يتفق ورغباته الشخصية .

فكان من رأى جلالة الملك أن يكون للقصر الرأى في تعيين خمسى الشيوخ فى البرلمان . ولكن سعدا أبى إلا أن يكون هذا حق الوزارة ..

وكان حجة جلالته أن الحكمة من هذا التعيين هى تحقيق نوع من السياسة الإصلاحية المستقرة عن طريق الشيوخ المعينين ، واختيار الكفاءات الحقيقية التى يخططها عادة الانتخاب لأنها لا تملك الوسيلة إلى قلوب الجماهير . وكان جلالته يقول دائما انه لا يصطفى لنفسه من المصريين فريقا دون فريق ، ولا يستطيع أحد أن يحصى عليه مرة واحدة أنه آثر أحد أفراد

أسرته أو أوصهاره . فالأسرة محددة التزاماتها بحكم القواعد والقانون لا تتعدها . وكان شديد الحرص على ألا يتمتع أوصهاره بغير الحق العادى الذى يبيحه النظم ، حتى انه عندما اختير أحدهم مرة محافظا للإسكندرية ، رفض جلالته بدل التمثيل الذى يعطى عادة فى هذه المناسبة اكتفاء بترقيته من مدير الجيزة إلى منصب محافظ .

وإذن فقد كان جلالته على ثقة من أنه يصدق الوزارة النصح ، عندما يرشح لها بعض من يرى فيهم الكفاية والاقتدار ، وقد قبل سعد مرشحى الملك ، وإن كان قد أخذ من جلالته الحق بأن يكون هذا الترشيح من جانب الوزارة ..

وطلب سعد أن يكون من اختصاص مجلس الوزراء النظر فى مسائل الأزهر فقبل جلالته .

وطلب أن يكون من اختصاصه أيضا النظر فى الرتب والنياشين ومناصب القصر فقبل جلالته .

وطلب أن يكون من اختصاصه فوق هذا ، التعيين فى مناصب السلك السياسى فقبل جلالته .

بل أكثر من هذا وعد بادخال هذا كله فى صلب الدستور .. وليس بعد هذا كله استعداد من جانب القصر لأن يمكن

للحكم الدستوري في البلاد من أن يسير كما يريد ..
ولسكن كل هذا الاستعداد للبذل والإعطاء من جانب القصر
في سبيل الدستور وحكمه ، لم ينجح وزارة سعد من سوء الطالع
الذي صاحبها عند ما أطلق بعض المصريين الرصاص على السر
ليستاك سردار الجيش وحاكم السودان .
فقد أطاح هذا الاغتيال بالوزارة الدستورية الأولى ، وكاد
يصيب البلاد بنتائج وبيلة .

ومنذ أطلقت هذه الرصاصات ، ونسبت إلى عدم اقتدار الوفد
على ضبط الشعور الوطني ، ومحق النزوات الخاطئة أو الشريرة لبعض
الأفراد ، والحكم الدستوري عن طريق الانتخاب المباشر لا يسير
سيره الطبيعي ... فقد ظهرت في الأفق فكرة حكم الكفاء وذوى
المهارة ، وظهرت فكرة إجبار الأمة على التسليم لهذه الكفايات
برغبتها أو بغير رغبتها .

ومن هنا بدأت على سطح الحياة السياسية الحرب بين
الفكرتين : فكرة الحكم الرشيد ، وفكرة الحكم الشعبي ، وشابه
النزاع بينهما حرب العصابات التي لا تستند إلى قواعد الحرب بقدر
ما تستند إلى المفاجأة ..

وكان سلاح الوفد قدرته على إثارة الجماهير ، والدعوة في

أوساطها بكل ما هو حق ، وبكل ما هو غير حق .

حدث في أحد الانتخابات أن سقط سعد في انتخابات ثلاثينية فكان هذا إيذانا بأن في الإمكان التأثير على اجراءات الانتخابات بما يخرجها عن طبيعتها .

وحدث مرة أن نجح طباح عدلى باشا في انتخابات ثلاثينية وسقط عدلى باشا نفسه ، فكان هذا أيضا إيذانا بأن في الإمكان الرد على التأثير الحكومى ، بتأثير شعبى لا يقل عنه خطرا .
وكان جلالة الملك يتألم من هذه الحالة كثيرا ، ويستعين بالزمن وبالصبر لإصلاحها .

فما كان خادم عدلى أقدر على انفع الأمة من عدلى نفسه . ولو أن حرب الدعاية والتهيبج راعت الاعتدال إذن لظفرت في كل موطن وكل مقام ، ولما كسبت خصوما أقوىاء الحجة بمثل هذه الأمثلة .

وعندما انتهى سعد إلى وجوب صيانة الدستور بتهدئة عوامل الخصومة ، وضم الجهود بعضها إلى بعض ، بدلا من أن يوجه بعضها ضد بعض نعمت البلاد بحالة من الاستقرار لا مثيل لها . وحكم عدلى وثروت متعاونين مع سعد فى البرلمان على أحسن مثال يرتجى وتحققت الصورة التى كان يراد للزعامة الوطنية أن تسلكها عام

١٩٢٤ عندما طبق حكم الدستور لأول مرة .

ولكن ظهر خطر جديد أزعج القصر ، وهو كثرة تدخل النواب في الشؤون التنفيذية ، وإلحاحهم في إرضاء ناخبهم بالتوسط في بعض التعيينات ، أو تنفيذ بعض المصالح الصغيرة . وما كان يمكن أن يقف سبل هذا التدخل . ولم يوجد رئيس الوزارة أو الوزير الذي يستقبل النائب أو الشيخ للبحث في المسائل العامة ، أو تحقيق الرقابة الفعلية لسلطة التشريع على سلطة التنفيذ ، وتقتصر المقابلة على هذا الموضوع وحده ...

وهنا ظهرت فجوة بل فجوات في حياتنا الدستورية . وهنا بدأ بعض الشك يساور النفوس في قيمة هذه الأداة نفسها التي أريد للبلاد أن تحكم بها ، فما هكذا يطبق الدستور ، وما هكذا يتصرف حراس الدستور ..

وزاد الأمر شدة ، أو قل كان بدأ هذه الشدة ومنتهاتها ، أن الدستور لم يتضمن نصا يمنع النائب من اقتراح القوانين المالية . أو زيادة الاعتمادات التي تطلبها الوزارة ..

فكانت الميزانية تقدم للجان البرلمانات المتعاقبة ، فلا تختزل إلا في بعض النواحي ، ولكنها تزداد في نواح أخرى بزيادة اعتمادات بعض الوظائف ، أو المشاريع التافهة ...

ولو أن النواب منعوا — كما هو الحال مع نواب إنجلترا — من زيادة الاعتمادات ، بل اقتصر حقهم على الاقرار ، أو التخفيض لسدت ثغرة واسعة في طريقة الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية . ولما أصبحت اعتمادات الميزانية موضوع مساومات بين الوزراء والبرلمان .

واقتنع جلالة الملك بوجوب النص في الدستور على هذا الأمر .. ولكنه ترك الظروف تعمل عملها عسى أن تصل إلى هذه النتيجة .



يقول الأستاذ العقاد في كتابه عن سعد :

« الحق ان رجلين قوين عنيدين كفؤاد وسعد ، ما كان من الميسور أن يعيشا في عصر واحد ، ويجتمعا في ميدان واحد دون أن ينشب بينهما النزاع على نحو من الأنحاء . ولو جاء فؤاد إلى الملك بعد توطيد الدستور لكان من الجائز أن يحتل الزعماء الأقوياء والوزراء المقتدرين العاملين معه في نطاق الحكومة النيابية . ولكنه جاء قبل استقرار الدستور ، بل قبل إنشائه ، فكان من العسير عليه النزول عن سلطانه ، وهو من هو من دراية وكفاءة واعتمادا بالنفس ، واستعلاء على لا يساوونه .

— في رأيه — في حق القدرة أو حق السلطان .

وصواب ما ذهب إليه العقاد من أن مسرح الحياة السياسية في مصر شهد رجلين من أظهر رجالها على مر التاريخ كله . أحدهما صعد بالتاج وبالعرش إلى مكان المنعة بعد أن كان مزعزع الأركان ، وإلى مكان الشهرة وحسن الأحدثوة بعد أن كادت أعاصير الأحداث تلقى عليه ستارا كثيفا من الإهمال . والثاني استطاع أن يصعد إلى قمة العواطف الوطنية التي حبست طويلا ثم تفجرت مرة واحدة ، فكان ربان السفينة ، وكان في الصدر يحتمل صدمات الموج ، ويثبت لها في صلابة المؤمن المعتد بنفسه وبالحق الذي أكسبته إياه أمته .

ولكن ليس صوابا ما ذهب إليه الكاتب من أن فؤادا الأول لم يكن راغبا في العمل مع سعد ، ولا قادرا على أن يسير السفينة وفيها هذا الراكب الشهير الذي كان من حقه أن يبدي الرأي دائما في طريقة تسيير السفينة ..

وكل الذي حدث أن سعدا لم يفهم الملك على حقيقته في أيام الثورة والانفعال الوطني العام . ولكن عندما أذنت الظروف له بأن يزداد اتصالا بصاحب التاج ، كان يزداد ثقة من قدرته العجيبة ، ونفوذ رأيه ، وجدارته بأن يكون المصري الأول في

تاريخ هذه البلاد .. كان سعد يخرج من حضرة الملك فؤاد في كل مرة زاره فيها وهو فرح متهلل واثق بأنه كان في حضرة رجل عظيم قادر . فلما أراد سعد أن يحمى الدستور ويصونه ، من خطة القهر التي ساءتها إياه أيام زيور ، عاد بالتفكير الوطنى إلى ما كان يجب أن يكون عليه ، وأن يستمر عليه ، فى فجر الحركة الوطنية الحديثة . فتعاون مع رجال كبار يثق بهم الملك ويعتد كثيرا برأيهم وبقدرتهم ...

يقول السردار اقبال فى كتابه عن الملك فؤاد :

« قاسى زغلول كثيرا من مقتل السرى ستاك على الرغم من أنه هو نفسه لم يكن رجلا عنف . كما أن هذا الحادث كان قد أثار نفسه كثيرا ، وبدأ بعد ذلك يبحث عن الأساس الذى يستطيع السير عليه بدلا من العمل المرتجل . وبالاختصار كان قد تعلم كيف يكون معتدلا فى أفكاره وأحاديثه ، وبدأ يرتبط مع بعض العناصر المعتدلة بروابط جديدة .

« أصبح سعد يرى نفسه والد المصريين جميعا » .

ومما يروى فى صدد العلاقات بين الملك فؤاد وبين زعيم الوفد قول سعد ذات مرة : « لقد طوئى الملك ! وإنه لقدير » .

وخرج مرة من إحدى المقابلات ، ثم أخرج ساعته من

جيبه ، وقال للمحيطين به فرحا مغتبطا : « لقد طال الحديث
خمسین دقيقة » .

ولو أن العمر طال بسعد فترة أخرى ، بعد أن عرف من
خلال الملك فؤاد ما عرف ، لما حدثت المتاعب الدستورية في مصر
على النحو الذي أعقب وفاته . وكانت البلاد استفادت «فائدة
جلیلة من توثق العلاقة ، وزيادة التفاهم بين القصر وحزب
الأغلبية ..

وبالاختصار ، قرر سعد ألا يكون شخصه عقبة في سير الأمور ،
فإذا كان قبوله رئاسة الوزارة يؤدي إلى إبحار البارجة البريطانية
رزليوت H.M.S. Resolute على عجل إلى ميناء الاسكندرية ،
قرر أن يتخلى عن هذه الرئاسة ، وأن يعترف بنظام الوزارات
القومية ...

وفي هذه الفترة ، التي ساد فيها هدوء تام جميع نواحي السياسة
المصرية ، فترة الائتلاف تحت إشراف سعد ، في هذه الفترة التي
كان سعد وعدلى وثروت يقفون صفا واحدا ، تقدمت قضية مصر
إلى الأمام عشر سنوات . ولو أن سعدا عاش عاما واحدا لظفرت
البلاد بمعاهدة في مفاوضات ثروت قريبة من المعاهدة التي ظفرت بها
بعد عشر سنين في ظروف من الاتحاد القومي شابهت اتحاد هذه الفترة .

أزمة الدستور وعللها

مضي سعد عن الحياة ، فلما تولى الزعامة من بعده مصطفى النحاس باشا لم يبدأ من النقطة التي انتهى عندها سعد . وهى الحرص على أن يشترى حكم الدستور بالتضحية بمسائل صغيرة ليست فى الصميم ، والميل إلى الاعتدال فى معالجة الأمور ، بل أعاد للوفد كل عنفوافه فى الصلابة والحدة ، وضرورة أخذ الأمور بمواجهة ، ومن غير أى احتياط ..

ولم يكن الملك فؤاد مستعدا لعودة مرة أخرى إلى سياسة سنوات ماضية ، وإلى تجارب جديدة ، ورياضة للنفس وللأمر التى لا يحتملها .

فكان احتكاك مستمر بين حق القصر وحق الأغلبية . وكانت الشكوى دائمة من غلبة روح المنفعة على الحياة

النيابية باستمرار هذه المساومات السنوية على الميزانية بين الحكومة
وبين اللجان النيابية ...

واستمر هذا النزاع ثلاث سنوات بعد وفاة سعد ، رأى الملك
على أثره أن يجرب تجربة جديدة لتعديل الدستور تعديلا يلائم
خطته التي ترمى إلى الفصل الحقيقي بين سلطة التشريع وسلطة
التنفيذ .

ومن هنا كانت محاولة إصدار دستور ١٩٣٠ ، وحكم اسماعيل
صدقي باشا ..

كان الملك فؤاد قد جمع من خلال تجاربه في ثماني سنوات
— وهي الفترة بين وضع الدستور والعمل على تعديله — عدة آراء
رأى ضرورة تطبيقها .

وأهم هذه الآراء ضرورة الاحتفاظ بالمواد الـ ٢٣ الأولى من
الدستور سليمة لا تمس بأي تعديل ، وهي المواد التي تنظم « حقوق
الإنسان » في الدستور المصري ، فتحفظ له حرياته جميعا حسب
تنظيم القوانين ، وتنص على أن الأمة مصدر كل السلطات ..

بقيت هذه المواد كما هي — بهذا أمر الملك ، وعلى هذا
الأساس شرع في تعديل الدستور . وضمن رأى الملك الذي أشرنا
إليه أكثر من مرة ، وهو الاقتداء بالدستور الانجليزي في إعطاء

النواب حق إقرار أبواب الميزانية أو تخفيضها ، وسلمهم حق الزيادة .

وكان صدق باشا رئيس الوزارة إذ ذاك ، قد أرسل مشروع دستوره ، فأحاله جلالة الملك إلى نسيم باشا رئيس ديوانه ليضع مذكرة بما يراه في التعديلات التي أدخلت عليه ..

وقد تجلّت نفسية هذا الرجل ، الذي يكره الشعب ، في مذكرته التي رفعها للملك ، إذ رأى بدوره ضرورة إدخال تعديلات كثيرة تضيق من حق الأمة ، ولكن كان أخطر تعديل أشار به هو تحريف المواد التي تجعل الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، بأن يجعل لإمضاء الملك دون وزرائه قوة القانون . وبذا هدمت المادة ٤٨ التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

ولما كانت هذه المقترحات من الخطورة بمكان ، فقد أحال جلالتهم مذكرة نسيم باشا ، على ناظر خاصته الأبراشي باشا لكي يبدى رأيه فيها . وكلا الرجلين من أعلام القانون ، وأولهما أقدم في المناصب القضائية ..

ويظهر أن الملك كان يميل إلى الأخذ بوجهة نظر نسيم باشا ، إلا أن ناظر الخاصة ، ورئيس الوزراء الذي هدد بالاستقالة ، أصر على ضرورة العدول عن تعديل نسيم باشا . وحدث في هذه الفترة

صراع قوى بين رغبة نسيم باشا فى هدم قاعدة من أهم قواعد الدستور وبين رجلين من أكبر أركان ذلك العهد ، وانتهت الأمور بأن سلم الملك بأن التعديل المقترح خطر ، لأنه كان يسلب الدستور كل معنى ، وهوليس فى مصلحة البلاد . والتفكير فيه يساوى تماما التفكير فى إلغاء الدستور كلية ...

وجربت تجربة دستور ١٩٣٠ ، ولكن بعد أربع سنوات من استمرارها ظهر أن البلاد لم تكن تطبق الحكم بهذا الأسلوب ، وصمد الوفد للضغط الذى حل به صمودا تاما . فرأى جلالة الملك أن يكرر التجربة التى تمت مع نسيم باشا فى أواخر عام ١٩٢٢ ، فدعاه إلى الحكم عسى أن يوفق كما كاد يوفق فى المرة الأولى إلى إرضاء الأغلبية ، وإلى تنسيق مطالبها ومطالب القصر ...

وغرق نسيم باشا مرة أخرى فى صمته المأثور ، وظل ينطوى على كثير من النزعات والآراء فى صدد الحياة الدستورية . وتوجس الوفد من هذا الصمت خيفة . وأعقب التهليل الذى قوبل به نسيم باشا — على أنه وزير انتقال — امتعاض شديد . وتبين أن هناك محاولات ترمى إلى العبث بالحياة الدستورية فى صميمها . وتجلى عدااء نسيم باشا الحقيقى لهذا اللون من الحكم

الديمقراطى ، عندما راح يخدم الناس باحياء الفكرة القديمة التى نادى بها الوفد فى أثناء وضع الدستور ، وهى انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور ...

وظهر للملك فؤاد فجأة أن نسيم باشا يدبر بوحى معين مشروعا خطيرا ، فما كان من جلالاته إلا أن ضرب ضربة هى أقوى ماعرف من مناوراته السياسية ...

فقد كتب إلى رئيس وزرائه يرد على مشروع الجمعية الوطنية ومشروع الدستور الذى أراد أن يخلل به الدستور المختزل — وهو دستور ١٩٣٠ — بألا داعى لكل هذا ، وأن من الخير العودة إلى دستور ١٩٢٣ .

وذهل نسيم باشا ، فقد حسب أن الملك فؤاد سيجارى رغباته فى العبث بصميم الحياة الدستورية . ولكنه لم يفق من ذهوله ، إلا بعد أن سلم الملك لصدقى باشا — صاحب دستور سنة ١٩٣٠ — نص الخطاب الملكى لنسيم باشا بإعادة دستور ١٩٢٣ — فنشره فى جريدته ، ثم نقلته جريدة الأهرام . وبذا ظهر ما كان مستورا من المناورات ، وبذا ظهر أيضا وبطريقة قاطعة أن فؤادا الأول لم يكن عدو الدستور كما تصور البعض ، ولكنه كان شديد الحرص على هذا الدستور .

وقد وصف الساسة الانجليز هذا الخطاب بأنه « ضربة معلم »
وكذلك كان . وحقا ما قالوا .

وهكذا استحال الملك إلى البطل الأول للدستور الشعبي .
وننشر فيما يلي نص هذه الوثيقة الهامة التي أرسلت من القصر في
٢٠ - ٤ - ١٩٣٥ :

« في الكتاب الذي رفعتموه إلينا يوم الخميس الماضي استعرضتم
الأعمال التي قامت بها الحكومة والتي نتمنى جميعاً أن تؤدي في
النهاية إلى خير وسعادة الوطن ، وبينتم أنكم شرعتم في تناول
المسائل التي كانت لا تزال في دور الانتظار والتعليق بنفس الروح
التي سارت على الأعمال التي بدا ذكرها ، مشعرين بتخوفكم
من قيام عقبات قد تعترض نجاحكم فيما أخذتموه على عاتقكم
أمامنا في سبيل مصلحة البلاد - ولما لم يكن لدينا مطمع أسمى
من خدمة بلادنا العزيزة فقد منحناكم ولا تزال نمنحكم تعاضيدنا
في كل ما تتحقق به مصلحة وطننا المقدس ، تلك المصلحة التي
تعالو في أنظارنا على أي اعتبار . فان عليكم إذن أن تعتمدوا
على تعاضيدنا إياكم في القيام بالمهمة السامية التي دعوناكم للاضطلاع
بها والتي تناولتم شرحها في كتابكم - وإن أعز أمانينا كما تعلمون -
هو أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التي ترضاها - سواء بإعادة
دستور ١٩٢٣ معدلاً على النحو الذي يريثيه حسب مقتضيات
نواب الأمة طبقاً لأحكام المواد ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ »

من ذلك الدستور أو بوضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية
وطنية ، وإنا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى إلا إذا تبين رأى
البلاد جلياً في جانب الطريقة الثانية واتضح أن فيها صالحها .
وإنا لنبتهل إلى العلى الأعلى أن يسدد خطانا في سبيل الفلاح
وهو مولانا وهو نعم النصير ٤

صدر في ١٧ محرم سنة ١٣٥٤ « فؤاد »
٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥



شمس الضحى

١

أبو الرهفة

إذا كان قد قدر للملك فؤاد أن يواجه خلال سنوات حكمه
ألوانا من التساعب المرهقة ، وإذا كان قد اذيع عنه إنه لا يهتم
كثيراً بآراء الجماهير وعواطفهم ، فما من شك في أنه كان يحمل
لبلاده حياءً عميقاً ، ويحفظ لشعبه إخلاصاً أكيداً .

والمصريون جميعاً معترفون في غير تردد أنه كان ملكاً عظيماً ،
أثر بمجهودده الشخصي في معظم الأعمال العامة الجليلة التي تمت في
مصر ، وأن مصر قد خطت في عهده وبفضل مثابرته خطوات
واسعة في طريق التقدم .

كان الملك فؤاد بعيد النظر ، واسع الخبرة موفور التجارب .
يستطيع أن يحكم حكماً صائباً على ما قد ينتهي إليه مشروع من
المشروعات ، مهما جل خطره ، من الفشل أو النجاح . وسيدبقى

اسمه مخلداً مرتبطاً بكثير من الأعمال العظيمة التي شهدتها مصر
وتطلع إليها العالم أجمع .

■ ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال أن نفقات وزارة الأشغال
العمومية قدرت في عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بما كاد يبلغ الثمانية
ملايين جنيه . وهو مبلغ ضخم بالقياس إلى بلد كهصر . فقد تم
تنفيذ مشروعات ذات أهمية كبرى للبلاد، وهناك مشروعات كثيرة
أخرى لا تزال موضع الدرس والعناية .

على أن أهم حادث في تلك السنة هو ما قام به الملك فؤاد
بوضعه الحجر الأساسي في قناطر نجع حمادى . وقد نوه وزير
الأشغال في كثير من الاحترام في خطابه الذي ألقاه في حضرة الملك
عند الاحتفال بوضع هذا الحجر ، بالنصائح العالية الحكيمة التي
زود بها جلالته رجال حكومته فيما يتصل بالمشروعات العامة .

■ وليس من ريب في أن قناطر نجع حمادى ، التي قدر لها أن
تتم في عهد الملك فؤاد كلفت مصر ملايين الجنيهات، ولكنها مهدت
لرى مساحات واسعة من الأرض بلغ مجموعها ٦٠٠.٠٠٠ فدان ،
طالما قاست مرارة الحرمان خلال الثلاثين سنة الأخيرة نتيجة
للفيضانات المنخفضة . على أن هذا المشروع قد شمل إلى جانب
تلك القناطر أعمالاً أخرى لها أكبر الصلة بتحسين وسائل الري

كالجسور وترعتين حملت الأولى اسم الملك فؤاد ، وحملت الثانية اسم الملك فاروق .

■ ولولا ما كان يبذله الملك فؤاد من نصح ، ولولا إصراره على أن يضمن للبلاد على الدوام زيادة في دخلها على مصروفاتها ، لما تمت أكثر المشروعات العظيمة التي فازت بها مصر في عهد جلالته ولم يكن فؤاد ليتردد في الانفاق عن سخاء ، ولكنه كان مالياً حاذقاً يعرف أين ومتى ينفق المال . وقد اتيح له أن يرى بلاده تكون لنفسها احتياطياً يبلغ عشرات الملايين من الجنيهات . وقد ظل حتى آخر حياته يعمل جاهداً في سبيل زيادة دخل الحكومة ، قدر ما سمح الموقف السياسي ، وذلك بالاقتصاد في النفقات في بعض النواحي ، وتنمية موارد البلاد وثروتها .

■ وبوحي من الملك فؤاد أعيد النظر في أمر التعريفة الجمركية ، وادخلت ألوان جديدة من الضرائب ، وانشئت خطوط جديدة للسكك الحديدية ، وخفضت نفقات صيانة السكك الحديدية مما أدى إلى تخفيض أجور النقل . وكذلك انشئت الطرقات في الجهات التي كان النقل فيها بالعربات عسيراً أو مستحيلاً . وفصل الموظفون الزائدون عن حاجة العمل في مصالح الحكومة التي ظلت أعواماً طويلة كأنها ملجأ موفور الخيرات .

■ كذلك أشار الملك فؤاد بإصلاح السوق المالية بحيث تتفق
وصالح التجارة ، ونصح بتعيين لجنة مهمتها بحث نظام البورصة
وإصلاحه .

■ وعنى جلالتة كثيراً بشئون التجارة وما يتصل بها ، فأصدر
في عام ١٩٢٧ مرسوماً رفع به نصيب المصريين في إدارة الشركات
وفي أسهمها . كما اشترط أن يضم مجلس إدارة أى شركة من هذه
الشركات مديريين مصريين ، وأن يكون ربع موظفي الشركة
الذين ليسوا من طائفة العمال ، من المصريين . كما حتم في حالة
إصدار أسهم أو سندات أن يخصص ربعها لعرضه في مصر ، وفرض
أن يكتب في أربعة أخماس هذا الربع مصريون .

■ أما رعاية جلالتة للجامعة فكانت ظاهرة مأموسة ، فقد أصدر
في أكتوبر سنة ١٩٢٧ قانوناً لإعادة تنظيم الجامعة التي كانت
مهمتها تشمل كل ما يتصل بالثقافة العليا في كليات الآداب والعلوم
والطب والحقوق . على أن مهمة هذه الجامعة بوجه عام إنما تنحصر
في تشجيع البحث والعمل على نشر الآداب والعلوم . والجامعة من
الوجهة القانونية مؤسسة مستقلة لها كامل الحق في إدارة
أعمالها وتوزيع الإعانة التي تقدمها لها الحكومة سنوياً بما يتفق
وحاجاتها .

■ وقد قدر لجهود الملك الرائعة التي تتصل بالجامعة أن تبدو في حفل رسمي اغتبط له جلالته وسرت له بمصر ، حين تفضل وفي معيته أمراء الأسرة المالكة والوزراء السابقون ورجال الدين والوجهاء من المصريين والأجانب ، ووضع الحجر الأساسي في المبنى الجديد للجامعة في الجزيرة حيث تقوم أمامها حدائق الأورمان .

■ وقد نوه مدير الجامعة في الخطاب الذي ألقاه في هذه الحفلة ، بالجهود العظيمة المتواصلة التي بذلها جلالة الملك للجامعة التي تدين بوجودها لرعايته أميراً وعطفاً ملكاً .

■ وقد أهدى جلالة الملك مكتبة المغفور له الرئيس إبراهيم حامى الذي مات في نيس ، ولما كان جلالته اخاً للأ مير الفقيد ووارثاً له ، فقد تنازل عن نصيبه في هذه المكتبة الغنية الرائعة للجامعة ، وحذا حذوه في هذا التنازل بقية الورثة . وأضافت هذه المكتبة إلى ذخيرة الجامعة عشرين ألف مجلد تبحث الكثرة الغالبة منها فيما يتصل بمصر وبلاد الشرق .

■ ولم يكن اهتمام الملك فؤاد بالمدرسة الفاروقية البحرية باقل من اهتمامه بالمسائل الأخرى ، فقد تقدم الكثيرون بهبات مجموعها عشرون ألف جنيه لتمدها بحاجات هذا المعهد الضرورية على أثر اعلان جلالته لرغبته في تنفيذ مشروعاتها . وقدم أميران من الأسرة

المالكة « يختين » خاصين ، واشترك أصحاب السفن في الأسكندرية في تقديم سفينة شراعية . ولما حضر إلى مصر اللورد انشكاب Lord Inchcape رئيس شركة Peninsular Orient Steam Navigation طلب إليه جلالة الملك أن يزور المدرسة وأن يبدى رأيه فيها . فقبل اللورد هذه الدعوة السامية ، ثم قدم تقريراً بين فيه أنها لا تقل بأي حال عن السفينة المدرسية « ورشستر » التي قضى أعضاء البعثة البحرية المصرية مدة تمرينهم على ظهرها في المياه البريطانية .

■ وكان لجلالة الملك فؤاد الفضل الأول في تقديم قوة الطيران المصرية ، فقد عهد بالإشراف على هذه القوة إلى القائمقام تاييت بك Tait Bey والبكباشي س . ن . ويبستر S . N . Webster الذي فاز بسباق كؤس شنيدر عام ١٩٢٧ . وقد ضمت القوة عدداً من الضباط البريطانيين ، كما تلقى الطيارون المصريون دروسهم في مدرسة الطيران البريطانية في ابى صوير .

■ وسرعان ما حققت قوة الطيران المصرية غرض الملك فؤاد من إنشائها ، وبلغ الطيارون المصريون من البراعة حداً يستثير الإعجاب . وقد عاونت هذه القوة معاونة جديّة في مقاومة تهريب المخدرات والقضاء على عصابات التهريب في الصحراء . كذلك عاونت

قوة الطيران مصلحة الآثار وقدمت لها خدمات جليلة لما كانت تلتقطه لها من الصور الرائعة. فكان في هذه الجهود ما أثار إعجاب الملك فؤاد الذي كان حبه عميقاً لآثار بلاده .

■ و بفضل تشجيع الملك فؤاد المستمر بدأت أعمال التنقيب في منطقة الأهرام في الجزيرة ، تلك المنطقة التي ظن العالم إنه لم يبق بها من آثار الفراعنة ما يمكن الكشف عنه .

■ ولكن الدكتور سليم بك حسن ، الذي أصبح اسمه كعالم أثرى يرثى في أجواء العالم ، قد وفق في فبراير سنة ١٩٣٢ إلى اكتشاف آثار قديمة رائعة في منطقة الأهرام تلتها عدة اكتشافات ذات أهمية كبرى في تاريخ قدماء المصريين ، تضارع في روعتها ومميزاتها تلك المكتشفات التي عثر عليها حديثاً في وادي الملوك .

■ و إلى الملك فؤاد يرجع الفضل في وضع نظام للتنقيب عن الآثار في مصر ، فلم يعد من الممكن أن يبدأ أى باحث بأعمال التنقيب قبل أن يحصل على الترخيص اللازم من السلطات المسئولة .

■ واهتم الملك أيضاً بالناحية الجغرافية للبلاد ، فنالت الجمعية الجغرافية من تشجيعه وعنايته ما دفع بها في الصف الأول بين الجمعيات العلمية في البلاد . فلما مات الملك فؤاد كان بين مجموعاتها العلمية

الزاحرة مؤلف الميسودي لارونسير M. De Laronciere في أجزاءه الثلاثة ، التي وضعها « عن كشف إفريقيا في القرون الوسطى » وهو ذلك المؤلف الرائع الذي يستمد روعته من ناحيتين : أناقة الطبع وجماله الفني من ناحية ، وتلك الخرائط القديمة التي تضمنتها من ناحية أخرى ، وهي الخرائط التي لم يعرفها أحد من قبل أو التي لم يسبق طبعها أو نشرها . ومن الأعمال الجليلة التي قامت بها الجمعية تلك الأبحاث القيمة التي وضعت عن الصحراء الشرقية وعن الترع القديمة ، وعن مينائي السويس والإسكندرية .

■ وإلى جانب هذه الجهود النبيلة، أنشئت الجمعية تنفيذاً لرغبة الملك فؤاد الشخصية، متحفاً اتنوجرافيا Egyptian Ethnography وقد بنى هذا المتحف على فكرة جمع أمثلة لجميع الأدوات التي تستخدم في مصر ، والتي توشك أن تختفي مع تعاقب الأيام، نتيجة استعمال أدوات أخرى مشابهة لها ، تستوردها مصر من أوروبا ، لتفوقها في المتانة ولا تخفّض أثمانها .

■ وقد كانت صلة الملك فؤاد بالجمعية وثيقة إلى أبعد مدى ، فهي لم تكن علاقة ضرورة الجأته إليها التقاليد الاجتماعية ، وإنما كان مبعثها هوى خالص يحمله لها في نفسه ، وكثيراً ما كان يتردد على إدارة الجمعية وكثيراً ما كان يساهم بنفسه في أعمالها .

وقد قال في إحدى زيارته لها :

« في اللحظة التي يغذى الشعب فيها شعور الاحترام لاجداده ،
وروح التقديس لأعمال أبطاله ، يدرك سر مستقبله لأنه يكون في
هذه اللحظة بعينها قد بلغ ذروة المدنية » .

ثم قال في مناسبة أخرى :

« ستكون مفاخر ماضينا وتراثنا الخالد خير عون لنا في بعث

وطننا من جديد ، وفي التقدم به نحو الكمال الانساني » .

■ وكان فؤاد الأول معنيا أشد العناية باستشارة الاحترام لذكريات
الأجداد والتقديس لعظمة الماضي . حتى لقد بلغ من شدة اهتمامه
بهذا الموضوع أن أوفد إلى أوربا من قاموا بالبحث بدقة وعناية في
دور المحفوظات في العواصم الكبرى عن معلومات تتصل بعصر
محمد علي . وطبعت مؤلفات كثيرة عن هذا العهد تحت رعايته
ولعل بين أهم تلك المؤلفات رسائل الجنرالين بليارد Belliard
و بوير Boyer (١) .

(١) طبعت تحت عنوان :

A French Military Mission to Mohamed Ali; The
Embassy of Elfi Bey in London in 1853; The First
Frigate of Mohamed Ali, and The State Coach of
Ibrahim Bey in 1803.

■ وكذلك اودع الملك فؤاد مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه في بنك فرنسا بباريس لينفق منها في وضع تاريخ كامل عن مصر منذ أقدم الزمان حتى الوقت الحاضر . وهي المهمة التي عهد بها إلى المسيو جبريل هانوتو M. Gabriel Hanotaux يعاونه جماعة من كبار المؤرخين . وليس من شك في أن مثل هذا المؤلف العظيم وملاحظه سينشران من خلال مطورهما على تاريخ البشرية نورا ساطعا .

■ ولا بد أن نذكر في هذا المقام « الجمعية المصرية للحشرات » وهي وليدة جهود الملك فؤاد والتي افتتح دارها الجديدة رسميا في فبراير سنة ١٩٢٨ . وقد تبرع لها جلالته بمبلغ كبير من جيبه الخاص تنفق منه في شئون مكتبتها ومعملها .

■ ولما كان الملك فؤاد يدرك كل الادراك ما أدت إليه الحركة التعاونية في بريطانيا العظمى والهند ، فقد رغب في أن تنتشر هذه الحركة بين فلاحى مصر ؛ ورأى في هذا التعاون وسيلة لتخليصهم من ثقل الاعباء التي تحملها الكثرة الغالبة منهم فوق اكتافها ، وسبيلا لانقاذهم من براثن المرايين .

فصدر في سنة ١٩٢٣ قانون بنظم جمعيات التعاون الزراعية ،

غير إنه اتضح أن هذا التشريع في حاجة إلى التنقيح والاصلاح فأشار جلاله الملك بتكوين لجنة في وزارة الزراعة لبحث هذا

الموضوع. وهى اللجنة التى مهدت لتنسيق جمعيات التعاون المصرية التى باتت تسير وفق القانون الصادر فى سنة ١٩٢٨ . وقد أصبحت هذه الجمعيات بعد تنظيمها تعمل على تحسين الحالة المادية للمشاركين فيما يتصل بالمحاصيل بيعا وشراء ، وعقد السلفيات والتأمين وإصلاح الأراضى والرى والصرف وما إلى ذلك من كل الشؤون التى تهم الفلاحين .

ورغبة فى تشجيع الروح التعاونية ونشرها بين طبقات الفلاحين ، ضمن القانون لجمعيات التعاون امتيازات واسعة تسهل مهمتها وتخفف عليها اعباء وظيفتها ، وتيسر على الفلاحين سبل الاتصال بها والاستفادة منها .



الدين والدنيا

كان الملك فؤاد يدرك إدراكا تاما مكانه من العالم الإسلامي . فكان لذلك يقاوم بكل ما فيه من قوة ما قد يبدو في مصر مشابها لنظام تركيا الفتاة «The Young Turks» ، ونتيجة لذلك ظل مدة طويلة يراقب بحذر جمعية من الجمعيات التي ظهرت في بلاده في السنوات التالية للحرب والتي أطلق عليها اسم « جمعية الشبان المسلمين » وكان إسناد رئاسة هذه الجمعية إلى الدكتور عبد الحميد سعيد أحد الوطنيين المتطرفين ما أثار الشك والريبة في نفس الملك فؤاد نحو أغراض هذه الجمعية . فلما ظهرت أعمالها واضحة للعيان لم يرض عنها بالمساعدة والتعزيد .

وفي أكثر من مناسبة ، أظهر الملك فؤاد ما يدل على إهتمامه بمسألة « الخلافة » التي رأى أنها قد تؤول إليه في يوم من الأيام . ففي نوفمبر سنة ١٩٢٢ أقر المجلس الوطني الكبير في الجمهورية

التركية الجديدة قانونا يلغى به السلطنة ، وفي نفس الوقت نصب عبد المجيد ابن السلطان الخاوع خليفة دون أن تكون له السلطة الزمنية ؛ وعلى الرغم من أن القانون الإسلامى يشترط فى الخليفة أن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، فقد قبل عبد المجيد مركز الخليفة فى صورته الجديدة المختصرة . على أن المنصب فى هذه الصورة الجديدة لم يخرج عن أن يكون أداة ارىد لها أن تحجب عن الشعوب الإسلامية حقيقة الموقف . إذ لم تكذب تنقض على هذا الوضع سنة واحدة حتى قرر المجلس الوطنى الكبير فى أغلبية مطلقة ، الغاء الخلافة العثمانية فى صورة نهائية .

فتطلع العالم الإسلامى للموقف فى شبه ذهول . هذا الخليفة قد حرم أولا من السلطة الزمنية ، ثم لم تلبث الأمور قليلا على هذا الوضع حتى محيت الخلافة محوا ، فلم يعد للمسلمين فى أنحاء العالم زعيم روحى يتوجهون إليه ، فساد بينهم القلق .

وكان طبيعيا أن تبذل الجهود بعد ذلك لاختبار خليفة جديد . وكان طبيعيا أيضا أن يتطلع الملك فؤاد إلى هذا المركز وأن يرى أنه أجدر الناس به ، وهو الذى كان يرعى المعاهد والمنشآت الدينية المصرية فى صدق وإخلاص . لكن حدث فى سنة ١٩٢٤ أن زار الملك حسين شريف مكة ، بلاد شرق الأردن فعرضت عليه

الخلافة فقبلها . ولكن المعروف أنه لم يحمل هذا اللقب إلا فترة قصيرة فلم تكد تنقضى ستة أشهر حتى هزمه الملك ابن السعود فضاعت منه مكة ثم مات في عمان في سنة ١٩٣١ .

فلما اختفى الحسين من مكة ، فكر علماء الأزهر في عقد مؤتمر إسلامي عام لبحث مسألة الخلافة والفصل فيها برأى . وتأجل المؤتمر عدة مرات حتى اذا كان عام ١٩٢٦ عقد في القاهرة مؤتمر ولكن الحضور لم يكونوا بحيث يمثلون العالم الإسلامي تمثيلاً صحيحاً ، فلم يستطيع المؤتمر إلا أن يقرر أن مسألة اختيار الخليفة الإسلامي لا بد أن تنظر في اجتماع عام يشهده ممثلون عن جميع البلاد الإسلامية . وكان من المحتمل أن يقع الاختيار على الملك فؤاد ليكون خليفة للمسلمين ، وكان من المحتمل أن يرضى المسلمون في مختلف أنحاء العالم عن هذا الاختيار ، وهذا الأزهر بنفوذه الواسع ينشر مكانة مصر بين الشعوب الإسلامية .

ففي الأزهر حوالى ١٢٠٠٠ طالب [زادوا الثلث الآن] ، كثيرون منهم قد وفدوا إليه من ابعـد الأقطار الإسلامية ، ومن الجائز أن يقال إن هؤلاء الطلاب يمثلون العالم الإسلامي . غير أنه اتفق أنه بينما كان المؤتمر منعقداً ، بدت من الملك فؤاد رغبة حارة في إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأزهر ، فبدأ في تنفيذها فوراً



لم تكن المناداة بالملك حسين خليفة في عام ١٩٢٤ بالعمل
الموفق ، وقد دلت على أنه ليس من الممكن أن يعرض موضوع
الخلافة دون أن يشير النزاع وسط العالم الاسلامي ، بينما كان شعور
المسلمين المنتشرين في جميع بقاع العالم منذ سنة ١٩٢٤ يميل
أشد الميل إلى الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يشير خلافا أو يبعث
على الخصومة .

وقد كان الكثير من أمثال « شوكت علي » في الهند يرغبون
رغبة صادقة في تنصيب خليفة للمسلمين ، غير أن الملك فؤاد رأى
من الخير ألا يوقظ الأمر من سباته .

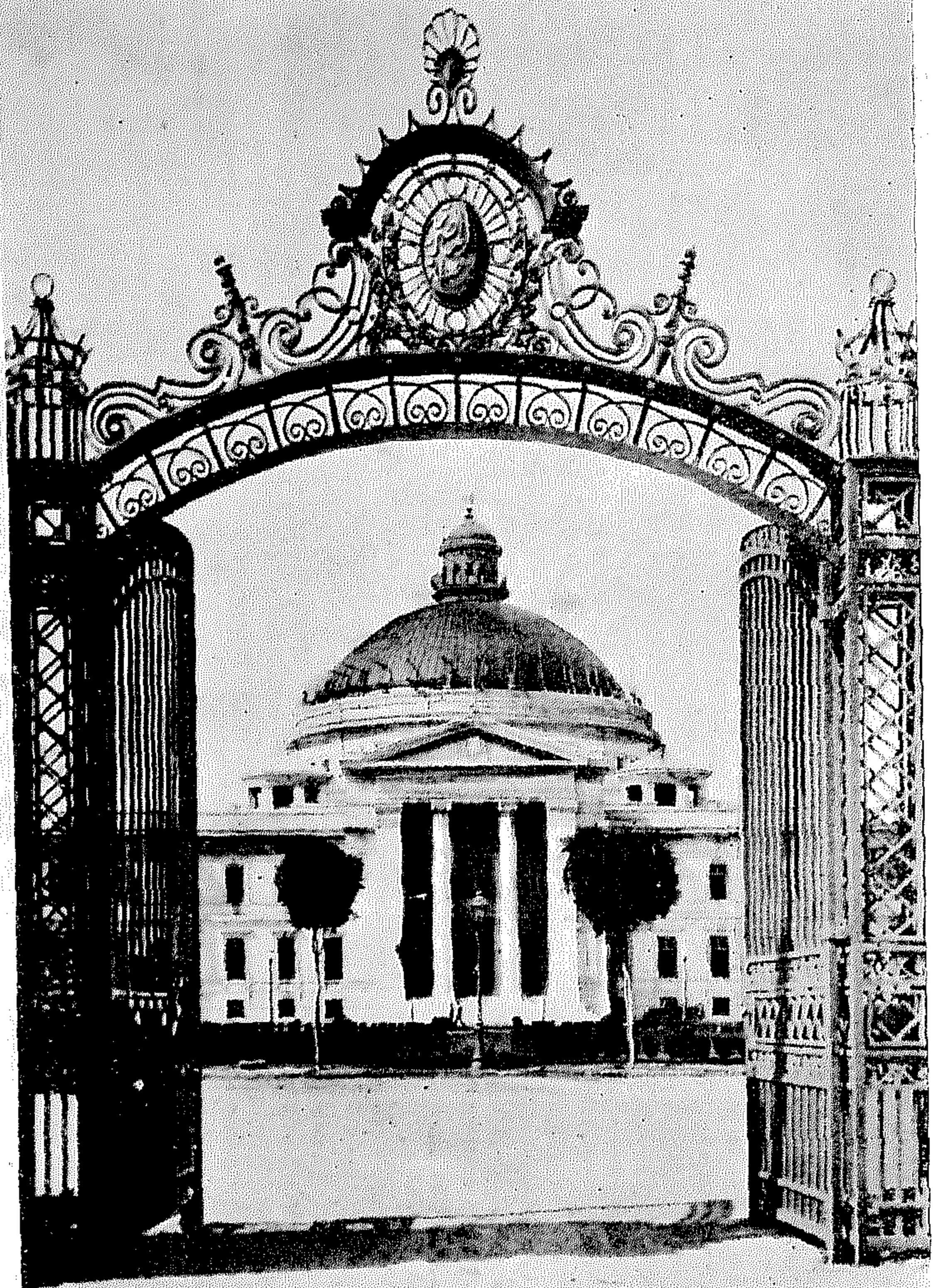
وفي سنة ١٩٣١ نشرت مجلة « نور الاسلام » التي تصدرها
الجامعة الأزهرية بيانا عارضت فيه ما بدا من الرغبة في عرض
مسألة الخلافة على المؤتمر الذي كان مزعما عقده إذ ذاك في القدس
واعلنت أن الوقت لم يحن بعد لبحث مثل هذه المسألة .
على أن هذا لا يعني أن مسألة الخلافة قد ماتت ، وكان الملك
يعرف هذا ، ويعرف كذلك أن حق مصر قوى من الوجهة
الجغرافية ، وأن حق ملكها ثابت قوى .

وأدرك فؤاد في ذلك الحين ميل البلاد العربية الإسلامية إلى
توثيق الروابط التي تجمعها وتوطيد الصلات التي تربطها . وقد شهد
فؤاد هذا الاتجاه الجديد خلال سنوات حكمه ورأى الروابط تجمع
بين شعوب مصر وفلسطين والعراق وسوريا وشرق الأردن . وكان
جلالته يدرك ما ينطوى عليه هذا الاتحاد الروحي من المزايا ، وأيقن
أن قيام خليفة بارع يجمع بين يديه السلطتين الزمنية والروحية ،
لا بد أن ينعش الإسلام ويخلصه من هذه المنازعات التي دفعتها إليها
« تركيا الفتاة » في هدمها للخلافة .

ومن المحتمل أن تؤدي حوادث فلسطين إلى تقوية الشعور
بضرورة التوحيد بين البلاد العربية .

وربما كان من المحتمل لو قدر للملك فؤاد أن يمتد به العمر ،
أن تتحقق أمنيته ، وأن ينصب قائدا روحيا للعالم الإسلامي .

وهو كابن لإسماعيل ، كان يجمع كل المؤهلات التي تهيؤه عن
جدارة لمثل هذا المنصب ، فهو لا تعوزه صفات الخدق أو
البراعة السياسية وهي الصفات التي يتطلبها منصب الزعامة الدينية .
وقد كان في تعاقب الأيام ما قوى مركزه وثبت أقدامه ، ذلك أن
روح الإسلام في مصر قوية والشعور الديني فيها ظاهر ملموس .



الجامعة . . مأثرة فؤاد الأول من الحجر الأول الى الحجر الأخير .

البدر والخاتم وما بينهما

كانت الطريقة التي ولي بها الخديويون الثلاثة — اسماعيل وتوفيق وعباس — العرش هي أن يصدر من سلطان تركيا فرمان يحمله مندوب سام من قبل الخليفة ، ويحتفل بالتولية احتفالات رسمية وشعبية كبيرة . ولكن منذ اشتعلت نيران الحرب العظمى الماضية ، واقتضت ظروفها اعلان الحماية على مصر ، وزوال السيادة التركية الاسمية عن البلدان ، لم تصبح تركيا هي صاحبة الحق في فرمان التولية ، وإنما آلت حقوقها — ومنها هذا الحق — إلى الدولة الحامية ، حتى تزول ظروف الحرب وظروف الحماية .

وكان هذا الموقف مريرا على المصريين ، وعلى سلطانهم الذي

تولى الحكم في ظل الحرب وظروفها .

وصف شفيق باشا صاحب الحوليات ، تولية السلطان حسين

بقوله :

« إذا رجعنا إلى الظرف الذي اكتنف ارتقاء السلطان حسين العرش ، نجد أن علاقاته إذ ذاك كانت متينة مع دولة محمد سعيد باشا ، وكان عظمته في أبان مفاوضة الانجليز له في هذا الأمر يرسل إليه يستشيريه فيما يجب عليه تلقاء ما دعوه إليه ، فنصح إليه سعيد باشا ألا يعتلي العرش بأرادة صادرة من وزارة الخارجية البريطانية لما يعتور توليته العرش على هذا النحو من انفضاض القلوب من حوله ، وعدم إيمان الشعب بسلطنته ، وأشار على عظمته بأن يوعز إلى المديرين والمحافظين بجمع العلماء والأمرء والنوأت والعمد والأعيان في القاهرة في جمعية عامة تنتخبه سلطانا على البلاد وتبايعه على الطاعة والاذعان لأمره حتى يعزز مركزه الجديد بهذه المبايعة العامة .

« وربما كان صدور الأمر للفراشين بأقامة ذلك السراشق الكبير الذي اقيم في فناء قصر عابدين لهذا الغرض . ولكن النية انصرفت عن تنفيذ النصيحة في النهاية ، لأن النظائر قالوا إذ ذاك : مادام التعيين يكون من قبل الأمة ، فيكون لها الحق يوما ما في العزل . وهم يبتعدون الابتعاد عن ادخال الأمة في مثل ذلك الأمر في هذه الظروف ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، فكان ما كان من تولية عظمته » .

ووصفت الصحف حفلة التولية بقولها : إن السلطان حسينا
خرج من قصر نجله الأمير كمال الدين حسين [مقر وزارة الخارجية
الآن] في عربة نخمة تجرها الخيول المطهمة ، تتقدم المركبة
كوكبة كبيرة من الخيالة البريطانية ، فأخرى من الخيالة المصرية
وخلف المركبة كوكبة أخرى من الخيالة البريطانية . وسار الموكب
على هذا النظام حتى وصل قصر عابدين ، وبعد وصول عظمته
بخمسة دقائق وصل المستر ميلن شيهام القائم بأعمال الوكالة
البريطانية ، مستصحبا موظفي الوكالة في مركبتين فاخرتين يحف
به عدد عظيم من خيالة الجيش البريطاني . ثم وصل على أثره
اللفتنانت جنرال ج . ج . أمكسويل قائد القوات البريطانية في مركبة
فاخرة كذلك مستصحبا أميرا لا بحريا ، ومحفوقا بالحرس البريطاني
فتشرفوا كلهم بمقابلة عظمة السلطان مهنئين عظمته بارتقاء
كرسي السلطنة . وكان الجيش الانكليزي قد اصطف على جانبي
ميدان عابدين تتقدمه موسيقاه ، وفي الساعة التاسعة صباحا خرج
الحرس المصري الفخري من ثكنة عابدين تعزف بلحن السير
المصري العسكري ، وفي وسط الحرس علمه . فوقف هذا الحرس
قبالة الباب البحري ، وراء صف من الجيش الانكليزي .
ثم بدأت المقابلات الرسمية . . .

ولما انتقل السلطان حسين إلى رحمة ربه ، وتولى اخوه
السلطان فؤاد العرش مكانه ، تقرر نفس النظام ، لأن الحرب كانت
لا تزال دائرة الرحي ، والحماية ما تزال مفروضة على البلاد .

وبدئى أن مصر كانت منصرفه عن هذا كاه بالقلب والروح .
كانت فى وجوم ، ترقب الأفق الذى تتقلب فيه الغيوم السود ،
وتحجب وجه الشمس ، وكل شعاع من ضياء .

وما أن جلس السلطان الجديد على العرش ، حتى ابتداء يعمل ،
فى حزم ، وصمت ، ومثابرة ، واستنارة ، لم تعرف من قبله عن
أحد من المالكين .

انتظر حتى استجاب الله سؤاله ، ورزقه بمولوده الأول ، وكان
ميلاد سموه فى وقت بلغ فيه انشغال المصريين بأمورهم السياسية
حداً عظيماً ، فقد كانت لجنة ملتر تبشّر عملها ، وتريد أن تضع
نظاماً لمستقبل مصر .

وقد اذيع أمر من السلطان هذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

« المنة لله وحده

« بما أنه فى الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس الأربعاء

المبارك ٢١ جمادى الأول ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ،

قد من الله علينا بولاه ذكر أسميناه « فاروق » فقد استصوب
لدينا إصدار أمرنا هذا لدولتكم إحاطة لعلم هيئة حكومتنا بهذا النبأ
السعيد لإثباته بسجل خاص ، يحفظ برياسة مجلس وزرائنا ،
وتعميم نشره في جميع أرجاء القطر ، مع تبليغه لمن يرى تبليغه
إليه بصفة رسمية ، واجراء ما يقتضى اجراؤه بهذه المناسبة المباركة
وإنما أسأل الله القدير المنان أن يجعل هذا الميلاد مقرونا باليمن
والإسعاد للبلاد والعباد من فضله وكرمه .

(فؤاد)

ولم يكن أحد يدري في ذلك الوقت أن هذا الميلاد السعيد ،
إنما كان حجر الزاوية في بناء صرح الاستقلال المصرى ، إذ اتكأ
عليه عظمة السلطان ، وأصدر بعد عامين ، وبعد أن تحولت السلطنة
إلى مملكة ، قانون وراثه عرش مصر ، بتاريخ ١٣ ابريل سنة
١٩٢٢ وقد استهل بالديباجة الآتية :

« بما أن مصلحة البيت الملك ، ومصلحة البلاد تقتضيان وضع
نظام لتوارث عرش المملكة المصرية أمرنا بما هوآت :

« المادة الأولى — الملك وما يتعلق به من سلطان ومزايا وراثي

في اسرة جدنا الجليل محمد على :

« المادة الثانية — تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى

أ كبر أبنائه ثم إلى أ كبر أبناء ذلك الابن الأ كبر وهكذا طبقة بعد طبقة .

وفصل المرسوم بعد هذا الحالات المختلفة للتوارث، وورد فيه :
« فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق »



فلما أذن الله بأن ينتقل إلى رضوانه الملك فؤاد، كانت الهيئة صاحبة السلطان في تولية الملك الجديد ، هي مجلس الوزراء المصرى ، والبرلمان المصرى .

وقد جرت حفلات التولية ومهرجاناتها وسط فرحة من الشعب هزته من الأعماق، واعادت إليه روحه التى فقدتها طويلا ، وكانت أعظم وأ كبر مظهر من مظاهر الاستقلال .

ولما أراد رئيس الوزراء إذ ذاك على ماهر باشا أن يرجع إلى السوابق، لم يجد ما يستند إليه . لأن التاريخ تغير، فقد زالت سيادة تركيا، وزالت حماية بريطانيا، واصبحت مصر مستقلة الاستقلال الذى يمكنها من وضع القواعد والنظم التى تناسب انفرادها فى تنفيذ قوانين توارث العرش ، وتصبح بعد هذا تقليدا يتبع ، وإذا أريد تعديله فنحو الكمال الذى يناسب ما ستصير إليه مصر فى مستقبل القرون من عظمة واقبال .

وإذن فقد تسلم فؤاد الأول أمانة العرش في أسوأ ظرف مر
على مصر ، فاما سامه لخليفته ، كان قد وطد أركانه ، وقوى بنيانه
وجعله عرش مصر ، بارادة مصر . . وهذا ولا شك انتقال عظيم
في تاريخ البلاد ، يرجع الفضل فيه إلى همة هذا العاهل المخلص
العامل ، وإلى النهضة الوطنية والعلمية والاقتصادية ، التي جعلت
مصر جديرة بمكان الحرية والاستقلال بين مجموعة الشعوب .

وهذه مصر اليوم تعيش في حرب جديدة ، لا تقل هولاً عن
الحرب الماضية . بل تزيد ، فلم تفرض عليها حماية ، ولم يضار مركزها
الدولي ، وستخرج مصر من محنة الحرب المحيطة ، واستقلالها
أشد توطداً ، وتاجها أكثر لمعانا وتوهجاً . . فاذا قارنا بين ظروفنا
في هذه الأيام وما فيها من سعة ، وبين ظروف الحرب الماضية وما كان
فيها من ضيق ، فينبغي أن نذكر دائماً أن صاحب الفضل الأول
والأكبر ، إنما كان لشخص صمم سفينة الاستقلال ، وكان في
نفس الوقت ربانها ، ومن عجب إنه جمع بين الكفاءتين ، ونجح
في العملين . . ولم يكن هذا الشخص إلا الملك العظيم القدير فؤاد
الأول . .



ويحسن وصفحات الكتاب الأخيرة تقترب على عجل أن نرسم

صورة عامة للشخصية ، بعد أن عشنا في ظل الظروف التي انجبتها .
طوال الصفحات الماضية .

كان الملك فؤاد قوى الخلق ، محافظا في رأيه ، يكره الطفرة
ويحب البناء على امتن أساس . وقد تجنب هذه العجلة التي
صاحبت خلق ابنيه ، فاودت بالكثير من مشاريع الإصلاح العظيمة
التي بدأ فيها .

وكان في أسرته حريصا على التقاليد الاسلامية . ان صورة
صاحبة الجلالة الملكة لم تنشر في مصر إلا بمناسبة رحلة استشفاء
قامت بها في أوروبا . . ولم يكن أحد من المصريين يعرف أن اسم
والدة الملك فؤاد هو « فريال » حتى سمى جلالة الملك فاروق
أول كريمانه بهذا الاسم . وذلك على الرغم من أن الملك فؤاد كان
شديد الحب لأمه ، كثير الإعجاب بشجاعته ، ويرجع إليها الفضل
في خلق الشجاعة والاستقامة اللذين تحلى بهما .

وكان جلالاته لا يشرب الخمر مطلقا . وقد دارت بينه وبين ناظر
خاصته سعادة زكى الإبراشى باشا المحادثة التالية : قال زكى باشا
لمناسبة من المناسبات :

— إني لم اذق الخمر قط يامولاي فقال جلالاته ، وهو يكرر كلمة
قط التي « قلقل » فيها زكى باشا القاف كأحسن ازهرى :

— وأنا أيضا يازكى باشا لم اذق الخمر قط !
فأبدى ناظر الخاصة بعض امارات الدهشة ، فقال له
الملك متعجبا :

— ألا تصدق ما أقول ؟ فأجاب زكى باشا .
— عفوا يامولاى . فاذا قلت عن نفسى انى لأشرب الخمر
فقد يرجع هذا إلى أنى ابن أزهرى وحفيد أزهرى ، وحتى اذا
احببت شرب الخمر فر بما لم اجد ثمنها . ولكنى كنت احسب الأمير
الذى عاش فى بلاط ايطاليا ، وبلاط النمسا ، وبلاط الآستانة ، وقضى
شبابه الأول فى اوربا ، قد شرب الخمر كما يشربها الجميع هناك .
فقال جلالة الملك :

— لم اذقها فى شبابى . وحافظت على هذه السنة ، حتى عندما
زرت مالوك أوربا فى رحلاتى الأخيرة . فقال زكى باشا :
— من الغريب إننا كنا — ونحن أقرب المقرين لك —
نظن أن امتناعك عن شرب الخمر ، واستبدال الماء بها فى الانخاب
الرسمية ، إنما كان من باب السياسة . ولكنى الآن فقط ادركت
أنها طبيعة أصيلة فى جالاتكم . فعلق جلالته على هذا بقوله :
— وكيف نسيت انك ناظر خاصتى ، وانك تتولى الصرف
على شئون قصورى . فهل فى باب المصروفات بند لمشتري خمر

اللهم إلا إذا زارنا ضيف اجنبي كبير نحب أن نجامله! . فقال ناظر
الخاصة :

— هو كذلك يا مولاي .

ولم يكن جلالة الملك الراحل مبذراً ، وكان يعرف قيمة المال ،
وكيف يجب أن ينفق في الأمور المفيدة ، فأكثر نفقاته كانت
على تعليم بعض الشبان ، ومشترى الوثائق والمؤلفات الهامة أو
النادرة . وقد غصت الهيئات العلمية بهداياه ، وعاشت على هباته .
وكان إكرامه للعلماء يفوق كل تقدير .

وعلى ذكر المال نقول إن جلالته كان يطلع كل يوم على بيانين
رسميين من الوزارة ، أحدهما من الداخلية عن حالة الأمن وعلى
الأخص الجنايات ، وكان يهتم بالأمن في القاهرة بصفة خاصة .
والثاني من المالية عن — الاحتياطي — وكما زاد احتياطي الدولة
المالي ، كان جلالته يفتبط أشد الاغتباط . وكان يكون يوماً عاصفاً
عندما تضطر الظروف وزير مالية إلى الالتجاء لهذا الاحتياطي . .
لأنه علم كيف أن سوء الحساب في عهد أبيه شوه جوانب هامة
من هذه النهضة الكبرى ، فأراد جلالته أن يجعل للبلاد في عهده
ميزانية ثابتة مستقرة ، معتمدة على مال موفور يزيد على النوام
ولا ينقص .

وما أكثر ، وما أدق حساب جلالته لوزرائه . . حدث مرة
أن ذهب وزير الزراعة في إحدى الوزارات إلى القصر للتشرف
بالمقابلة في الساعة الثالثة والنصف لعرض أعمال وزارته . ووصل
الوزير إلى القصر قبل الموعد ، فرجا الحاشية ألا تبلغ جلالة الملك
بوصوله حرصاً على راحته حتى يأتي الموعد المحدد . فقال رجال
الحاشية للوزير إن جلالة الملك لا يستريح بعد الغداء ، وزميلك
وزير الداخلية في الحاضرة الملكية من الساعة الثانية والنصف . .
وبعد حين أقبل وزير الداخلية مبهور الانفاس ، بادی الاعياء ،
وقات لزميله المنتظر : « اذهب يا أخى لكى تعصر كما عصرت !! »
لأن جلالته كان يبحث مع وزرائه في كل موضوع من المواضيع ،
وكأثما أنفق حياته في دراسته والتفرغ له . وقليل هم الوزراء
الذين كانوا يهتمون بأعمال وزاراتهم الامام الذى يمكنهم من مجارة
الملك فؤاد في عامه بالدقائق والتفاصيل . . وكان حقاً ما ذكرته
التيهيس عنه : أن جلالته ملك ، ثم ما لبث أن حكم . . فلم يكن
الملك عنده تشريفاً وزهواً ، وإنما كان جهاداً وعملاً متصلاً ، ومتابعة
يقظه للكبيرة والصغيرة من الأمور . وكان جلالته يقرأ . . يقرأ
أكثر من أى إنسان آخر .

فكان يطلع الصحف المصرية والأجنبية المحلية بنفسه ،

و بعض الصحف الخارجية الكبرى ، كما يطلع على ملخصات لبقية
الصحف الهامة .

وكان جلالته يفضل دائماً أن يقرأ بالعربية ، وأن يسمع
بالعربية . وحرس على أن يتعلم ابنه وولي عهده العربية بإجادة
تامة . ذلك لأنه عندما تولى العرش ، كان لا يجيد الكلام بالعربية
فوجه همه ، وكل هذه العزيمة الجبارة التي وهبها الله له حتى اتقن
لغة البلاد قراءة وكلاماً . والحرف الوحيد الذي لم ينطقه نطقاً
حسناً ، هو حرف « العين » العربي . وكان إذا سمع أحد رجال
حاشيته يتحدث معه بالفرنسية أو غيرها من اللغات الأجنبية ،
كان يلفت نظره بلطف إلى أن يتكلم بالعربية .

وقد رتب كبار رجال قصره على النحو الآتي :

- ١ — رئيس ديوانه ٢ — كبير أمنائه ٣ — ناظر خاصته
- ٤ — كبير ياورانه .

وكان يحدد أوقاتاً معينة لكبار رجاله يعرض كل منهم أعماله
على جلالته بترتيب معين . ولكن إذا حدث أن أحدهم أراد
التشرف بمقابلته ولم يكن مشغولاً مع أحد ، ذهب ووقف على باب
مكتب جلالته حتى يتنبه لوجوده ، فيناديه .

وكان جلالته يعنى بصحته ، ولكن لم يكن يجنبها الارهاق في

العمل ، فكان يستيقظ مبكراً جداً ، ولكنه يبقى في غرفة نومه بعض الوقت حتى لا يقلق الخدم ، حتى إذا جاء وقت خروجه بدأ يوم عمله مبكراً ، وبدقة ونظام تامين .
ومرض جلالته مرتين مرضاً خطيراً . .

أما في المرة الأولى ، فكانت في أواخر سنة ١٩٣٤ ، وكانت تجربة دستور سنة ١٩٣٠ في الاحتضار . وكان المرض في الرئة ومع هذا ظل جلالته وثيق الصلة بمهام منصبه ، يباشرها على الرغم من نصيح الأطباء ، وكان جلالته على ثقة من أنه سيستعيد صحته على عجل . ولكن المرض طال ، واذيع في سبيل انقطاع التشريعات أن الملك مريض بالانفلونزا .

وتطور مرض الرئة إلى ضعف القلب ، فاضطر جلالته إلى ملازمة الفراش . وأصبح من الصعب إخفاء حالته . ومع هذا فقد أصر جلالته على ألا تزعم البلاد بأنباء مرضه . ولكن كانت قد أعدت في ذلك الوقت العدة لزيارة جلالته لليونان كي يزيج الستار عن تمثال جده محمد على الكبير في قوله ، ثم أجلت الرحلة .

ومع هذا أصر القصر على عدم اذاعة نشرة صحية عن حالته . وكان كبار الأطباء الأجانب يفدون بالطائرات من أوروبا وغيرها لعيادة جلالته . فلما زاد الإلحاح في معرفة الحالة صدر بيان موجر

عن تحسن صحة الملك . ولكن الحقيقة لم تعرف إلا من بيان اذاعة
السرسيمون وزير خارجية بريطانيا لمناسبة ازمة اثارها احتكاك
رئيس الوزراء اذ ذاك [عبد الفتاح يحيى باشا] والمستر بترسون
نائب المندوب السامي ، فقد ورد في التصريح :

« بينما كان الملك فؤاد لسوء الحظ يعاني مرضاً خطيراً ، أثار
رئيس الوزراء بعض المتاعب . . . الخ »

كان جلالاته يكره المرض لكل انسان ، ولكنه كان بصفة
خاصة ، يعلم ان الاعباء على عاتقه ثقيلة جدا ، وان ولى عهده لا يزال
صغير السن ، وكانت الأزمات السياسية الداخلية تتوالى يوما بعد يوم
فقاوم جلالاته المرض الخطير الذى ألم به بكل شجاعة ، وبسالة ، ورغبة
فى الإستمرار على اداء الواجب .

وعاش جلالاته بعد هذا المرض عاما ونصف ، ثم عاوده مرة
أخرى فى ابريل سنة ١٩٣٦ ، فلما اخذت النشرات هذه المرة ترى
عرف الجميع ان النهاية اقتربت :

وفى الثامنة والعشرين من ابريل اسلم الملك الروح ، بعد ان
حكم تسعة عشر عاما ، لم يهدأ فيها لحظة ، ولم يسترح ، ولم يتمتع
باطيب الحياة ، كما يفعل غيره من الناس ، لأنه كان يحس بمسؤوليات

منصبه الخطير ازاء الأجيال المقبلة ، وازاء بيت المالك ، فكان
الملك المجاهد حقاً وصدقاً .

كان مجاهداً ، والفرق بينه وبين هؤلاء الذين بنوا الملك بأيديهم
قليل . كان مثله كمثل محمد علي ، وكمثل رضا شاه ، وكمثل
اتاتورك ، وكمثل ابن السعود ، من اعلام المغامرة في بناء الدول . .
حقيقة تسلم فؤاد الأول العرش وارثاً له ، ولكنه عمل حتى انشأه
من جديد انشاءً ، وحتى غير البلاد في عهده تغييراً ما ابعد الفرق
بين آخره وبين نقطة البدء التي سار فيها . .

كان جلالته من أعظم رواد الإصلاح في تاريخ هذه البلاد . .
هكذا يجب ان نفهمه ، وعندما تتاح لنا الفرصة لإتمام هذا التاريخ
ستظهر هذه الحقيقة أكثر لمعاناً واشراقاً . .



فهرس

صفحة	
٣	مقدمة المؤلف
٢٠	السّمس الفارسية
٢٠	في القصر الحزين
٤٠	في انتظار الحوادث
٥٤	عرش منصر
٦٧	مطلع الفجر
٦٧	دستور اسمايل
٩٦	الدستور المصري
١١٦	في موكب الدستور
١٣٠	أزمة الدستور وحلها
١٣٧	سّمس الضحى
١٣٧	أبو النهضة
١٤٨	الدين والدنيا
١٥٥	الباء والختام وما بينهما

صكتاب الشهر	دار الثقافة العامة شارع محمد علي ١٦٠ بالقاهرة	صكتاب الشهر
فجدة نزار الحرية	المحرر المسؤول: محمد صبيح	٤ - العدد الرابع
المجموعة الثانية	ت ٥٤٥٩٩	١٩٤٤ - ١٢ - ١

المجموعة الثانية من كتب الشهر
تصدر تباعاً أول كل شهر

مصانع فورد	الامام محمد عبده «صدر»	الملك فؤاد «صدر»
قنال السويس	المهدي	الملك فيصل
الأسطول البريطاني	كتشنر	الملك حسين
الأزهر	مصطفى كامل	الرئيس عصمت أيمنو
كبرج واكسفورد	سعد زغلول	تشرشل «صدر»
نهر النيل	اللسي	روزفلت
جريدة التيمس	عبد القادر الجزائري	شياي كاي شك «صدر»
تركيا	محمد بن عبد الكريم	ستالين
الهند		سمطس
العراق		ابراهيم لنكان
ميران		جورج واشنطن
الأفغان		نلشن

المثنى بن حارثة - أبو عبيدة بن الجراح - خالد بن الوليد - الحسين بن

ثمان الصكتاب ٥٠ ملما

ملتزموا النشر اصحاب
دار احياء الكتب العربية
عيسى البباني الخليلي وشركاه



كتاب الشهر

١٦٠ بالقاهرة

مجلة نداء الحرية

المحررون: مول: محمد صبيح

٤ - العدد الأول

المجموعة الثانية

ت ٥٤٥٩٩

١٩٤٤ - ١٢ - ١

ما صدر من كتب الشهر

فارة الغرب

- ١ - تشرشل
- ٢ - ستالين
- ٣ - أتانورك
- ٤ - ديفاليرا
- ٥ - هتلر
- ٦ - الميكادو
- ٧ - موسوليني

فارة الاسلام

- في ٢٠ عدداً
- ١ - القرآن في جزئين
 - ٢ - محمد « ٤ أجزاء »
 - ٣ - أبو بكر
 - ٤ - عمر
 - ٥ - علي في جزئين
 - ٦ - خالد
 - ٧ - عمرو بن العاص
 - ٨ - معاوية
 - ٩ - عمر بن عبد العزيز
 - ١٠ - أبو مسلم الخراساني
 - ١١ - المنصور
 - ١٢ - الرشيد
 - ١٣ - المأمون
 - ١٤ - صلاح الدين الأيوبي

فارة الشرق

- ١ - الملك ابن السعود
- ٢ - شاه إيران
- ٣ - محمد عبده

ثمن الكتاب ٥٠ مليماً

ملتزموا للنشر اصحاب

دار احياء الكتب العربية
عيسى البباني الحلبى وشركاه



0508898

50

9